

حاشية على المحقق المما

من باب الموصوف
السيد محمد
عقوله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محذرتك تأخرا لعمد على انك معان المتبادر من البقاء
 المحمدي عليه نعمه انشراح الصدور ونور القلب قال الله تعالى
 الذين هم لكم آية فيكم من ان بابية القوان المجيد موشح بوفرة العجب
 وان القان افتتح المقال بجمال تلك المشاعر للعلماء المحمديين
 المأثور على سيدنا محمد عليه الصلوة والسلام اعني لكل من اراد
 لم يبد ان يجد في فوائدهم وروى عن عليهما ايضا ما كان له بعدكم
 وانما خرج على الجملة الاسمية لا الدالة على الدوام والنبوت الجملة الفعلية
 المضاعفة لهما المقيدة لاسمهما رضى العبد رضى المفضية الى اقامة
 نعم الله تعالى وآله فابض من تلك الحضرة على التعاقب بحيث لا ينج
 خطه طويته من فاضله نعمته وعظيما على البرية واما انما رصفه انك
 مع لغيره فلا شارة الا ان حمده تعالى اهرجى الله عظيم الخطر بحيث لا يفي
 قوة شخص واحد باذنه وكمال شفقته على خلائه اراستين من فوائدهم
 في حمده الحمد ونظيره ما وقع في التثنية حيث قبل السلام عين وقدرته
 ان يبارك في بحال ويجد به من الموارد داء كما يحل بقطع برقاطه و
 استبعاد المبادر من عبادة الحمد ان نفس شخص واحد وان لا ينج

فصل في بيان ما ينبغي من التواضع
والطاعة لله تعالى والرسول
صلى الله عليه وسلم

[illegible]

انه بعد ان تجعل الفعل شا ركاً للفعل في ان صار عن الفعل كما يقال
 قطع بعبارة راسداً والقطع لا يقطع حقيقة ولا الله خوف الحظا
 فتمحرك على اسم الذات شارة لا تدفع على محرك كما قبل الربا
 المحمودة الفعل بحيث حصره وجه الخبر والمثله ولما كان من ان الله
 رجع هنا في المفعول على تقدير المصيد فخص اسم المبدأ بتميزه الى
 ان هذا منقضا صر لوضوح بمنزلة العيان لا يحتاج الى الربا
 ما من انما اور وكيفية المستعمل في هذا لا بعيدا فعلمنا بتعبد المحقرة
 المقدسة ان كبرية عن قرب كما يد لكدر بالكد ورثا ان بشرية تبيح هنا
 بحث وحوادث صاب لمستوطنة ذكر في بحث المداورة لم يرد ان الشرح
 في ملحق اليها عليه كما يجوز ان انما انشؤا قدس سره وورد في
 الدعاء عند ايقان كفا ان كانا رادعة ما نور مشتملة على قوله بين
 امش فوق كل كتابا بين التجربة في شرح صدرنا الخ الفهم ان المدا
 رة القدر ونور القدر هنا واحد على ما قالوا في قوله انما فمن شرح الله صدر
 المؤمن من ربه فاعلم انما هو القدر الحقيقي ان القدر اذ رعا فوهي العباد
 تفهم ان المدا يفيض اليها من الحكيم عن تصور العباد في انهم انهم
 ونعم ان يجوز حمل ربنا وانما على العبادين بلواع يتبين في ذكره في
 الحقيقة من ساس القدر البوق والشرح وغيره المعاني ذلك لا يتجوز
 فتوجه الحكيم على خاتمة المشبه بالى بلواع بمعنى الكواكب الناطقة الى
 المشبه بان يجعل الله في الدنيا ان يستغرق ان يوسع بالغة في نسبة

و انچه که در کتاب اول از فضیلت صاحب کتاب است
و انچه که در کتاب اول از فضیلت صاحب کتاب است
و انچه که در کتاب اول از فضیلت صاحب کتاب است

مع عدم جواز العمل بطرف مضافه
قالوا في مذكره

ان تبنى كجمل التوامع والظرف اي من مطلق متعلق بالتيك ما منته او
 صفة لا على اصل ان ضافة لا في من لاسه بان يكون التوامع استعارة
 عن الما المتبينة ان كنه من مطلق المتناهي فالظرف متعلق بالتوامع ترشح
 الاستعارة ثم اعطى المثال باق والمثله في التسمية المستوحى بصحة
 قدس سره والمداد من القرآن انه ذكر في القصص ان احكام اوكر
 ثم نوطن المثنى على صيغة المفعول من التسمية وجمع المثنى امر المفعول
 مكان ويجوز ان يكون المبتدأ بالموثقة بعد الميم بمعنى القاطن لا زوال
 الموضع المؤبد لا بل في دليل ان مر بضمي لا اعلم قد بل اعجاز
 المعجز التي يعرف بها اعجازهم لمعاضيد من المعارة والمقابلة
 بمثل ما اريد منها ومعنى تأييدها وتقويتها بامر الله ان على
 هو القرآن المعجزة مطلقا في البنية ودقايقها ويجوز ان يراد به
 الذي في السور لقائه وما بسا وبها فقط ومعنى تأييدها بامر الله
 ان ما رات ان عا في القرآن كثيرة من ان جاز عن الغيب في السور
 وغير ذلك كن احوالها كان البنية والفضة الموحى في من
 عبارة العوبان في قوله في آية اخيه ان تباين التواضع في
 وانها عدا باغاها الحكم في كل حال ان العوا في السور على غير
 في باب الفضاولة من سبق التواضع ويجعل المكتبة والترشح
 على ان يظهر في معرفة القول بعد العلم المضمار بانها كنه جاني كنه
 كذا في المقدمة والبراهين من اربع الرجل ذاقوا ربهم في الجنة

لا ينفك عن انما هو امر الله
 من انما هو امر الله
 من انما هو امر الله

قد نقل عن قدس سره ان لا كونه بعد الام وكان ومرة ان الدعا
 بمعنى التسمية والدعا بهذا المعنى يتعدى الى المفعول به واسطة قال
 الله انما تدعوا اي اي اسم مودة فاصل الحكم المدعو بعد التسمية
 بالتسمية زيادة الام التقوية واما زيادة اليا لها في زيادة
 التسمية قد تعدى اليا فيكون الدعا في معنى التسمية المعذرة بها
 مجي المصدرين بمعنى التبريم ان يكون تعذيرها على ويرة واحدة نعم
 يمكن ان يعبر ضمن الدعا معنا معنى التسمية والاشتهار
 فوالفوق جمع فوة وفي في اصل حتى يكون الدعا يصلح على شكل فوة
 الظاهر كسيرة لكثرة الحكم الحكم لغيره اي كجمل العظيم بحيث
 يستمر كثرته وجا لا رضى او ما واردة فان الجموع لكثرة والفرة
 على ما لعائيد وكشف استاده وانت خبر بان لظان هذا
 الصميمين راجعا الى التخصيص كذا في سائر النسخ فانها راجعة الى الله
 تأمل ودموا عن المسح ليجي ما في العبارة من الاشارة
 الى انهم لم يغيروا عبارة الشرح لكان التسمية عبارة نازلة جدا فان
 المسح تبديل صورة بصورة ادون من لا في الاربعة عن هذا
 الخطب في اي صرف نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شاع استعمال
 القرب في الفرق كما في قوله كما اقرب عنكم الذكر صفحا اما في في
 الجاني ومصدر بمعنى اعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا
 لا يقال به وعلى الوجه ان كانت الفصحى ولا اعراض عين القرب

من يصح التعليل، نأقول ذكر المحقق الرضائي في قوله ضربته نادياً
 ليس حرفاً صريحاً بل حرفاً في الحقيقة حدث وأصله في المعنى أدعية
 فالعلة هي في الحقيقة ليست بهذا المنصوب بل أن الشيء لا يكون مثلاً
 بنفسه بل أثره في ضربته لا في نفسه بل في العلة هي أيضاً أثر الصغرى
 أي جعله في نفسه أنه إذا لم يكن المصدر من أنواع ناصبة لا يقع حالاً
 فيما سمع منهم وأطوى على الخلف في الشرح ودون ما هم بمعنى
 قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليه ولكن مع ما بين الحاشية إلى عظم
 الجنب وحصل الكلام أن عراض عن تفصيل مطلوبهم بأسرها على ما
 فإن لا لم يقيد بالشرط لا سيما إذا ذهب إلى سيرة بقية فقد
 بجملته عن آخرها متعلق بمحذوف أي يقول ما شئنا عن آخرها
 ذلك يستلزم عرفاً القبول عن جميعها باعتبار أنه أسند
 القبول إلى السماع وأنه تم قيده بالصدور عن آخره وقيل المعنى
 آخره أي أولها وقيد المنكوب دخول على لا خروا أيضاً قابل له
 من دون عن التزم أن لا يقال يحى عن معنى من على ما في المعنى تأمل
 قد مضى الجواب لنصوب أي غار في الرضاه والرواه بالضم
 المنظر الحسن بقية آثار السلف على ما في من فوائدهم وعوالمهم
 وحكمهم أن يراؤهم من بني قنطرة هم المقربين لقوله عطف القاترين
 لها بالغاية إدراج لا إدراج جمع إدراج ودرج الكتابية يقال
 ذهب ما إدراج أي يدرج في حد رفاه أصل المعنى على أنه ذهب به حال

مثل إدراج ألتاج أو ذهب ذهباً مثل ذهبها في سرعة الزوال
 والنفاد وعدم بقائها إنما بالكيفية وسالت باعق الخ البطاح
 جمع البطاح وهو سبيل واسع فيه قال في الحصى وقد استعارها سبيل
 السبيل لواقعة في البطاح لها الواحيت وأما رعاها سبيلها
 كقوله أسنده إلى البطاح ووزم الأحاديث ومطابا إشارة إلى كثرة
 الأحاديث بحيث كانت أمثلة لبطاحها وادخل الاعتقاد أن
 السيرة والبطاح في سبيلها يظهران غالباً فيها وينبغي أن يعلم أن
 الإدراج في قوله باعق ليدل على سبيلها وزيادة تحقيق لهذا الكلام في بحث
 الاستعارة وأما أن عمل على خبره أن كيد من غير تفصيل فأنه
 ظاهر وأن عمل على التفصيل كما هو شأن في قضية لا بد من قوته لا
 مقابل للفصل والجواب أنه قد خذ ما يؤخذ مقابل للفصل من
 مضمون الكلام السابق كما ذكر في قوله كما قال الذين في قلوبهم زيغ
 الآية ولا يخفى أن مضمون قوله عمل متماثل مقابل لهذا الفصل أن مثل
 الكلام أن تقاصر لهم يقضي اقتصار الشرح وكذا قصد المتخلين
 وأن تتأنا أن تولد من سحن الطباع الخ وأما أن في قوله لا خذ
 قوله يراجع إلى اللبيب أي التمثل للذوق من كيد من لا الخ على ما
 يظهر من سياق الكلام وسيأتي ومن هذا فاعمل الغافل ليس يراجع
 عمل الفعل فيما قبل كما ذكر في قوله لعل وربك كخبير من أن الغافلة
 في غير موقعها فإدراج التخصيص فمن يمنع من العمل إذ لا يعمل في الحقيقة

مناجاة وغراما وهو المولود والكرس ونظام الظاهر العطش
 واليه واجمع حاجه وحاجة النفس التي عند تشدها وحولها يوم يهتم
 حر العطش ولما ان الغاية قبل الولى كرك الوالو كقول
 ثانيا بمعنى صار با حان من ماعل تغيب لانه يظهر ما يصح العطش عليه
 ثانيا الا قول من ساء العدد فاما ماضى المصدر المحذوف اي انشا ثانيا
 او ظرف ثانيا ان لا يصح لشي منها وانما هو ان يقال ان ثانيا
 الا قول ايضا حال فانه صرح المحقق الرضي باننا اذا كان بمعنى التغيير
 فاعل حقيقة الفعل مصدر والمعنى هنا جاعل الشرح اثنين فتكون ثانيا
 ان لا حال اخر معطوف على الاول ومبين لها ويجوز ان يجعل ثانيا
 ان لا في صفة المصدر على طريق الاستدلال المجازي مع جمود الفرية
 يجوز بالجزم معناه ظ الفرية اول ما يستنبط من البعير ثم استعمل
 يستنبط من العلم ان كانا منها بسبب المحبوبة انما في الاول صمانية
 وفي الثاني رومانية ثم استعملت محل العلم والضمير لكسر الراء الشدة
 في جمع تلك اللفاظ لانه في فمود الفطنة اي في فمود بالحاء المحبة
 يكون لهيب النار والفطنة في اصل الفهم والماد بها الذهن البصر
 الريح العاصفة اجمو بكل غير اجمو بالقطع ان غيرة وزم الغيرة
 قائم لا رجاى فظلمه طرف قوتت عنديام
 انقسام كذا في الشبهة المصيبة بتفسيره القويين بالشاف
 نقص البناء من غير هدم وانما اضاف انقسام الى انقسام بمعنى تعدد

عليه اجل ان تمام وقد وجد في بعض النسخ قوتت عنديام بانقسام
 وانما جعل التقويين مستبعا لان تمام باعتبار ان الشرح كان قبله
 مستورا تحت غيام الانقسام والاستنار واذا حصل الانقسام بخل
 وظهر في نظر العالمين فاوله جمع فريدة وهي كناية التي من الشا
 كتبها كن يرفع عن الدقائق انتم وهو ما كان على الفهم من الثقاب
 ووضع كقولنا في فريدة الذكر كبر رجا والتمام بضم ان زنت
 ضعيف بربانية برفضة ابوت وثقبها فالحق من الحكم ان
 قد وقع توضيح المرام من الشرح بحيث يسر على الطالبين الوصول
 مدين لما رب مدين قرية تشببم والماد ههنا مضمون جماع
 المارب والمطالب ورده بسبب شدة محكم كناية عن كبره
 والرافة التي كانت مضغوطة قبل زمانه بين رعية فالفرادس
 الفين نوم القليل او حدة السيف والكشف كمثل غمد السيف ايضا
 ووقع بقدام الخطايا كخطوة بالفتح سهم صغير قد رزق
 اذا كان في فضل واذا لم يكن في فضل فهي خطية بالتصغير وجمعها خطايا
 والصفائح السبوف بالواض من الحكم اشارة الى تسكين الفطنة
 بكثرة الجهاد صا ويجمع صديدا بكسر الهمزة والياء
 خلق الله تعالى خلقا من خلق الله تعالى النسي ما ياسبه ويكفي عنه
 في الجمل وكما ان سلسله المكنات مرتبطة بوجود الحق تعالى وتفكر كذلك
 ينتظم نظام حكمه او بعبارة بالحق اول ان السلطان ملجأ من حوائد

في تأويل المصدر مبتدأ و خبره سواء الفعل في المصطلح أم في مقدره
او بمعنى الواو كما في تصنيفه معنى لا سواد و سواد في معنى مستوي في تصنيفه
بالنحو و تعطف بغير حاتم الضمير في تعطف راجع الى المبتدأ **والنحو** ان المبتدأ
المراد بفعل لا مر و ان كان كالمصطلح في الفعل **و** ينبغي ان المبدأ بانها لا
بمعنى كون المبتدأ بحيث لو علم عرف المبدأ عنه فعلها يكون النكراني في معنى
الا عطف و مبتدأ عن التعظيم و اما ان يطلق على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير
انكار كما لا يلزم و يمكن ان يقع بقوله في فعل لا و انكار واحد و ان كان
شكرا ان احد ما ينبغي عن لا و هو كونهما بيان عن التعظيم لا ان لا **و** التعظيم
الينبغي عند ان كان بحسب نفس الامر فاعطى العطف مطلقا لا ينبغي ان كان
نقول ان النكراني في اعتقاد المنعم به فانت كما ان فعلها يتصور بانها
الجباني بمعنى الدلالة بالنسبة الى النكراني لكن يمكن ان قدس سره في حقيقة
الشرح يدل على انه بالنظر في غيره فقط **و** في قوله لا يظهر قصد انكار
لان المبدأ بالمراد ما و روي عنه ما و روي عنه في اختياره لا بالمراد
الا ان انكاره كانه صدر من الغيب في قوله **و** النكراني **و** النكراني
مخالف للبعد باعتبار انه غير منظر الى المبدأ و اوضح منه انظر الى المعقود
فانكاره لا على المعنى المعروف او المعنى على وجه في **و** اسم المبتدأ في هذا
تقريرا على ان المصنوع له قد انتقض بالانقضاء الملة او قد انتقض
انقراضه و غير هاتم ذكر الموصفين ليس باعتبار انها افضل بالمراد
بل ان شاء الله استجاء النكراني في صفات كما ان شاء الله في الوصف ان كان

و اما في الاول فنحن ان كان تقع على جوب الوجود بالانوار و
ان يقال ان تخصيص لا قول كونه اكل الشفا و اشهرها انقضاءها بغيرها
و تخصيص لا في بيان سبب كمالها فمن محمد الله والعدل لا كمالها
في انارة الا ان اصل النكراني الفعلية لكونها من المصدر و لو لم يكن
بجدها و اشراج في التلب و لو تعقبا حول اتصال مع ان هذا المصدر
بكمية استعماله منصوبا به فاعلم انه لا دلالة على الدوام و الثبوت
اعلم انه ذكر الشيخ في ذلك ان لا ينبغي ان تدل له ان القول زيد ناطق
على اكثر من ثبوت لا نظرا لزيد و يكون ان يوفق بين الكمالين بان تجرد
الكلمة لا سيما تدل على الدوام و الثبوت كمالها مع انقضاء الوجود و غيره
يكون ان تخصيص هذا هو المصنوع من كماله مقدس سره في شرح المصباح و الظاهر
عند ان كمالها كمالها و المصباح على ان في كمالها لا ينبغي ان كان
اخر و اعني بانهم بالجمله الفعلية الدلالة على كماله و ضمير راجع الى كماله و ان
الثبوت منهم و عن كماله بالجمله لا سيما المفيدة للثبوت فان دوام كماله
رايحه ضمير و قال صاحب المصباح في كماله لا سيما المفيدة لذكر المبدأ قديما
لتعيين كونه نظرا في جعل الثبوت و التجدد و سبب التقديرين فالظاهر
انها جعل اصل في الثبوت فانها اعتبر ذلك فانها على وجهين
من تقديرها لا سيما التي خبرها جادة مفيدة للثبوت و التي خبرها غير
محتمل لها فان ان قدر الفعل بالتجدد و ان قال الثبوت و ما يورث
ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابراهيم الموداة بالجمله لا سيما حسن

ان فضيلة بل بجزء ان يجعل مجموعا عديدا ان يقع التنبه عليها في ذلك
 بجزء ذكره عند تعداد التعميم فيقول علمنا ما لم يعلم وكان يقال
 العطف يدل على زيادة الفضيلة لا تبيها لان المعطوف صابغته
 جمل اخر ما لم تعلم عاجزا اليه ونقل عنه قدس سره ان المراد بما
 لم تعلم بقوتها واجتهادنا وفيه ان جميع العلوم كذلك لا يحصل بدون
 ابراهيم الله تعالى وحقه لا ان يقال ان يطلع في العرف العلم السهل لاخذ
 ان اجتهادنا لعلى قد تم رعاية التيسير لا يقال ان رعاية بان يقال
 وما لم تعلم من بل يعلم اننا نقول المراد ان قد تم بعد ذكر الاعمال اي
 علم ابيان على المبتين يتيه من يجاب باني يعلم الحي بطون
 تبيننا طاهرا لا اخلل وصورة في فهم المعاني وان خبر بان ذلك لا يظهر
 في جميع العلوم انما المنشأ بها خصوصاً على رأي من لا يعلمنا وبل ان الله
 تعالى ويمكن ان يقال المفهوم من لكت فان المراد بذلك كونه بحيث
 بعد المثل بطلب مواضع مفصلة ونحو ذلك ولاشأن من العطف وتم كذا في خبر
 من ووافق لا نفاذ الموجبة بينهما بل ايجل وذلك ان
 لم يسمع من اوله من السمع بل ولو لم يكن اصل الال اصل السمع بل
 في الجواب ان قد يصغر ونفاس ان يقول خصاصة بالول المعطوف ونشر
 منه في التفسير والجواب ان المعبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه و قد تم
 قال قدس سره في شرح لكت خبر في ان لا تخصصا حيث لا يشاء الله
 ولا يشاء الله من لخطه في الدين وفي الدنيا ولو سلمنا تخيير باعتبار ما

انظر باعتبار ما وقع ان الخط والشرف يتفاوتان في الشرف
 وشيئا الصحا بالفتح الاستحسان في اصل مصدر جمع خبر بان
 في اصل وفي حال خبر بان لا خيرا يجوز ان يكون جمع خبر بان تخفيف
 خبر على ما فهم من لكت بل نقول هو في التحقيق على التقديرين مع قرينة
 ان ان التكسير يرد ان شيئا الا هو لما فهم خبر اذا كان اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع
 لكن لا يجوز ان يكون خبرا بمعنى لكت انما تبيها بعد خبر في اشارة
 الى ان الظرف معمول لا ما كونه من متعلقات الشرح لا معنى وقد اشارت
 سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطتين ما و الفاعل متعلق
 الجواب مطلقا وقد اشار قدس سره في ذلك هنا اشارة الى جواز افعال في
 في الظرف على تعلق بعض النسخ عنهم مع ان في ذلك لا عمل من الاشارة
 ينبغي ان يكون كل شئ بعد الجهد واعلم ان الحساب يجعل اما جازما في
 التاكيد و قد جاز اشارة خبر مقصود فين تفتت اما في هذا على قدر
 المساحة كما يقال معنى من ابتداء انتم اننا على ان لا ان قد
 بخلاف خبر في الضرورة او عند تعذر القول في الخبر او لا ضرورة
 لفظا وتقريرا على اصل صاحب لكت لفظ المتوفى مقدر بعد ما في قوله
 تعالى فان كان من المقربين لا يه و انما صابغ لكت ان لا يحقق
 ان من وجب للمضي جواز ان يقع بعد ما سمع اقامة الله زم مقام
 المزموم الى ان اريد به لكت جعل الله زم في موضع المزموم على حوا
 انما حرف ان المراد ان تعلم تعلم في موضع الشرح اعني في جازم الخبر او

من في هذا الفصل من تأليفها فانه في صدرها
 وكذلك في قوله لا يتبين مقام المبدأ بل القام مقامها كذا في قوله لا يتبين
 ان سببها فكان العازم واقفا موقوف للزوم وفيه كذا في قوله لا يتبين
 ان لا من اجزاء او على ان لا قدس سره هنا فانه في صدرها كذا في قوله
 ان يراى ان فانه حصل وجود الزم بمنزلة وجود الزم في قوله لا يتبين
 واما بانها ان ترث في قوله لا يتبين انما المبدأ وعلامة كذا في قوله لا يتبين
 واما كذا في قوله لا يتبين انما المبدأ وعلامة كذا في قوله لا يتبين
 متعدي من الزم واما كذا في قوله لا يتبين انما المبدأ وعلامة كذا في قوله لا يتبين
 علم الوجود ليس المعنى على علمه بل المبدء علم الزيادة في قوله لا يتبين
 من عطف وتوابعها على المبدء العطف على جواز العلم وان يرجع التغيير
 في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 بلا متعدي من قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 الهمزة المقدسة لا وعائية في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 ذلك لان المبدء كونه علم البعثة وتوابعها من ذلك العلم
 يدور في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 على كذا في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 زيادة في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 وجزء من كماله في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 عليه الصلوة والسلام في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين

الز

المرتبة وكل من العتق يكون ودينه لا يتبين
 واما كذا في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 واما كذا في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 ان يور وكل معنى على الوجه المذكور في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 المبدء لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 او حال على ما يستفاد من شرح المصنف في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 ان لا على وجه التعريف في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 معونة او حال من كماله على ما يستفاد من شرح المصنف في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 المشورة لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 ان لا يحصل التغيير الرابع في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 اي وضع كل فرد في المرتبة التي يليق بهذا الوجه في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 انما كذا في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 مع وقوع كذا في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 واما كذا في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين
 في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين انما المبدء في قوله لا يتبين

مصدرى وسوف الفوق بينهما هو ان لا بد متعين في كسوة
 ووزن القبول ولبت مغوى انه لم اخضر على ما ذكر ولم يورد الفوق
 مع اخضاره بل حاد الى بسط الحكم على ان الفوق هو لكسب
 حيث جعل المثل كشوحي بالالتزيم والقبول بالانصاف فان
 الفوق الذي ذكره هنا يشبه بالكسب هو كونه الحكم ان يبنى ان
 مثله والضعف ان يلفظ ان الفوق في الحكم بوجوب معوية
 فهم الماد بالنسبة الى المتبوع لقواعد العرب مع حكم كل اى
 قضية كلية مستمدة بالقوة التوجيه الى الفعل على احكام ما حكمته ان
 ان لا يظن ان الجزئيات على افراد المفهوم لكل على القضاة التي
 تحت القضية الكلية بل ان لا يظن ان الفوق عليها فان كانت الجزئيات
 موضوعاتها وان كانت على الفوق تجوزا على وجه التفسير فانها انما
 حذف واما طريق استخراج الفروع بان جعل القاعدة كبرى له
 شبهة الحصول على الفروع ان زيد قائم حكم يلقى الى المنكر وكل
 كذلك يجب تأكيد فجيئة كيد ثم التام في التعرف عما فيه والفتا
 وفي المقام انك لا بد ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
 التقدير لزوم الدور التام ان يقال سمع من الموثوق في هذا
 مثلا ان كيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق به وكان
 يسمع منه الطهارة مستحق في ابد غدا فان كيد مع كل منكر مستحسن ثابر
 فحقا حتى ان لا مثله باعتبار الصلاح بمعنى ان كل ما هو شاهد

على ما هو ظاهر منها في حذف مصدر
 ومضاف اليها على احكام الجزئيات

يصلح ان يكون مثله من غير عكس كما قالوا ان قصر التيقن عن جهته المعنى
 وانما حملنا ان عتبة على هذا الوجه باعتبار في المثال ايضا القواعد
 وفي المثال ههنا شافان اريد لا يضاع فقط وانما ثبتت فقط ههنا
 متباينان متباينان وان اريد لا يضاع ولا ثبت في الجملة بينهما
 عموم وخصوص من وجه يكون المفهوم من الكاشية المنقولة عنه قد
 سره ان لا حصية باعتبار ان اعتبر في المثال كونه من حكم الفقرة
 دون المثال وجعل قيد يضاع وانما ثبتت خارجين عن مفهومها
 وهذا مع انه بعيدا عنهم من تقرير الشرح قد يظهر التفرع من
 ان لو قد صح بالاشارة وهو انما يلقى الفعل الذي لم وقد قرأ
 بالتحفيف ولو يديه ان صاحب الفسخ جعل لمصدر في ان بمعنى استطاع
 وان بمعنى قصر واحد وهو في ان لا التحفيف قطعاً لكن صرح الفقيه
 ابن ديق العبد وهو لا مام في فقه الشافعي بان مصدره لا بمعنى قصر
 بالهزة المقصورة وتشدداً للواو والياء وكقوة عني قد استعمل
 ان لو حمله على ان لا يجوز حمل ان لو حمله على حقيقة من غير تجوز
 تضمن على ان يكون جهداً حالاً مرجحاً او بمنزلة من نسبة القصر
 الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلاً مجزئاً او منصوباً بغيره كالفن
 اى في الجهد والجهاد ويجوز ايضا تضمين المركب قد ثبت الى
 حذف المفعول وكان انما قد سره اذ ان لا يلقى اذ يقع جهداً
 في موضع التيقن ان لم ينكث شيئاً من لاجتهاد مع ان الموافقة استعمل

المشهور من التقدير الى المفعولين اي المختص بالمتبوع بقوله
 واضفت الى ذلك ان يعرج التقدير الى القسم ان كانت نظرا الى ان
 اسناد الترتيب والتعديب الى مجموع المختص حسن اي اخذ
 واحدا من الفعل الترتيب والاضافة من اللفظ المترتبة
 لا تقتض معني لم يابح اي ذلك في زيادة الى ان توبيا ليس
 قيدا للمعنى لا اذا دخل التقى على كل م فيه قيد كان المقصود لفظا
 نفي القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ وقار انما شبه ان هذا كق
 لا اغتبي ولا كنت ان المطور لفظا هنا تقيد النفي لكن يتي هذا الكلام
 في انه صرح في في افعال عرف النبي وما يستفاد على فهم من ان لا
 كما ذكره قدس سره هنا لا افعال عرف النبي وتقيده وتوضيح لما حصل
 المعنى وجب ان يبين النفي بفعل مثبت يصلح لتعديل هو ان لا تفرق
 المفعول هو الفاعل كالمعنى على الفعل المعلق واعلم ان المضموم من
 شرح الكشاف انه لا يجب نفي القيد على تقدير ان يدخل النفي على الكلام
 المعلق للقيد وقد كتبنا بما رت في حاشية الشرح في مثل
 ليطابق اسم ما اي يكون اسم ما بعبارة المعنى العيني مطابقا لما سببا المعنى
 الاصلي قدم المسند اليه قصدا الى ذلك لانه لا يباين جعل
 الواو والعطف لان من تحت الواو تناسب المعطوفين في المشا
 والمماثلة فلا يصح جعلها لعل لا يوزن التقدير لان المضارع المنبت
 انما يكون حاد بالغير لا بالواو لا يقال يجوز ان يجعل معطوفا على

سبعين بيا على انه عدل في المعطوف عن لا ضوية الى المضارعية
 لقصده استمرادنا نقول في التقدير ما فائدة الاستمرار مع انما
 عدم تناسل الحاشية بين المعطوفين فانما تناسب التقدير به في انما
 في فائدة المقصود لزيادة الواو لو كان على المعنى ترك الواو جعل
 الجملة حاد باعبارة انما تناسل على ضمير المتكلم لانه هو عين ذي الحال
 اعني ما على سببته حال من ان ينفع بانما لم يجعل ظرفا لغيره لاسيما
 اشارة الى ان النفع بجزء الفضل والكرم لا مرداني في المختص بالمتبوع
 فحسب وكافي فاعب مفعولا واما ذكر في النسخ من ان مكنت
 ورحم التي فاكنت بيان المعنى بالمال على ما صرح به صاحب المفتاح
 افا اصاب الى ذكر هذا التقدير لا اشتراك من ان المخصوص مبتدأ وخبره
 الجملة المتقدمة او خبر مبتدأ مجرد ووجود التوفيق ان المشهور على
 وعلى كل تقدير في ان قبل لم لا يجوز ان يكون هو صبي محله فائدة
 ايضا وان يعطف عليه تقدير مبتدأ اي وهو نعم الوكيل ومغايرة
 مقول في صفة نعم الوكيل فيكون جملة اسمية متعقبة خبر جملة خبرية
 او ان يعطف على مجرد صبي لكن يروى عبا ومعنى حسبي وضيئي
 ويجوز عطف جملة التي لما حمل من الاعراب على المفعول او يحسن اذا
 روي كنهه كما انه عدل هنا الى الجزئية لانه لا يلحق العام بما فيه
 فان جعل اسمية لانه اقرب من التقييد والاضافة لا يفهم من قوله
 نعم الوكيل معنى القول والاستحقاق ولا جاز بل مجرد انما لا يلحق

الشيخ ارضى ان يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في اسم
 معنى الفعل كما في قوله تعالى لن يذهب على ارضنا وجعل التبدل اي تعلق الفعل
 فبما يجوز من رتب به جل طويل ويذهب ليس باسم بقدر الفعل ثم ان
 ان لا يتبدل على المدح من صيغة الوجود بل من غير الفعل بل من غير
 عن الفاعل ما يتعلق به مثل نعم الكوكيل بل على المدح باعتبار الكوكال
 وتوابعها وهذا من قولنا هو جيد لوكالنا فنقول كذا في
 المفعول المستبد قدس سره في اضافة نعم ذكرا لا يتبدل على مضافة
 غير معتد بقوته المقام بل على العموم هذا على الترتيب وفضلنا
 فكذا كذا قولنا جيد لوكالنا بل على علة في مقام المدح والمقام المخطا به
 نعم نقول ان على ما ذكره ان يقال في المعطوف عليه هو صبي ايضا بعبارة
 نعم كذا المعطوف اي نعم الكوكيل لا فرق في امره هو ان العبارة
 مشعرة بان عطف ان شاء الله تعالى عن قصور وعجزنا لا ليركض
 لا تدل بجواز عطفه عليها اذ كان لا محل من الاعراب كما في هذا النوع
 صرح بذلك صاحب كتاب في سورة نوح حيث قال لا تدل على ان
 عطف على قوله رب انهم عصوني على كناية كلام نوح ام ومعه
 قال رب انهم عصوني وقال لا تدل على انهم عصوني اي قال هذا
 القولين قول ذكر صاحب كشف في ان الكشاف في المعنى ان قال
 ان الواو من كلامه تدل على كناية وما بعد ما من المحكي وانما كانت
 هذا الكناية اذ عطف ان على الواو ويكون ان محال ايضا

انما هو من غير الفعل بل من غير
 الفاعل

المقصود ان لا يوضع ما يتوهم على ما هو مشهور من ان الجمل ان لا يتبدل
 اذ اوقف جمل بقدر القول يكون في الحقيقة مقودا متعلقا بجملة المقصود
 ان عطف ان لا يتبدل على غير هذا يستلزم على مقصود مفعول قدس سره
 في انما يشتهر من ان المقصود تحقيق لا الرد رتبة المحكي ما هو
 مقصود في جملة فخرج الجملة ثم ان كتب قدس سره في انما يشتهر ان
 مبنى على ان لا يشتهر والشواهد من قبل المقاصد انما يكونها
 القواعد ولا ينبغي ان اعراضا المقصود ايضا ينبغي ان يجعل من المقاصد
 باعتبار انما متعلق بها في ما يودى المادى في نفس ان لا يشتهر
 كيفية ان لا يشتهر والافادة كما في الفصح ان في وهم كاسنين حيث
 نفس قدس سره في ان انما عن المعنى عبارة وانما على ان انما من
 الفصح ان لا يشتهر وما يودى ذلك ان المنص صرحا ان كذا في الفصح
 انما في احوال المقدرة ولم يفت الى ذكر انما بطريق التعريف
 العبد لا ينبغي ان لا يشتهر من القواعد فيما سبق من الفصح
 بعنوان الفصح انما كانت سابقا بعض ما يجوز من الخطا في ما تدل
 وما يجوز من الخطا في التعقيد وما يعرف به وجوده في حقه
 معونة لا تشبه بالنعون وهذا القدر كاف وبعبارة لا فائدة في قول
 علم المتكلم ويمكن ان يقال ان كان المحكي في الفصح ان لا يشتهر بعد
 العبد جري لا قول على طريقتهما والمقدمة اعلم ان المقدمة
 في انما من مخرج نعت لا اسمية فاما انما في انما لفظ المقدمة

من يجيش ثم ينقل منها على وجه التحقيق والتميز الى السلم وكل شئ
وتعتبر اربابها بالاضافة يقال مقدمة الكتب ومقدمة العلم ومقدمة
الحكم واما ان ينقل من الوصفية الى السلم لا وكل شئ فيقتضي التمييز
بالاضافة كما يجيش في الكتب والحكم فعلى ان لا ينقل الى مقدمة الكتب بل
وعلى ان لا يلا واسطة والاعتبار بالواسطة ينطبق الحكم الغايي حيث
قال المقدمة بجملة التي تقدمه بجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعمل
الاول كل شئ فيقول مقدمة الكتب ومقدمة الحكم والاعتبار بالواسطة
بمعنى كل من المعرب حيث قال تقدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة بجيش
الحكم واما ايضا المقدمة على الوصفية واطل قها على الامور فذكر كون
باعتبار معنى التقدم ففقدت الخاف لما يتبادر من الغايي وغيره من الكتب
وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكلمة ان كسبا رواية على ما صرح به في القاموس
وليتبين ان الدلالة ايضا اذ لم يرد من كسب الاستحقاق الذي في
التقدم واما اختاروا اخذها من قدم التزم دون المتقدم لان
ان تضاق لصفة المتقدمة الى المفعول لا الى المفعول تعلق بكما كتبت
هنا لان المتقدم في حقيقة الطائفة لا الكتاب نفسه يتوقف ^{عليه}
فيما جعل العدة في شرح المصنف مقدمة العلم اعم مما يتوقف عليه
تصورها او ذاتها او شروعا ومقدمة الكتب لا ينبغي ان يصطوح
المباذير من العبارة ان اطل من مقدمة الكتب اصطلاح بين القوم
لان عندنا في مقابل مقدمة العلم وقد قال في شرح المصنف

انما اسم الكتب الطائفة فما عترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة
على الا لفاظ الدلالة على مقدمة العلم العدة ان الظاهرة بين القضاة
والمعنى ولا يطلقونها على ما يكون مدلوله علم من مقدمة العلم فقامت
الحكم الشارح بجملة وان لكل احد ان يصطوح على ما شاولا بان كثير من
القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الحكم امام المقصود على ان
ان ينقل من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على تسمية المقدمة بما
طائفة من الا لفاظ الدلالة على ما هو علم من العلم ويكون ان يقال كل الغايي
والمعرب يدل على ان ذلك لا طعن له في العدة لا ولية له للعدة التي
بين القضاة والمعنى ولا اختصاص في كل ما يما يدل على مقدمة العلم و
لا شك في شيوخ ذلك لا طعن في عبارات المصنفين كما طعنوا في
العلم حتى جعل المعرب ذلك في طعن في مقابلة مقدمة بجيش واطل
حقيقة عرفية عندنا كثر وكثير من التصانيف مقدمة اعم مما يدل
على مقدمة العلم اقل وفي الاصل ينبغي ان الاصل بان نسبة
الى المعنى الاصطلاح في فالماذبا لاسل المعنى القوي سواء كان الحقيقة
او مجازا والمقصود من انما اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التميز
والا لتمام بوصفها المفعول في لا ينبغي ان الظاهر ان توصف
المرتبات لا قصة ايضا لفصا وحي مارة عن ظاهرها لبيان
اعتبارنا في المفعول وفي الحكم فذهب الشارح قدس سره
الى الاول لفظ الا لاة شاع اطل من المفعول على ما يقابل بما يلحق

والمجموع والمقتضا الحكم ولم يعمد شذ ذلك في لفظ الحكم وخيار
بعضهم كما ورد في الثاني بان يرد الحكم المتركب لفظا لا سيما على
وهو لو لم يكن له يرد من ان يكون كمثل المتركب لفظا على بعض المقتضا
فصحة منع شتمها على ما ينافي لفظ الحكم لضعف ان ليف فانه يترك
بعض الحكم ولم يذكر في المقتضا والبعد من ذلك اعتبار وجودها
اللفظ بضم كنه معناه واشتغال من ذلك صبر ورتها غير فصحة اعتبار
جزء الاكسناد بينهما بل زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد عمن
بان المدام لا بد له من وجوده على معنى فتننا ولان العلم المتركب لفظا
على شتمها كمثل على ضعف ان ليف ايضا لان الاعراض باعتبار الشك
فنبغي ان يكون فصحة او يرد في تعريف المقتضا فلهذا وجوب ان
العلم كتركيب في اصطلاح المحققين من النجاة فان المقتضا عند حكم
المقتضا بلفظا واحد كحسب لفظ انظرهم في اللفظ من حيث الاعراض
وايند وكل علم كتركيب شتم على الاعراض كنهها موقدان في اصطلاح
فان نظره في المعاني اصله فلهذا تعريف المقتضا باصطلاحهم والاعراض
اشارة في ما يشبه المطلاع وهي نبي عن الوصول اليه وانما تركبها
فبعدم اصل او معناه مستندة واصطلاحها فانه قال لعله في ديباجة
شتم على المفتاح لبعده في الاصل مصدر يرفع الرطل اذا صار رطلين
هو ان يبلغ الرطل بعدا رة كنه مراده مع بجا زده اذ اطلت رة
غير اصل او قيل هو كسهم جامع لفظ في صحة المعنى والعصبي ما ذكره

وهو ان البعد عن نوع الحكم في ثابته المعاني او تعريف المفتاح
اذ لم يسم كلمة بنية اعترض عليه بان ذلك احض من المدعى او ان
على توجيه قدس رة يتناول المتركب ان قصه ايضا والقول كمثل
الحكمة عليها بعيد جدا ويجوز ان كلمة ايضا قد يحل من لفظها
على ما يفهم من قول القسم في من المفتاح لان ذلك كما هو في
دليل الى انحصار البعد فيها لا في كلام العرب لا بدار والمصنفين ايضا
في امر بغيرها ان يصلح للتعريف بحيث يتناول كل منها عما سواه
والا فذلك في وجود المقتضا ما العادة كما قسم من الحكم بياح
وقد ورد على ذلك بان القسمين شتم كان في حقيقة واحدة اعني
الذكر بعد لا واخرها فانهم فاللفظ في المقتضا لفظا
صحة بتقدير العمل الموقوف على ما يفهم جازة من كلام قدس رة في
بحث كنه المسند في شرح المفتاح او بتقديره كنه انظر الى ان لفظ
في اللفظ ليجنس والموقوف بلام الجنس مطلقا في حكم التكرار على ما ذكره
في شرح المفتاح واما طرف لغيره يعني النسبة التي تشتمل عليها كلمة
واما على ما بعض النسخة من مجيها ان البعد فان قيل ينبغي
التقدير شتما وان قيد العمل على الاطلاق قد صرح بذلك كنه
الترشي فان لا وجهه صفة ثمة الاطلاق في التفسير فيما اذا جعل العمل
في الحال لا بدار غير مستعمل ولو ستم قول الصفة الى الحال كنه
فان التخصيص المذكور في لفظ البعد في الحكم كما عاده في المحاور والمطالعة

كما سيجي في بحث استنباع في الفقه انك وتفسير الفضا
 بالخصوص لا وذلك لانقل عنه قدس سره في غاشية المطول ان المكون
 لازم غير محمول كونه الفضا وجودية والمكون عديتها فاضل بغير ان يقال
 ان الفضا هي المخصوص وان مع ان يقال ان الفضا هي المخصوص وانما
 يستقام في وجهه بقصد المبدأ او اذا كونه فاضل المخصوص لا يقال
 يمنع التعريف بالمباين ودعوى لا دعا وقصد المبدأ كما لا ينبغي
 في التعريف لا يقال لا دابة وكثيرا ما يتصور فيكون غير ان
 تصور المعروف يستند في تصور المعروف ويعتبر في قصد المبدأ
 والادعاء في التعريف وامتناع التعريف بالمباين بسطوط المنطوقين
 نعم بر عليه ان الظاهر ان المراد بالوجودي هنا ما لا يكون لعدم
 في مفهومه وبالحدس وما يدخله لعدم في مفهومه ويصح حمل احدهما
 على الآخر كما يقال بين السواد ولو يورد ذلك انما القوم للفتا
 المعدولة لتمام اشع التعريف هنا لو كان الفضا موجودة والمكون
 معدوما او الفضا موجودا والمكون معدوما ليس يوجب اعتبارها
 النقل على وزن الصفوة فان لم يصدر نقل الشيء بالشيء والنقل
 بكسر الشا وكونه ناقف واما ان قال ومغناه بالفارسية كرا في
 على في المذهب والمعنى لا قول انب لفظا باعتبار عطف لفظ العر
 كونه المعنى ان لا ولا معنى بحسب العلم والفتحة عايد الى رفع المكون
 في البيت السابق والمعنى ورفيع بمنزلة الملقن سو فاهم انب كقوله الفضا

المتعلق

المتعلق فيكون اضافة الغدير الى الفروع من اضافته بجزء الى الكل
 وجزء الى الكل اذ الفروع متعلقا على ما في المذهب والاشتراف
 كافي الصحاح ولا يثبت لكثير القبول كما في الفضا بغيره عن
 اللعب والعكول ان الضم والعكول بكسر عا عليه البين عيان
 القبول ونعكول القبول اكثر عكول وقبحي العكول بمعنى القبول
 في الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل في الفاضل والمذهب الغدير
 مطلق التولية في هذا المنكبان من جعل فيه غديره اجمالا
 الجبينة ثابرا من المذكور ولو يورد ذلك انه روى ان المعنوف في
 العوب شذو جميع الشعو وسط الرأس وجعل قطعة منها كرامة تتم
 تعينها تحت المشي والمرسل من خوف الممونة الرخوة الخرو
 الممونة خوف هذا التركيب يعني شذو تحت خضعة الشيء بين
 المعجزة وكما والمهمله الى في المسئلة وخضعة بالخاء المعجمة والصاد
 اسم المزاوة والمجمورة ما عدا خوف ذلك التركيب والشد
 خوف قولك اهدك قطبا اي جنت الشراب بالاء والرخوة
 ما عداها وعدا في قولك لم يرونا وهذه الخروف بين الشدة
 والرخوة وفيه نظر لان وجيب بان لا يبلغه من المعجزة
 والرخوة والكل وصف وخص بحد في الماهلة من المجمورة التي
 بين الشدة والرخوة وانت فيه بان وصف انما المجمع بصفة
 انما المشتكة دون الخصة القبول على ان هذا القائل في فاعول

بوجه و كما يتغير فيصير في كل م فصيح فسد بنا على قوله ان فصحا الكلمات
سخر في فصحا الكلام قطعاً وقد دخل في تركيبات ان قصة وان تيمنا
في الكلام بخلاف من فسر الكلام بالتركيب ان م فانه يوجد في كل م فصيح
في الجملة اعني المركبات فمن وز اسطرط فصحا الكلمات والقياس
على الكلام ان يعنى ان هذا القائل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة
في كل م فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية في القرآن لانه هو عربي يقول
لما اتاه الزنه قرأنا عربيا و ذلك القياس فاسد لان الكلمات القرآنية
اتى قبل ان تها رومية او فارسية او هندية كالقسطاس السبعيل
المشكلات عربية على توافق اللغتين ولو سلمت فالصحيح انما انزل
راجع الى السورة واطلق القرآن على البعض شائع ولو سلمت فسلم
ان عربية باعتبار اغلب الجواهر كما في زعم هذا القائل بل باعتبار الكثرة
فالقياس شائع لغيره لان اشتراط في فصحا الكلام فصحا الكلمة و
لم يشترط عربية الجوز في عربية الكل لا في كونه لا كونه على انه
اللوب في نسبة الجميع اليهم واعترض على ذلك انه يشترط في فصحا
الكلمات في فصحا المركبات م او مطبق للمركب ولا يقتضي ذلك
ان يشترط في فصحا الكلمة في فصحا عدة كلام مستهاه باسم كالسورة و
القرآن فانهم ذكروا ان اراء على المسند والمستند لغيره خارج عن
حقيقة الكلام وبما يسان حقيقة الكلام لا يتوقف على ما راى المسند
ومستند لغيره شائع اصله في الكلام على المركب مما راى عليه ما و فصح

مثل السورة والقرآن لا يمكن ادخالهما في فصحا الموقوفة في ادخالها
في فصحا الكلام وقد اشترط في فصحا الكلمات ان لا تاتي في عدم فصحا
اعدا بحدود اعني المسند والمستند لغيره بوصف لكل لفصحا فكذا
لا يوصف السورة والقرآن بالفصحا اذا لم يكن بعض اجزاء فصحا
وان كان ذلك البعض مركباتا كما يقولون يجب وجوب ان
الاجمل بان المورد غير فصيح وان لا يبراد الفصح او نسبة الجوز
عن ايراد الفصح يدل غير الفصح فيلحق اتصال القسم ثالث وهو
ايراد غير الفصح لكنه وحده لا يصل اليها عقولنا مع القدرة و
العلم واجب بان ذلك سفس لا يبين بحال القرآن لانه في
معجزة وتصديقا للنبى م كما كان لغة فصحا ان لا يتيان في
يخرج الاجمل في سفس فبسته تدل نسبة الاجمل ورويان ذلك بان
ان ربا يتصور واما بالنسبة اليه كما قد ان كل ما يفعله الله كما
فهو من وقاس انساب على الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام
واجواب ان الخفية رهم الله بخوار واحد واما ما يبين بالكلام من
الله كما اصلا وان رهم الله وان قالوا بانجواز كذا ثم لم يقولوا
بانبات ذلك من عند انفسنا ضرورة ودليل من الكتب والسنن
سيما بعمل هذا الامر مثل كونه الكلمة وحشية غير ظاهرة للمعنى
ان خبره لا يلزم على ظاهر التفسير استعمال القرآن على غير الفصح مثل
الانبات ولفظ الاب بالشد يد المشتبه على كثير من القضاة رهم

ان هذا ما هو انما هو متقاضي هذا ما هو انما هو متقاضي
 كذا ذكر في اساس الترتيب وقد يجب وسبقوا اي كذا
 السراج لم يكن ان يعتبر بهذا السراج وجه يستقيم على قاعدتهم هو
 ان يقال ان فعل قديمي الصبورة فاعدا كاصل نحو قولهم
 اي صار كالنفس فالسراج مصدر ميمي بمعنى الفعل وقد سبق بان التفسير
 ميمي بمعنى النسبة لا اصل كونه نسبة لا التيقم فالسراج من سرجته اي
 نسبة لا السراجي والسراج ورد ذلك بان التفسير الميمي للنسبة يعني
 المشابهة قلت هو ايضا من قبل او اخذ من السراج به لا ما لم يرد
 حيث قال السراجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذكر
 كثره ما ورد في حكاية من فيه سراجا ومن قبل سراج الله امر كاي
 صفة ونوره هذا كذا قدس سره في جواب بخط الشريف قدس سره
 في تصحيح غيره مما كتب في الترتيب وينبغي ان يعلم انه وقع عطف اخذ
 في خطه بول او لا فاجوابه جها مكن بر على الوجه الاول انه ورد
 سراج قدس سره المعنى في الترتيب وانما هو غيرهما من كتب اللغة اللهم
 ان ان يقال شتمه في كتب اللغة من انما هو من بعد كلام من قد اصل
 المتأخر بغيره السراج وحيث ان ذلك لا يستلزم انما في لا في الجاهل
 يخرج الوجه البعيد وانما في السراج لا يحسن جعل الجواب به حيث قد
 على خلاف ثابت عن لواء قدس سره في تعميم قانونه عن
 لكن المشهور في المطول ان الماد بال قانونه قانونه في تعميمه في قوله اذا

بغيره في العيون مثلا الى كسر صا غير فصيح ولا شك ان متعلق بعلم
 الله ووجه التفسير ويمكن ان يقال الحكم في تصحيح اللفظ الموضوع
 ومثل ذلك ليس بموضوع ايضا لانما جعل ايضا خارج لا ليس
 بموضوع لانما جعل التفسير بان اصل الاجل لا جعل بمشكلة الوضع له
 ايضا غاية الامر انما في السراج استعماله واعلم انما في السراج
 ههنا ما ورد في كتابنا انما في السراج التي في حكمها لا اذا قيل معلوم به فربما
 الواو يا وادغام كان غير فصيح في منقشة بعبارة تقع مثل ذلك
 في المبدأ انما ايضا فانه اذا قيل من ثلث يسكنون من وغير ذلك الفرة
 في ثلث كان غير فصيح تر اكله اوله ان ثلث ان كس يا فغير
 ونحوه ما في ذلك واد ان اصل اصل ما واد انما في
 من لهما غير قياس الا غير من قبل وهو في اللغة ان بعض مطلقا
 اجماعه من قبل فكل من قبلها قدس سره واما جعله ايضا في انما
 يستفاد من العبارة وفيه نظره وانما في ان اوصافه انما
 التلخيص عن كراهة واخر في مفهوم الفضا فمفهوم وان اراءه
 لم يذكر انما في كراهة مع حصوله في كراهة في انما في جهة
 الواو يا في السراج ان اراءه في لغة شتمه على كراهة في مفهوم
 من اراءه في السراج على ذلك في لغة شتمه على كراهة في مفهوم
 مختص في لغة شتمه على كراهة في مفهوم شتمه على كراهة في مفهوم
 ايضا في السراج وفيه ان كراهة في لغة شتمه على كراهة في مفهوم

ذكره الخليل في قوله انكرهم اما رابعة الى التمر والى التوبة او على استعمال
 على تركب فيه تفرقة الطبع فعلى ان يكون ذكر الكراهة مستغنى عنه على
 لا يخرجه من ذكرها في تعريف النقص ولا يخفى ان نظره قدس سره
 لا يتوجه على ذلك ان الخليل لا يفتا اعتراض بان كراهة بعض النكاح
 بغير النكاح اما اثبات انه دخل في النكاح في الكراهة اصدافا فشكل
 اقول ان ضرورة في القول بان مقصود قدس سره ويرا النظر على
 الحكم الخليلي على معنى قول من قال ان كراهة بغير النكاح ان عليه
 النقص في معنى ان يعلم ان الخليل لا يسلل ان يكتفى لصاحب القول
 المذكور في المتن ان يترجم في بعض النصوص ذكر الكراهة في تعريف النقص
 ولا ينفذ غير ان يوجب كراهة في الجملة بدون النكاح اعلم انه قال
 انما شر في شرح المفاتيح ان النكاح بالفتح مصدر قوله نكحوا واما في
 لغو حسن الفتوة والقراءة والمعنى ان هؤلاء نسب جناس فخصها
 بكون ان يكون صفة مصدر محذوف اي ملوكا كان مع خص الكرم وان
 معنى بعد على ما في الهاوي والهاوي واما جعلها قرينة لغو الفتوة فيما انتقد
 فيه النجاة لان النقص شرط ان يكون المفعول عند بحث بعض النماذج
 اليه واما بعض النجاة ونقص مذهبه يقول بعض العرب تنظر في جمع
 طبع النكاح كذا يستفاد من الشرح الكبير للكاظم ويؤيد ان قدس سره
 صاحب المغني من ان المعنى عندنا ما في نسخة معان ان اول موضع يتبع
 ان في زماننا ان لا نرا في هذا ان المشهور من حجب النقص في موضع

ان بان كراهة قول الوهابي ان الشيخ الرضي يجوز في تعريف
 الحكم ان يكون ابا في قوله بان كراهة بمعنى قوله السيد ج بان يترجم
 ان بصير لم يفتن والمفتن مراد احداهما من النقص في خصوص
 فان قيل يترجم ان بصير مثل زيد اجل فصحا فان يصدق عليه ذلك
 ان كراهة انه قال في ما ذكره في كراهة النكاح كما يقال كرم النكاح وانه قال
 المكنة فانما هي شخص كان كمنته ثم سار فغير ايصداق عليه ذكره في المتن
 شيخا قال في الحق فاما بان كراهة في النكاح ان المستحق جاز في غير
 زمانه كان قد يصدق على زيد اجل انه قال في نصيب في زمانه كراهة
 التي قبل هذا الزمان وبعده واسبب بان مثل زيد اجل ليس متحدا
 مع زيد اجل بل بغيره فليس الحكم واما ما في خلاف الحق فانما يفتن
 واما ما في قوله في كراهة قدس سره في المطول ان مثل نصيب في
 موضع غير نصيب في مقام آخر اللهم الا ان يقال ان نقطة في كل مقام
 بنام النقطة اذ لا يخفى الشخص ويترجم ان يكون له ذلك لا يترجم
 الفظ قيد الذات والذات تحت التي على ان كراهة في النكاح المقيدة
 بانها قيد فقط لا يظهر بانها المقيدة فقط وهو قيل بانها
 كليها والمقصود هو المتوسط فيقع الحمل في التعريف لا في غير المقصود
 ان يقال ان علم ان ات فرغ من كراهة النكاح على علم من علم ان فرغ من
 النقص بطريق الاول انما نقول ان كراهة في المقيدة اليه في التعريف
 مع الوجه الصحيح وكسوف فنقول ان اول انشاآت في النقص ما كان

انما هو صلب المصباح في الحسنة
 تقديم وانما يتعلم بقصر على احد
 منها مع استندام كل منهما الا في اشعار بكيفية احد هاتين الحسنتين
 او حذف ايها قرينة واضحه فان الحذف مع تلك القرينة في قوة انما
 قد يحصل الحسنة او غير ذلك ينبغي ان يحصل مثلاً والمثل العطف
 على الحسنة في قرينة ومثل في الجواب وغيره وان لم يوجد الحسنة في تركيب
 اللفظ على و في ترتيب اللفظ لكن المفهوم من المعلوم ان التقيد اللفظي
 لا يكون به و ذلك الحسنة مثل اسمعيل الخروفي في شرح المصباح
 بدلالة القرينة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب قبل ذكر ضعف
 لا ينبغي ان يفسر في كل ما قد سطره ضرورة يدعو الى حمل هذا القيد على
 ذكره الحسنة لئلا يسمي ان احداهما من اما الضعف والتقيد معن عن ذكره
 ولو حمل ذلك لبيتم دفعه قدس سره لا بانفهم ان ذلك الضعف ايضا
 محقق بدونه التقيد في مثل جاني احد بالقول وان غنى قيد عن
 الاخر ليس بغير فان المقصود تكميل القيد في كل واحد وانما فكل واحد من
 القويتين يعني عن الخلو عن الشك وان كان كل منهما في في شكل
 قوي وهو ان اجتماع تلك الامور انما يكون في مثلها في القوة التي هي
 او لا فعلية ان قولنا يوجد التقيد بدونه ضعف ان ليدفع وعلى ان ذلك
 ما سأل في في القوة من ان لا قوة اذ عن التقيد اللفظي يحصل بالتحليل
 لخلو الواقع في انتقال الحسنة الى ينبغي ان يعلم ان الماد بالتحسين ذهن
 ان مع والمقصود ان انتقال من معنى الى آخر قوة النفس من لا ولا ان في

الحسنة بينهما والتقدم في انتقال بطور ان انتقال من الحسنة الى الماد
 ذلك بسبب عدم ظهوره في اللفظ اي بطور انهما مراد من اللفظ
 عندنا بطور ان يشبه الى العلم بوضوح من الحسنة ذلك لان سرعة فهم الماد
 من اللفظ بسبب ان التحسين ينقل بسرعة من الحسنة الى الماد ولا يسبحا
 في العكس و قد ينبغي فهمه لا يتفاد سرعة انتقاله في تلك ان ذلك
 الحسنة بسبب ايراد الحكم المأزوم و ايراد من اللفظ مع حقا القرينة الدالة
 على الماد بسبب ايراد الماد المأزوم لا ينبغي ان ان حصل سرعة التوازن ولو
 غير حسن وكذلك ان اعتبر الجمعية باعتبار الماد مع انه يزعم ان لا يوجد التوازن
 والوساطة في كل مادة وذلك غير مسلم ان يقال في ذلك ان اعتبار ذلك
 كما في قوله لمذا انما في الضعف وعلى وجهه لا وصف الوسايط بالكثره
 في التحليل ويمكن ان يقال الماد بالتوازن وكيفية الوسايط هنا ما فوق ما
 وان غلب ان يتحقق التحليل تعدد المأزوم والوسطا ساطع
 اذ في السنين اشارة الى ان المأزوم ان كان الوسايط كذا لا يريد ان
 يطلبه لا بالنظر الى الاستقبال كذا لا يخرجه والكمية لا كذا انض عنه قدس سره
 ومثل هذه اللفظة نسب البعد الى الماد والقرب الى اتمهم في العاطف الى طلب
 المحبوب وان تعلق به عرض فيمكن طلب البعد لارادته لكنه خطأ انما
 جعل ذلك خطأ في نظر البعد غمنا لا يعرف من العبارة وان كان له وجه
 صحة في الجواب من استهان كم في مطلوب حواس العين مجازاتهم كذا في ذلك
 الفرح ونحوه في ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب الفقه ان السرور مصدر

متعدي فحينئذ ينشأ المفعول من كمن المتبدا ومن تعديا لصحة الترتيب
 فيدبر العطف على الفوج طلب نفي بالتخفيف من طلب على
 فان المخطوطة اوردت بطلب الفوج طلب نفي ومن يدري ايضا ان نفي
 ولكن عطف او طامنا يشوبه من التلطيب حسن الجرح في كثر
 النسخ بالنسبة كبر على ما قيل النفس اندر حرموت سماوي يندر
 كما ذكر في خبره ان رة الان اطلق السبوح على الفوسج زلفا
 الان السبوح من سجع في الاما على مطلق اساس ومن الجاني فوسج
 مسجوع في ان المتكلم لا ساء ولا عانة في لغوات والشدائيد
 عدو الفوسج الله عز وجل يجعل السبوح هنا من السجع بك المعنى لا انفي
 السجع حقيقة في السجع في الاما على فهم من اساس انه جازم لغو نظرا
 الى انما في اصل ما يندر من الاما ولا ينبغي السجع بها ان السجع فاعل
 الظرف يجوز ان يكون مبتدأ خبره الظرف لا قول والظرفان غير
 بحالهما والاول عال من خبره خبره كما انه لم يفت قدس سره ان ذلك
 باعتبار انه فائدة يعتد بها في تقديم الخبر واجد رضى يندر يكون
 التوهم كما هو المتكلم ههنا الجارة ولفظ التوهم وكذا ان الارض انما
 كذا يفهم من كتاب الله فاذكره قدس سره في الاما من اطلاق اسم الجارة
 على موضعها ونبت عنده الرواية في البيت كبر الله ان يكون سكوت التوهم
 لغزورة الشك لكن لا ضرورة في التجريز ولا ضرورة لتلك الرواية
 والسجع هدير الحام ونحوه اعلم ان اطلاق السجع على نقبوت الحام ولفظ

حقيقة على ما في اساس واطلاق الهدير على الاول حقيقة وعلى ان
 حجاز الحام في الله على ما هو المشهور كان اطلاق من لغوات و
 انما هو وكنشاه ذلك فقول نحو هرفع اي السجع هدير الحام وشك
 هديره اي هدير الفاضة او مجرور فلهدير يعوم الجاز في نقبوت الحام
 والفاضة ذكر في الدلوان سمحت الحام اذا طربت في صوتها ومن ذلك
 سجع الفاضة وهو ان تمد بينهما الى جهة واحدة والاعلى بالقلب
 بالحام مجرور بالانفاستية كقولهم على في المقدرة ونحوه من الفاضة
 او يد بالحام ما بالقبول ذكر في الصحاح الحام عند الله لا فوسج
 يشهد بالعقل والنقل لا ينبغي ان شهادة ان في مسجوع بنا على ما
 الصحاح لكن شهادة العقل مجرور فانهما سلمت فيما اذا كان لغز
 من نقبوت سجع التصو اما اذا كان اطلاقا لتلك كما يظهر ليس عند
 رويته لا زياره او لا وادوا ذلك انما انما في هو لغز من هنا فانه جعل
 الروية ايضا من كتابه لا من نقبوت ولا ينبغي انفسا يعني
 ليس اطلاقا لها بها اما من جهة ما يندر ههنا من النقل وانما من حيث هي لا جهة
 لاضل لها بها وهذا بخلاف لكراهة في السجع لانهما معنى متكلم لاضل
 من غير لاضل لاضل بخلافه انما جاز ان يوجب كل من انما في وكثرة
 التكرار لكراهة في السجع دون النقل وانما في وكيف عرض الخ
 الا ولى في مثل ذلك المقام ان يكتفى بالمعنى العرفي لفظ الملكة وكيف
 النقطة والواحدة الاخر زعمها على ما ذهب من كبرها من الاما

لا عين رية ومن مقولة كيف ليدرس فيقول العلم الحق قولنا
 ان في صورة العلم التقبيل لكل معلوم علم مفقود وليس فيها علم واحد
 يقتضي انفسا فلهذا ان شئنا ان نعلم انفسا ما عرفنا وان في صورة
 فهم واحد متعلق بالجميع لا انفسا فلهذا ولا بالعرض والتعلق هذا
 واعترض ايضا بكيفية المركبة لتوقف بقوله على تصور انفسا انفسا
 ان ان يد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المقرب اصطلاح المتكلمين
 من انما الغير ما يتصور انفسا كما من بيانين واعترض بكيفية النظرية
 وانت خبر بان لا اشكال في كيفية النظرية التي لا يكون العلم فيها نظريا
 بل بكيفية التي وراها كما نظري اللهم ان ان يقال المقصود بالتوقف
 المعنى لتوقف الذات لا ان لا يكون زوالا صلا كما في العينية النسبية
 المعلوم النظر فانه قد يكون مفقودا لتوقف العينية اشعار بان
 لو عبرت يعني في ذكر الملك اشعار بان من عبر عن مقصودنا بلفظ فصح
 رسوخ ذلك فيه لا يستحي فصيحا لا شفاء الملك سواء كان في التوقف لفظ
 آخر غير يخرج من جوده هذا التغير عن ان يكون نقصا او لم يكن فلهذا ان التام
 في المقصود لا يستعان فيه من لا يكون ذلك التغير فصح ان لا يعبر
 ان يقال ليس في لفظ المقصود اشعا بذلك فان التام يجوز ان يكون
 بمعرفة المقام لا نفس ولا ظاهر فيه مع قصته اعلم ان القصة مطابقة
 ليست شرطا في البعد على ظاهر كلام المفتاح ولا يبعد ان يتغير في
 مجرد القصة المعنوية شرطا فيها ان ترى ان مرادها علم بان لا يرد

علم بغيره بخلافه في حق نقصا نظرية فانه الحق او القصة او القصة
 تأمل ان لا يعبر لانه مقتضى الحال هو خصوصية على ان وجوده
 الكلام في ذلك ان كانت مقولة بالقدرة والاعتبار زوالا اعتبارا ولا يخ
 حتى بعد نفس مقتضى الحال مع الكلام انما يقتضي الكلام لا تربية
 لاصل المعنى خصوصية خارجية عنه حقيقة معدومة او بوجوبه برصتي
 احتاج الى انكاره مع على في فهو لاشارة الى ان مقتضى الحال لا يكون
 زائدا على اصل المعنى بل يقال قد يقتضي الحال ابراء الكلام مقصودا على
 المعنى فاما اذا كان في الخطاب بدياننا فنقول هذا انقصا في اللفظ امر زائد
 مفيد للتعليق مع ما لا بد من فائدة الخطاب خصوصية القصة هنا فصح ان
 المراد بها القصة والمرايا المختصة بالمقام وخصوصا القصة مصدرها خلف
 يا النسبة واما في القصة من لا يفسح الفتح فباعتبار ان بعد ان بعد
 مصادر رخصه كذا وخصوصا بالفتح صفة فالحق يا المصدرية سار بمعنى
 المصدر وحقائق ذلك يعني ان التحقيق ان مقتضى الحال ليس نفس الكيفية
 بل مطلوب الكلام المكتشف بتلك الكيفية والتركيب المشتمل على خصوصية
 القصة ودرعها جويزات لذلك الكلام الكلي مطابقة لبعضه صدره عليها
 وانما ههنا المطابقة معناها بمعنى الموافقة عنده قدس سره كايضا لا يخلو
 بالنقل ولم يحل قدس سره اصل المطابقة على اصطلاح المعقول لا تركه
 تطابق اصطلاحين ليس شرطا وسيجي في تعريف علم لهما التحقيق
 فسيذكر ان شأنا الغير في تحقيق هذا الكلام ما يبين بالمقام فان

مقام الحكم ان كان قبل قد يكتف بالمقام متنا والمقتضى فان التقدير
 والتقدير يقتضي حذف من المراء وتفاوت المقام بحسب مقتضى
 ان لا يتفاوت مقتضى بوجبه مقتضى مقتضى لان اعتبار مقتضى
 لغيره قوله فان مقام الحكم ان كونه زائلا وكونه ذلك التوهم انما
 فان لا امر لان مقتضى مقتضى لزمانا والمكان وبعد زمان اي
 كل منهما في زمان مقام كل من المذكورين لا يبين مقام من كل منهما
 بان الحكم على التوزيع بان يراد ان مقام التكبير مثلا يبين مقام
 من التعريف ويكون ان يقال ان التعريف راجع الى واحد قد ذكر في محله
 وتبين ان التعريف مطلقا مع كون غاياته لا تتكرر ويجعل مقتضى
 لا التعريف مقام تقيده اي تقيده تقيده كذا
 هذا نظر في الحكم والتعلق او اداة ضرورية بالنسبة الى الحكم والتعلق
 او تابع بالنظر الى المستبين والمتعلق او شرط مخصوص
 او يمكن جواز في ثلثة الاخيرة واتمام يقتضي ان الظاهر ان يكون
 المتخصص كما كذا قد يترك في التوهم فان مقتضى ليس كذلك
 الكلمة ان كذا لثابت مقام مع ثلث الكلمة ليس مع غيرها وانما
 يفهم ذلك باعتبار انه صدق الكلمة مع مصاحبتها وانما تقيده
 فان صورة المشرقة مستقلة على غيرها ومقتضى ان يبين في
 المعنى في جملة من يترك مقتضى المقام المراء فيكون بالشرط ان
 ان افضل في نحو ان ضرب نفس لشرط لا مقربة كذا ارا بالشرط

اداة الشرط فان ارتفاع مقتضى ان كان قبل اصل مقتضى التوهم
 بالمطابقة فان ارتفاع ان كان بها لا ينعشها ولا يخطا يقتضي
 ثبوت اصل مقتضى فيكون بعد مقتضى كالمطابقة مقتضى مقتضى
 ان يقال ان ارتفاع مقتضى لغيره كذا ان اصل مقتضى مقتضى
 ثم انما مقتضى لعدم التعلق للعدم فالمقتضى لا يخطا ولا يقتضي لعدم التعلق
 مقتضى المطابقة لا بعدم حذا مقتضى بالثبوت لكن يقتضي ان يكون الحكم على
 ابلغ وان جاز ان يجعل على التفسير ايضا ويكون ان يقال اصل مقتضى
 بالثبوت وان ارتفاع بالمطابقة وان يخطا بعدمها اصل لا ترى
 ان مقتضى المقتضى ان واذا قد تفرق ان لا ينعشها وان مقتضى
 بنوعها فليس الحكم على التوهم ومن مقتضى على رتبة التفسير فليس
 حمل الحكم على التفسير بالثبوت بالثبوت بالثبوت من حيث مقتضى عنها
 في علم التوهم وانما تقيده بذلك ان ثلث مقتضى من مقتضى التوهم
 انما هو مقتضى التوهم لا يقتضي عنها مقتضى في علم التوهم ولا ذكر مقتضى
 التوهم من مقتضى التوهم في علم التوهم يعني ان الحكم ليس في مقتضى
 ان ان التوهم في مقتضى التوهم ان التوهم وانما مقتضى على التوهم
 التوهم على مقتضى التوهم التوهم التوهم ان مقتضى التوهم هو
 مقتضى التوهم مع ان مقتضى التوهم مقتضى التوهم مقتضى التوهم
 قد ثبت مقتضى مقتضى التوهم مقتضى التوهم ان مقتضى التوهم
 والمعرفة بالعدم لكن غايتها لا تخطا فليس مقتضى التوهم مقتضى التوهم

كافي فلو لم يفرق بينهما فانه اذا كان جميع التعريفات المحصورة في
 التعريف لم يحصل شي منها في غير حالاتها ان يحصل شخص عالين وانما
 المبحث اعني قولنا وانما كان انما كان انما كان انما كان انما كان
 فالعموم فيها يشاء يستدرك المحصورة فانه يتعدى اليه كبر المخصوص من
 الخاصية التي كتبها قدس سره على المطلق في هذا المقام لانها مطلقة
 وعلى هذا التقدير فان كان محصورا معني ان لا يتحصل منه السببية
 وعندئذ يتفاد ما ذكره مستدركه لا يفرق بين المساواة بين مقتضى
 الحال لا باعتبار المصباح كالمبحث وان كان بمعنى انه لا يفرق بينه فالتزم
 مجموع فانه ورد في الحديث لا صلوة الا بغيره الا انما لا صلوة
 الا بالعموم وتوقفه على ان لا يتصل بالمراد انما كان انما كان
 مقتضى الحال لا باعتبار المصباح كونه لا يفرق بينه فالتزم
 كتب قدس سره في الخاصية ان المقصود بالاتحاد والمساواة وان
 لا صدق الخ كتب قدس سره في الخاصية ان المحصور متافق في بطلانها
 على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يتركب من الاثنين تحقق الاطلاق
 في فرد اخر من عدمه وبطلانها كما فيهما اذا كان عموم من وجه وتباين كلي
 وغير كلي لان بطلان احد المحصورين لا على التعيين لا زعم وانما بطلان كليهما
 احدهما بالتعيين فغير لازم قطعاً سواء وجه العموم من وجه او تباين
 او غيرهما واما وجهه فجميع التصور من بطلان كليهما فجميع وجهها بطلان
 جزء لا يجافي من محصور في عدم جزء السببية من محصور في انفس لا وجهها

ان في بطلانها قول المطلق كخلاف ما ذكره وجه العموم من وجه او تباين
 لا يجافي من محصور في عدم جزء السببية من محصور في انفس لا وجهها
 لا يجافي من محصور في عدم جزء السببية من محصور في انفس لا وجهها
 لم يكن للاتحاد والمساواة بطلان كجزء السببية في انفس على تقدير
 ان يكون بينهما عموم مطلق وكذا يتركب من ان السببية منها على تقدير
 ان يكون كلياً او جزئياً فانهم انما يلحق الطرف بالشيء لا يتركب من
 صفة مصدر ربيعية فان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمي زيداً
 اي اطلق لفظه لان عمدة او ثابته المصدر في الصفة قد يتفاد اليه
 كما خرج به السببية لشراف في قول الفقيه ان في من شئ انفسج ولفظ
 اي فردان اصحاب في غاية الكمال والاعرف في غاية التفصيل كما اعتبر
 امر اجتهادها طرفان لا في الفصح من ان البينة متزايد لان
 يتبع حد الاجزاء وهو الطرف لا على ما يقرب منه لا يكون من الطرف على
 لان الاصل في طرفي الشيء او نهايتان يكون امر او احداهما خفياً لا ينقسم
 اصلاً في امتداد التدرج من كماله الى طرفه والظاهر ان يكون
 ح من الطرف وقد يتركب الطرف نوعاً واحداً مع تعدد
 افراد صلاتها في الطريقة انما هو نفس النوع وتعدده قدس سره
 ان افراد لا يوجب تعدده من حيث هو ثم ان التعيين انما لا يتبادر
 اليه بل هو بعض افراد الواسط والتعبير بالنوع انما هو كجمل لا افراد
 لا بعضها على ان التعبير بهما في انفس في الاحكام كما تارة بالبيعة

فانه يظهر ان يقال انه غير ذكته من افراد نوع ما اذا
غير الحكم عنه لا يقال بصدق التحصيل الطرف الاعلى والماستط
ايضا فانقول عموم ما في قوله ما دوني لا في مرتبة ذكته من نوع ذكته
وان كان صحيحا لعارض هكذا وقع في اليفاض كونه لوقيل وان كان
فصيح الحكم احسن تفاوت المقتضى في ان يجعل من نوعه لا تفاوت
كيفية او قلة وكثرة كما انما كانت تفاوت في كيفية ومناسبة

سوى المطابقة عن كذا فان اليفاض في المطابقة والافاض في
بمنزلة ان يقال يقع هذا الرتب لجان فرسوى هذا الرتب

متصفا بصفة يعني بصفة بها في الوصف وبمزية كما انضج وبيع في
ما اذا في المطابقة او جاس ونحو ذلك فاليفاض بغيره وانما نحو

المطابق والمجس من ذلك ذكره قدس سره في انما شبيه على المطول قول
انما حران يقال هذا لوجه حسن الحكم فمما يمتد بغيره دون بقاء

الحكم ثم ان اتصاف الحكم بحسين الحكم بهما يتبع لا يشك الحكم بغيره
على تقدير ان يكون بغيره الحكم مشروطا كما ذكره صاحب المصنف وحقه

الحقق الشريف في قول غيره والافاض في الحكم في استيفاء ان ملكة
الاقتدار على كلام يبيع في نوع من المالك لا يكفي في بقاء الحكم فصح

التعريف يمكن بالعبارة على قياس بسبب في فضاء الحكم لا يقال لكثرة
الموضوعات على ما علمه موضعنا فانقول لبشر لا يقدري على ان يقدري
الافاض في الحكم هكذا قيل في اليفاض والافاض من كذا التعريف

نقطة

حتى يعلم انه في الحكم ايضا اي يجب ان يحصل له بالحق ان هذا
التعريف يل على ان المصنف لم يسمه كما وصدر بعينه اسم المفعول المصنف

المعروف الا انما كان على ما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون على المعنى
المصدر في قوله كذا في قوله المصنف هو في الغنى وكونه في الغنى

بالمعنى مجموع الحكم بحسب بيان المصنف لان ما هو بغيره في الغنى
انما هو ضروري فيهما فاقول وانما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون

انما في الغنى انما هو في الغنى لا يمتدح لفظا بما فانه اذا لم يتحقق الاقتران
بكون الحكم بغيره مطابقا قطعنا وانما في كونه انما هو في الغنى كالمكتسبات

قوله انما يكون ايضا التبر ان يقال كذا في الغنى كالمكتسبات ان يكون
في بيعه جعل انما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون في الغنى كالمكتسبات

والا فبرمجه النقي الى قوله العينة عن قوله انما يكون بغيره ايضا
لكون انما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون في الغنى كالمكتسبات

ولما على ان ما سبق يستلزم كونه انما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون
فقد يكون ايضا مشروطا على كونه غير مطابق بديل بسبب في تعريف بغيره

من لا عيبا المطابقة فيها ولذا قال في المطول انما هو في الغنى كالمكتسبات
على قوله انما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون في الغنى كالمكتسبات

والا فبرمجه النقي الى قوله العينة عن قوله انما يكون بغيره ايضا
لأنه على ما علمه كذا في قوله انما هو في الغنى كالمكتسبات ان يكون

وبفضل في غير ذلك لولم يبق في التعريف الحكم المخرج من هذا ما ذكره في

في ذلك لا فعل المفعول الا بفعل نظر لان البدن موقوف على حقيقة الحكم اوله وبالذات وعلى حقيقة الحكم ثانياً من ايهما لا يكون في بين منتهى اوجهه من الممكن ان يثبت بحسب المعنى الكس على حقيقة قدس في شرح الكشاف بحسب ان قدس مرة في شرح الفصاح الذوق بطول على القوة المذكورة للعلوم من حيث كما لمافي الا راسخ بمنزلة اهل اودير كرت بالحسب نظيره العطف بلواو قدس سمي سهو نظيره وذلك لان المقصود بالاحتياج الى العلمين من العلمين بالانظر الى ان البدن موقوف على الامرين من اهل ارض التجميع وانما بعضه بيتن في احد العلوم المذكورة وبعضه يحسن بحسب وبعي التقيد المعنوي لتدبره بمنزلة العلوم ولا بحسب لوقبل ان غير ما درك بحسب اصل من بحسب العلوم فتدبره العلم بالانظر من ايهما اختصاص بها بالبدن قول بالانظر بحسب ما ذكره المختص من ان البدن موقوف على الامرين اوله ارض ارباب المطابقة بمقتضى الحال المعنى للمادة من مخصوصية الان يدبر على اصل المعنى ان انه التجميع كانه الا لفصاح في البدن ولا شئت ان التجميع بحسب علوم من جمله علم بالانظر المقصود بالاص في البدن والمخصوصية بالانظر المختلفة الموضوع بحسب لا يكون فيها التقيد معنوي لاننا نقول لظاهر ان تلك الطرق من التبيين والتجارب والاستقراء والكتابة المذكورة في علمه انما هي بالنظر الى اصل المعنى المخصوصية نعم لو عبرت بالنظر الى الخواص وجعل البدن عبارة عن اداة الخواص وباراد التبيين والتجارب

والكناية كاصلة حسب مقتضى اسم الحكم
انت خبر بان اللفظ عبارة عن لفظ فاعلم بطريق الاستدلال بحاجتي
للعلمة الشارحة بين اللفظ والمعنى اللهم اني اريد اللفظ المعنى
كاقبل القنون لا بد من معنى ان اللفظ هو كونه اعلام في لفظ لعدم
وليست علمية انما بعد ذكر ان ما يخرج عن كون علم لفظ فاعلم
محتاج اليه مع ان يخرج علم اللفظ عن اعرف والمعروف كونه المنسوبة
اعرف كونه منه كلمة من بدلية انصاية بمعنى كون اللفظ كونه
كالمعنى ما يخرج من اللفظ حال كونه هذه المنزلة مشتبه بمنزلة المفرد كانه من
الركب يمكن استغناء من شرح اللفظ وخالف قدس سره في شرح اكتشاف في
معنى قوله عز انصاوة والسلام انت مني عزلة وحرور من موسى عزلة
مقابلة من هرور من موسى فاعلم في كونه قربة لفظا من اللفظ بمنزلة قربة
المفرد من المركب اى كونه بقدر بهاء في غنى ان اذ بتلك الملكة
كيفية لنفس بقدر بهاء على معرفة جميع المسائل اياها كاستحضار كانه معلوم
محرور منها او باستحضار كانه مجهول منها واما امور لا بد من تشبيه
عليها الا ان ظاهر تقدير العوم يشوب غيب ركنك الملكة لا ينظر الى استحضار
المسائل دون الاستحضار ان في ان كلامهم بما يوجب بان منها حاجزة
او ركن لغو وليس كذلك فان اللفظها جوهرا في معرفة المسائل
الغيبية لا يعرف بالعلمة المشتركة وما يتعلق بها ان ان كانت الملكة
مفردة تابعة لاركان المسائل المذكورة وغير حاقا لا مدخل على بعضهم

من غايته المطلول وشرح المفتاح لتبيين تلكه ذكره شرح المصنفان
 الكافية التفصيلية سميت خلافا في الابدان ثم سميت ملكة بعد التوضيح
 متخذة ذاتا انما لا منظور فيه لقطع بعض العوارض الشخصية والظاهر
 هو الاحمال لا قول الرابع انتهى على وجه لا يلزم ان يكون سببا لا فساد
 على موقوف الجميع لا كسب فان بعض المتفكرين بالهتاف قد يحتاج ليدفعه
 في نظره وحقه في استخراج بعض المسائل ويجوز ان يريد به جعل
 هذا المعنى جائزا مبرها كالنسبة الى المعنى الاول والظاهر العكس لا ينبغي
 في العلوم المدونة مع ان المدونة حكم علم المعاني لا بوجه ثم انما وضعها
 بالمعنى المشاره الى حيث الموقوف لا على النقطه العبرية وتامها الى جهة
 الاطلاق على المسائل سواء كان يجوز او لا فعرفنا كالمعنى لظهوره فان لفظ العلم
 في اللغة حقيقة في الادراك وجوز السبب حملها على الادراك وان
 خبر بان العلم في اللغة يتناول تقليد العلماء المدون مخصوص على عدم العلم
 عن ضرورة اوديل كذا اقيم من شرح على المفتاح اذ ادراكات جوهرية
 الظاهر ادراكات الجزئيات فان مجرد ذلك يقتضي استعمال الموقوف في
 ادراكات الجزئية فكذلك تسامح في وصف الادراك بوصف المدركات
 او نظرا الى الاستدلال باعتبار ان ادراكات الجزئية وان كان ادراكا لجزئية
 لا ادراكا لشيء من احوال ثم انما يقع شيئا وحيث المبدأ من ادراكات الجزئية
 هذا ادراكات لافق المستخرج عن احوال المدرك ليس تلك ادراكات الجزئية
 من احوال غايته ان احوال الموقوفات جوهرية لا ترى ان قول كل كلام

مع الملكة يجب توكيد وفرو موقوف هذا الكلام المعلق في هذا الخطاب
 يجب ان يكون موقوف على الملكة نعم هذا النوع وكسبه الى موقوفات هذا
 ان يكون مخصوصا بسبب هذه الامور وانما بان موقوفه لجزئياتها وانما
 والتصديق بحد على ما في غايته المطلول على كل فرد في الظاهر
 ترك فردان في وكالاته اذ كل فرد على التقدير والافراد في الكلام
 جمول على الوصفية لا على التام والمضاهية صورة كقوله ويجوز في نحو هذا
 حادوا مطلقا وعلى ترك اللفظ لعدم ظهور المعنى فيها والادغام
 ان خبر بان توقف اصل المعنى على هذا لا ترى قوله لا يصل
 واما شبه ذلك فقال يتبعه ينبغي ان يقيد بذلك الحقيقة والافساح ان
 علم لا يخرج حيث عن سائر الاشارة من حيث فادتها اصل المعنى وعلم
 المعاني يجب تحنها من حيث انها ذواتها القرب مثل قوله بذاتها فادتها
 الى بعد يوقى بذلك على ما في شرح المفتاح حيث في تعريف المعاني يطبق
 الكلام على يقتضي الحال ذكره وذكره ان المذكور هو الحكم لا الحجة
 والتقدير وغيرهما يقال كان تلك الحقيقة ثابتة كقوله حقيقة
 كذا كذا الكلام الكلي انما يقتضي الحال على دعم ان ترح قد سره كذا
 حقيقة فاعبارا كونها من حيث يحتاج الى ما يول انما نقول شاع وصف كذا
 باعتبار وصف الافراد فاقدم جبالا وادراكات جزئية نظرا الى الجزئية
 والاعتناء موجودة باعتبار الافراد واما وصف كذا كذا بسموعه لتي
 من احوال الحكم كافي عبارة المفتاح فليس شيئا بذلك لانه ثم انما

ان كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في كثير المواضع يدل على ان
مقتضى الحال ان الكيفية ثابتة فالواجب ان يطلب مقتضى كيد الكلام
والافتقار بمقتضى الافتقار قول وقابلية ذلك ان اللفظ اعني
الكلام في الكلام قد يكون غير ما يقتضيه عادة اصل المعنى ومن ذلك كثير
وصرح في شرحه لا ينبغي ان يفرج المفتاح ولا في القول من نصيب
الشرح بانها عين مقتضى الحال وفي ذلك ان تلك اللفظة
لمعنى واحد الى ان يفي مقتضى الحال والاول لا يجب مقتضى الحال من مقتضى
يعني من قبل ان يستفاد من اعتبار اللفظة فان كان كما ينبغي في هذه
ان كيد سواء اصل في ضمن اللفظ العربي والتركية وغيرهما من لوصر
للمطلب العلم بذلك كيد المعنوي بما اعتبر اللفظ كيد وعلى هذا اعتنا
المطالعين للفظ ومقتضى الحال ظاهر بان ان كان الكلام واللفظ
بعد المعنى واحدا لا يفسد ايضا بهذا التحقيق انه قد ان كان
ليس بلفظ فلا يكون البحث عن امر من مسائل هذا القرن لبحث في حال
اللفظ وان دفع ايضا ان كان من اجزاء الكلام ان ذكر هو موضوع
القرن ولا يكون موضوع المسئلة كذلك ان المحقق الطوسي يصرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك يعني امر اخر هو ان تلك اللفظة
عن لغيره من الذاتية بالمعنى ان ذكره في موضوع على امور متعارفة
لكلامه ولو سلمت فهي علم من الموضوع على اللفظ العربي والواجب ان يات
وذلك لا مردوا له لانه لا علمه كما ان في اللفظ لا يثبت في نظرنا

قد يجعل القرن اللفظي عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات وبنيتها
احوال متعلقة بامروا صدي في جملة على ذكره قدس سره في شرح المفتاح
اصطلاح في كونه اصطلاحا محلي فالحال ان عبارة ان يقال ان التحصيل
في التعريف بغيره وان نظر المدون مقصود على اللفظ العربي ونحو
المقصود من علم المتكلمين كيد من فاصلة المقصود في علمه ان يفي بذلك
من علم المتكلمين المقصود من الشيء خارج عنه وانما تبعية فاصلة
في الجوانب والابواب فاصلة في زيادة المقصود ان الفاعل ليس
ان ان تعريف العلم بلفظ النسخ والتبعية في ذاته في العلم دون
المقصود فالعلم بلفظ المقصود لم يستقم كيد فان كيد لا مولى ليس كيد
الاولى ان يكون من كيد لا يتفاد وسألا ويمكن ان يجاب عنه بان
بانية وسلة المقصود محذوف اي المقصود من القرن وذلك لان القرن
عبارة عن اللفظ المفيدة للعلم بلفظ النسخ وغيره كيد المقصود من
جملة ما هو العلم بلفظ من تبعية لغيره الى ان بعض اللفظ في الموضوع
دائرة في العلم كيد المقصود من العلم واستخير بانه لا يرد في اختصاص
تعريف اللفظ فيما يسمون بالحس والمملكة فاعلم بنفس الحكم بلفظ ان يكون
قيامها بها على وجه وحقا فيها التقى العلم في ذاتها في انهما اتفاقا في الشيء
بالاخر كيد في ذاته في ثباته في ذاته في اللفظ كيد العلم والارادة
تأمل خط في هذا المقام هذا مبني على ان المتكلم يرجع الى الشيء
القديم مع ان القوم قالوا فان لانه ثباته لا يقال فيكون بعض الناس

بالحكم

خارج مطابقة خزانة قائل كل كذا في محله فان انت لم تنسبه
 بين كل امرين في الواقع اما بغيره وسببه على طريق كسر العقول فانما
 المقصود خارج بقصد مطابقة وان طابق فصادق وان لم يطابق فهو كاذب
 ان يعلم انه لا دلالة للحكم ولا لشارف لانه لا مطابقة وقصد جاف
 تقييد مطابقة اول مطابقة حيثما بالقصد وبهذا التقرر ان رفع ما يقال
 انه اذا صدر القرب بين الحكم في الحال وان استقبلت يجب ان يكون
 سخر صا دقا كما لا بد والقرينة اصل لا رتبة التثنية اي الحال
 وكذا ما يقال ان الاخبار لا يوجب التثنية كاستقبالها كاذبة لا شفاها
 في الحال وبما لا بد ان بقصد مطابقة التثنية الاستقبالية ولا يخفى انه
 لا يخرج من التثنية احد لا رتبة التثنية تحصل من اللفظ ولو كان
 وذلك لا بد اذ قال المشكك ضرب بـ تصف بـ طلب القرب وبعد المطابقة
 لا عرف الجوز التلقظ بـ اللفظ اقول تحقيق الفرق بين الجوز والاشارة
 اشير اليه من ان الجوز بقصد مطابقة التثنية المقنونة الخارج بخلاف
 والاشارة وانما كل من لا مر والتميز يدل على نوع طلب محسوس فاذا لم
 في نفس الحكم هذه التفرقة بل لا يقابل من منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك
 يكون كاذبا كالتصديق والصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المقنونة
 الخارج وعدمها انش ومع قطع النظر عن التضمن وان غير ذلك هذا
 مخصوص في الظاهر لا يقتضيا بالخارجية دون التضمن مثل ان يري
 متبع بن مثل سواي لواجب الحكم والتحقيق ان بين كل امرين مع قطع

بالحكم

عن جنسية قوله بالحكم وادراك التضمن وقصد من نسبة على وتوضيحه
 ضرورة الاعتدال الاستدلال به خارج بقصد مطابقة في الجوز اذ ان
 فصادق وانما كاذب وهذا معنى جواز النسبة الخارجية في الواقع
 اي ذكرنا في ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع
 النظر عن التضمن معنى جواز النسبة الخارجية فليس خارجا بل معنى ما يرد
 الاعيان حتى ياتي في مستدرك ان التباين يستلزم بوجوده خارجة
 بن معنى الخارج هنا خارجا لظن ان الواقع افضل لانه لا جهة لتخصيص
 قبل الحكم ان الجوز اعظم شأنا من غيره فاعلم ان على التثنية اصل كثير
 من ذلك ولا يخفى ان هذه التثنية في التخصيص على الاستغناء بـ
 على انه خارجة ليدل خبره بان ذلك مبني على ان كل لفظ في الحكم
 البعق مطابق مقتضى الحال هذا محل تأمل وقد سبق ان ايراد
 الى وجه تسمية هذا المبحث بالتثنية لانه لا يتعارف جعل الحكم تنبها للجوز
 والاشارة والاعلم بهذا الجوز تأمل غير مقصد لوقال مقصدا
 خذ من كان ثبوت الواسطة تظهر بالحكم في ان المشكك لا يحق
 ان خبره وانما على الحكم ولا يزم من ان يكون الغالب به حكما بـ
 الحكم الجوز حصوله لدول في الدلالة التلقظية بدليل انما يصح ليدل
 في التعريف لا بد تعريضا على كذا لا التصديق وبما الممنوع له
 فانه لا يصح له لا يخفى ان دليلهم لا يثبت بها اعماء هذا التضمن
 الصدق فانه يجوز ان يكون التثنية مطابقة لا شفاها ومع الواقع فلا

لم يتحقق قدس سره في قول لا يثبت ما اراه في جانب كذب بل لا يثبت
 ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع موافقة الواقع ان هذا لا يصلح
 بعيدا فلهذا لم يثبت قدس سره فالكسدة لا يلحق بعض المذنبين او لا
 قول الخصم ومثل ذلك سابع بغضه ان اولام انت غير بل ان عدمه
 كما كتمانك قلت على معنى المشهور لا الشهادته المنهية من لدن بل على قوله
 وهذا هو الله المتعارف لو سلمت فالله هو من لدن ان يجازي الله على الكذب
 لا يشهد لظن ان لا يبرهن ستم الشهادة والشهادة كما لا يوجد
 الى الجحيم الله لا يشهد على تقدير كونهنا وهذا الخبر هو ان الجحيم في المشهور
 على وفق الاعتقاد واما وجوده في الخبر لا يثبت في هذه الموضع على ما ذكره
 قدس سره فاجاب ان كل من المصداق لا يضاف الى نفسه لا الشرح على الخبر
 ان جوابه لا لا يحوان المعنى تشهد بشهادة واما استعجابنا استقام
 يترجم عن الله واللام وبجمله لا يثبت في قوله تشهد واما عليهم فيه
 الموطا است مع الاعتقاد لا مطابق الى الله من قوله قدس سره
 ان الاعتقاد من الخبر اعني مطابقة وان التعريف قوله موافق لا لا اعتقاد
 وقد شرع في الصدق باعتقاد المطابق والمادة في الكذب باعتقاد وغير
 مطابق فاختلف الرابع والخامس في ضمير واحد لكن تفسير الكذب في نفي
 المقصود والاولان مع الاعتقاد نظرا لاعتقاد الله على ان مشاركة كونه
 لا يلحق له كونه اعني التعريف الرابع والخامس على ما هو المفهوم من العبارة وحيث
 الحكم من العمل لا يحد في بقرينة المقام الى الواقع والمعنى صدق الخبر منطلقا

نسبة المفهوم لا نسبة الناحية الخارجية والاشية لا تدرج في الحكم والتعريف قوله
 عدما راجع الى المطابقة وفي قوله موافق الى الاعتقاد والتعريف بل ان
 والظرف متعلق بتعريف عدما ومن ذلك عالم على ما صرح بالمقتضى في بحث
 التبيين من شرح المصنف لكن المعنى على السبيل الحق ان الكذب عدم مطابقة
 الواقع والاعتقاد معا وان اتصل بغيره لا بجواب الحق وانني انقد فقط
 الاعتقاد ضرورة توافق الحق انت غير بل ان اعتقاد المطابقة يستلزم
 قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافقة فان
 الحاصل انما يقتضيه الحكم لا يقتضيه المطابق للواقع وكذا ما في الكذب
 لا اذا اعتقد غير مطابق واعتقد صدق حصره اخبارا لا ينبغي
 ان لا فارق في المحذور ان كونه لا افراد الخبر فانت لست لست لست لست
 بالواسطة على سبيل منع نحو ينبغي ان يعلم ان منع المحذور المشهور والحكم
 بالتناقض في الكذب فقط من غير تناقض الصدق في جميعه في الصدق
 فيتم الخبر الكذب والخبر الصادق في حال كونه صدق ولا بد لواسطة ان لا يطلو
 منع المحذور على الحكم بان في كذب سواء الحكم في جانب الصدق بالتناقض في
 اول الحكم ينبغي فيجوز عدم اجتماع وجه من صدق في صدق لواسطة صدق
 هذا منع الجمع في المقصود ظهوره على مجرد لا يتم كسدة لا لا لا في المقصود
 ثانيا ان اظهر ان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجوزة فلا يتم
 ان لا يراه الصدق في حد ذاته لا يدرى انما الصالح للدين اعتقاد عدم
 الصدق فانما لا في تجوزة لا يتم ان ان يتكلم واما بعد لم اعتقاد

العبد كونه في غاية البعد عن اعتقاد حتم بحيث لا يجوز زونه أصلاً
 احوال السن والنجري لا ينبغي ان تكون في انفسنا ايضاً اجماع محكم
 احوال من تحقيقة العقيدة ومن المجاز العقلي ومن ان كيد باقوا
 وعدم مثلاً اذا كان الخاطب بعيداً عن كسبها لو كذا الامر وكان ينبغي
 بالنجري كونه لاسل عظيم الشان او ما يجري مجراها مثل قولهم ينبغي
 خرم من ان تراه وحش محمداً في وقت جبراً او كونه كونه الخ على ما به
 لا ينبغي ان هذا لزم ايضاً الحكم بامسالتة حجازاً بالنسبة اليه وكثيراً ما
 يقصد بالنجري حجاز الحكم لزم لاصل الحكم فائدة عن غير هذا الحكم لانه
 عن سائر الحكم لانه انما رتبة ولكن ان يقال المراد بالحكم يقصد
 علم الحكم به واليقاع في الجملة وان كان المقصود لاصح هو الوقوع
 ولا يجوز ذلك غير هذا لانه لزم كما لا ينبغي والملاذ يكون من استنباط
 لم يتبع احداً هذا العلم فائدة النجس واستغفار منه حتى يقال انه لا بد
 بذلك العلم عقلاً كونه مستغفراً او فائدة بحال العلم فانه العلم
 مطوع حصول الصورة اصطلاحاً كما كونه قد شرب من ان اس وقوله
 في تصحيح الزوم بالمتي حصل للخطيب اعتقاد بالحكم عن كونه اعتقاداً ايضاً ان
 الحكم معتقد بذلك الحكم قول غايته ذلك فيما اذا كان اعتقاد الخطيب
 تعقيداً وان في غير ذلك اذا كان اعتقاد الخطيب بالحكم به بهما يحتاج لادنى
 التقاض وسواء وقد يزيل الخاطب لاسن ان يذكر هذا في الاصل
 على ضد مقتضى نظره وعلم ان التبريز لم يجر فيها اذا علم ان التبريز

معاً او احدهما وكله لم يمتص وان كان ظاهراً في الوجه لا ولا كونه يحتمل الوجه
 وقد تميز في طبعه ولا حسن ان يذكر هذا في الاصل على خلاف
 مقتضى نظره وعلم ان التبريز لم يجر فيها اذا علم ان التبريز معاً او احدهما
 وكله لم يمتص وان كان ظاهراً في الوجه لا ولا كونه يحتمل الوجه
 وتبريز العالم بالشيء المقصود لتطهير فان لا بد من تبريز العالم
 باحد التبريز من زلة الجاهل ولقد علموا ان التمام في نقد جواب
 القسم لمخدوف وفي من شتر به ابتداء وضيق لمخدول كذا في التبريز
 الشبهة على ان كسب بدل واخذه على كذا بالله وليس عطف على القسم
 والجواب فبما يشاهد في قسم وعطف الجواب فقط ثم الجواب بقوله لو كان
 يعلمون مخدوف ان لم يمتصوا وعلم ان وجه التطهير لا بد ان صدر عليه
 على ثبوت العلم لهم واخوه ما ينفية عنهم فان لو امتنع ان لا يمتنع
 الاول لا ان في العلم عنهم بما رخصاً نظراً الى انهم لا يعلمون على مقتضى
 العلم قبل الحاجة في ان لا يمتنع هذا التكليف فانه قوله لو كان يعلمون
 متعلق بقوله وليس والذم والرد او غير متعلق بالاعتقاد والافواه
 فان ان لم يوجبه في المباح خلاف لا ولا ولا يجوز مع ذلك ان يمتنع
 في ان لا يمتنعها واقول هذا محتمل لكن سوق الآية على ان لا يمتنع
 وانما المحذور وجود ذلك ان اختيار ما ليس لنفع كالتبريز على ان لا يمتنع
 المحكي من كذا بالله تعالى مرسوم جداً ولو قسم فروع لو كانوا يعلمون
 الى صدر الآية هو لا نسب بلغة اللوان فان فيها ما لفت من حيث

الاشارة الى ان علمهم بعد الشواكف ان لا متناع فليعلم العلم بالعدم
 والارادة وان كانت محل لا يتعلل على لا يبلغ واجب ان متعلق العلم
 وعدمه ليس واصلا على التوجه لاول فان عدم النفع والارادة وان كانا
 متساويين وجودا فهما متغايران مفهوما كما تتر وما ريت في الرقي
 باعتبار ان تلك النجيب خارجة عن صفة تلك الرمية ينبغي ان ينفصل
 لا يظهر كونه جزءا مسببا عن الشرط المذكور اللهم لا يجهل كونه جمعا
 لتفصيل التدرج اريد بقوله ان كان الخاطب الى اخره عن التوضيح
 بظاهرة ليس علمه لعدم انتفاء فان لم يعلم نظرا الى ان الحكم بما ينفو
 غير متغيرا ويعلم ذلك بطريق التماسه ان يكون علمه بجزان من ذلك
 التصديق فالحكمة بمعنى الخلو عن نفسه وذاته كافي لخلو عن التردد
 يحتاج الى استخدام فان التردد ليس في التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع
 والاداء وقوعه في النسبة المفهومة من النقص وبوجه ان مراد بالحكم وقوع
 والاداء وقوعه لكن لخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن مراد كما يجب فالحكمة على التردد
 بالجملة لا يظهر فسادا لغير ذلك لم يكن ذلك لوقوع والاداء وقوعه متعلق
 التصور ايضا لان متعلق التصور النسبة المحكية كما يفهم من غايته النسبة
 او يقال المتبادر من اعتبار الخلو عن وقوع والاداء وقوعه بمعنى الخلو
 لا التصور وان كان الخاطب مرادنا اقول اذا الخاطب لما تالكلم
 كن فلان عرضة القول متوحها جزوا بنقصه ينبغي ان يكون كيد هذا الحكم
 اذا انى كالايجي لكن المذكور في دللنا العجز ان لا يظهر ان يكون

العقل شرطا في ان كيد بجملة ان غائته على رغم الشيخ على ما يفهم من قوله
 نظرا الى انما علم في ان كيد بجملة في سائر الملوكة كما فيمكن التوفيق بينه
 وبين ما ذكره القوم من انه يحسن ان كيد في صورته التردد
 اذ كيد هو لا يجني ان ليس ظاهرا قال الحكاية ليس وقت الكذب بل ظرف
 للحدوف من محاربة عن ارس قوله من ذابح اذا الاستيفاء عن حذف
 الصداق هذا المحكي صادرا اذ كيد هو لا يجني على ان كيد لا ينبغي
 لا بقاء يجوز ان متعلق في المدة بقوله قال لا تافقون ان ويرد ان
 ايضا على ما هو المفهوم من العبارة ان المعنى قال كما عاكف عن ارس قوله
 وقت كيد لا يجمع في المدة ان كيد هو في ان كيد كذا والقوة
 بل كيد هو والاصح ان يقال ان كيد كيد سخيا ما ووجوب كيد فيه
 ان كيد كيد متعدي بنفسه ولام التقوية لا تافقون يقال ضرب كيد
 ان يكون ذلك منزلة من المدة من المدة ان كيد كيد متعدي بحرف جواو
 يقال لا كيد متعدي بنفسه نظرا الى ان كيد كيد متعدي بنفسه
 ايقاع الطبع جازا او بغيره فمعنى ايقاع الطبع مقام ان يرد
 قال الشيخ الرضي قوله من ان يضرب يقيد لا يفتح منه الضرب ولا يفتح
 بثبوت هذه العبارة هنا لا تقتضي الاصح التردد لا الرد بالفعل
 فلا بد ان ان كيد على مقتضى الظاهر ثم ان المتكلم ان يكون كيد كيد
 ايضا كيد الصداق فقط والاداء لا يظهر مستند للتردد بالفعل
 ان يقال كيد كيد لا يفسد في الاضطرار وغير المتكلم كيد كيد

السيد رضي الله عنه في كتابه في بيان الحق ان الحكم كونه كذا
 والحكم كونه على طريقه واحدة فهو بدلتين بل ان تعزيرها وادراكها كذا
 الا انكار **ح** على الوضو يعني عرض الرخ فاق معنى عرض العود على الانا فوالله
 نعم من كتب اللغة هو الماد عند السيد وضعه على الانا ثم الماد
 الوضو هنا كونه عرض الرخ فاق ان كان هذا الوضو بحيث لم يفرغ
 عن ان القدر لم يفرغ فلو وضع كونه الوضو نحوهم عن ان انكاره يمكن
 ان يجعل الوضو معنى لا يظهر من قوله عرض العود انما جعل على انما
 باعتبار ان لو علم فهم ما على قدر على ذلك **ح** وخط خطا بل انما
 قيل ان كان شقوع حاضرا فحينئذ ان كان حاضرا من الخط لا الغيبة على ان
 السكاك وان في على العكس ان لم يكن حاضرا فحينئذ ان في قدر
 خطا فانه لا يتبطل ان في حكاك فهم على وجه ما قبله لا بتدبير انضمت
 اي قول له ان في حكاك فهم **ح** وانما لا حاجة الى التدبير فانه قد يحل
 شخص من جهة ذكر او صفة حاضرا محاطا بالخطا كما يظهر من الدنيا ولو يدر
 قوله في انك ان بعد **ح** بينهم واستنداء لا يخرج بملك عن التبريد لذكور
 كنهه ظاهر في المعنى الثاني للوضو **ح** به مبدى قال رماه بالعدل ان
ح لفت كلفاح لفت بالكره كالب واكله في المقابلة في الحجب **ح**
 فت لم يدر في الحز ان رجع ان في حصنه وحاوية الكتاب التجب التفت
 ان على اصحابه بنين **ح** الرعام الماد **ح** ان يدس كذا وقع بطل
 قدس متر في شرح المصنف وفي كثير من نسخ الماز في كنهه لا في في النسخ

ان يداس ان الدرس انما تحت التبريد والتدوين على المعنى تحت
 الاقدام **ح** ان مجرد وجوده لا يخفى ان المقصود من العبارة ان ان
 في مجرد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو لم يكن وجوده لا يكون في ذلك
 بالنسبة اليه كما يستفاد من العبارة ان كان **ح** وهذا الحكم في قوله
 الخ لا يتسبى واصح عليه عليه السلام في قوله ولا ينكره احد منهم يمكن
 ان يقال كونه انما خطا حال مع ايضا كما هو من سببها فان المقصود
 ان كونه باعتبار انكاره على المقصود من الخاطي عبارة عن التبريد منها ما ينشأ
 ات مع ايضا ان على من على خطا حار وتغير الحكم **ح** نظير لتغير
 التام **ح** لا على معنى هذا نظير للمعنى ان رغب ان التبريد **ح** وهذا باعتبار
 ان على مجرد وجوده في معنى التبريد ان كان في قوله ان ذكر اعتبارات
 ان في صورة ان **ح** انما رايوا اخبارا بان كان الماد بهما ما في
 ان ان اية والخبر بهما **ح** انما رايوا ان لا ينفك وان كان المصنف
 ان غير تام **ح** من احوال الخطية ان حاضرا للعود على احوال المعلوم
 في قوله ايضا **ح** ان لا ينصب الخ ان يظهر ان لا يكون هناك في قوله
 كمرض ومات لا يولى ان يعمل بقوله كمرض الملائكة في الموضع المسمى
 بساويرين منه **ح** ان لو علم الخاطي الخ قول ان يكون الخاطي على
 بان لم يكن يجوز ان يعلم عقاب الحكم بان لم يكن الخاطي انما كونه مجازا
 لجواز ان يجعل الحكم كذا واعتقاد من الخاطي بانه حاضرا فاما
 علم الخاطي باعتقاد الحكم كونه وظهور ذلك لعدم علم الحكم فذا

من الله تعالى وغيره بل لا تنفك مادة الحيات لا لا تنفك واما ان يكون
اليه في شعار العوب واثارها فظاهرا كخرم والكوى الى الله تعالى
كن في ضمني رة اظهر على سبيل الظاهر ان شاعر العوب من
الكلام ايضا فانهم بهذه الطريقة في الماني وغيرهما يعني ما يعلم المراد
بالعلم من مطلق بحيث ينال لفظ **قوله** مزية عنه يمكن ان يكون عن معنى
اي فصل في الفتن عن الفتن بفتح ما بينهما **قوله** جذب لبقا الى الماد لبقا
مطلوب زمان كاسته **قوله** قبل الله لعل معنى التكون على ما في النسخ يمكن
اعبار الباء بغيره **قوله** فانه يدل على في ان طمس النفس لا ينافي ان يكون
منه والافاء الى جذب لبقا فان النسخ مشا بحدوث الموت في عالم
الكوكب فخلوة الله تعالى ابتداء او بواسطة **قوله** واما المبدء والجمع
الفصل بين انما وواظن الشمس وبين غيرها اوله لا اله الا الله
على الابد والاول **قوله** وحي ربهما بالواو في نسخة مصححة بعض النسخ
قدس سره يعني بل غلط هذا الاعتبار في القصة الى مجموع الاقسام الاربعة
سواء وجد تمام بجزء الاول من لعب ركا في القلم بين الواو والجزء الثاني
كافي القسم ثلثه وبعض الجزئين كافي القسمين الآخرين يعني ان كتابته
مقابلة للحقيقة والمجاز على عبارة الحق **قوله** ظاهر لانه استمر طرعا واما
على نهج السكاكي فيجوز ان يكون المستند جملة ووضعها بالحقيقة والمجاز
التقريب حتى خفاء اذا كلمة لما خذوة من غير غيرها **قوله** يوم القيمة لا وركه
كن يناسب ذكره على وجه التفسير فانه لا ينافي **قوله** وعن طول ان جرد الطول

لا يستند العجب من عدم الانفك مع ان طول ان يزد منها قطعا
المن جهة العقل حتى عقلا يتميز عن نسبة الاستحالة الى القيام كن على
فعل المتعد لا يستحال الى لا حاله فان التخيير لا يلزم ان يكون فاعلا
لفعل المذكور بل لازما والمتعد بخوا متوا انما هو فاعلا ليس
الاستحالة بل **قوله** بزيدك وجهه ان اي بزيدك الله علم الحسن في
وجهه في الحكم حذف مناصف ووجهه مفعول به بواسطة اوصافه
قوله فان فاعله هذه الافعال قول فاعل السكاكي النفس فاعلا في
اقدسي واهي ان الفاعل في جميع النفس على نعم المقصود فاقدم حصول العبد
موجودا لافعال مباشرة او التوليد حتى قالوا العالم ينتج خلقا
للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور السرور والعلوم
بزيادة الحسن من النظر احسن في الوجه بالتوليد **قوله** والحق ما ذكره الشيخ
الحكمت قدس سره في الخاتمة اوله لا نزاع وان الفعل لا بد من فاعل
كنا نعلم قطعا ان الموجد والمتحقق في مثال هذه الصور هو الله
والقدوم ونحو ذلك من الافعال لا زمنية لله ولا قدم ونحوها
من الافعال المتعددة كن ينفك بحيث وهو ان لفظ اقدم لا يكون حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا
فلا يكون المجاز في الاستعمال حتى بخط قدس سره في الخاتمة
يؤكد الواجبات ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستند
كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل في غير ذلك

بنا ولا يبرهن الكذب ايضا لان المقصود ثبوت ما هو لاصل للمرجح لا لثبوت
 مثله اقول في قولنا شئنا ان لا نقول اننا لعل القوم جميعا فان الواقع
 في القول بالجوهر القوي في الاطراف لا اسناد المجازي وهي نسبة الالف
 جواب له واما اول الخاصية لانه صحيح كونه جعل غاية لا مجال له ان
 لا فعال المقعدة الواقعة في كنه القول ليست بجوهر اصله المقصود
 فيها المبالغة في مبالغة الفعل مثلا اذا وجد الالف وموصده لداع واريد
 المبالغة في مبالغة الالف وم يتوهم هناك قدام ومقدم وينقل اسناد
 الالف قدام في الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم كنهه المتحقق في تحصيل
 غرض الالف في المبالغة فماذا الشئ ان ليس هناك فاعل موجود يستلزم
 كنهه لفعال المقعدة وانما فعل المقعدة بها الالف لا فائدة في انشاء
 الالف لفعال المتوهم فاعل يفتقر الى احواله استمر بين الحكماء والمحققين
 ان كل ممكن له فاعل فلهذا فالالف فاعل متوهم يكون مستلزما لفعال
 المقعدة الالف حقيقة فلهذا وم مثلا مقدم محقق وهو كنهه لفعال المقعدة
 البعد عند المحقق له سواء كان بالمباشرة او بالتوسيل من فعل آخر البعد فم
 هو ذاها بالامر في القول لا ينبغي ان يكون التشبيه في المقضية مقصودا
 كما في صورة الاسناد الالف والالف وانما في غير هذا كما في الاسناد الالف
 واما انما والمكان وكلام السكاكي على اطلاقه حتى بحث هو من
 القول اتم المساوية كان لمداد المساواة بحسب القرائن والمقام قد برد
 ان القائل ليس ساويا لمتبع هو وهذا منتهى الحق فان قيل اسناد راضية

المقالة السادسة

والفتية جميعا ايضا جازي على منهجه فالمداد بعينه السبب قطعا فن
 اذا كان القدر عبارة عن العاصم بليس سنا المجموع مجازيا هو هذا اول
 فائدة في مثال المتن بان التجوز في اسناد العاصم الى العقب هو مجازيا
 انه لا فائدة بيزم ان يكون الاسناد مجازيا لان حق من انبات مثلا
 ان يستدل بالاعاد والمختار لا انما انما المشبه به مع ادعاء القادة
 له فلا يستغنى السكاكي من مجاز العاصم ليدلنا رتدس مته في خواشئ شئ
 المتحق في اصول هو من حيث انه مستدل به ينبغي ان لا يجعل المحنة
 لتقبل على تشبيه البحث الى المبحث عنه فاحوال المسند به حال كونه
 ما هو ذا به المحنة فلا بد ان الخوف والانبات ليس عرضة له لا جيل
 كونه مسند اليه بنينا على ان المسند ليس لا ينبغي ان هذه كنهه شئنا
 كنهه تصديره حذف ووجد القوي ان هذه كنهه تحكية باعتبار شروع
 الحذف في عدم القاصم والكنهه انما بقية الواقع هو بنا وعلى الظاهر
 لا ينبغي ان كونه ركنا من الحكم لا ينبغي كونه عينا لا لا اذا علم معنى
 الحكم صار تاما بعينه فكيف يجوز منه في الحقيقة ايضا اذا علم
 بحث في العا ربنا وعلى القوية وان كان مع قطع النظر عنها
 بعث هو ان لذل حقيقة انما صدر له لا عنه حذف في اللفظ
 مع مدخلة العصل ايضا الالف الالف في مدخلة اللفظ واما لان الفعل
 شرط له لا ولا كما كنهه كنهه والذل هو اللفظ كنهه عيل هذا
 بصل مثلا لا دعاء القين ايضا هو بصل تشبها لاصل العبارة لعل

فقدت القوة اذ لم يمتص له لزم للمهمة او ايهام صورة المادته
عن تحته لواسطة المور على ثلث فصحة ذكره **او** ايهام **او** الظاهر
ذكره ان قد امكن ان يقال ان العيشة في ذكر المسند له يكون باعتبار
اصحابها باعتبار الحكاية الدالة على عيشة سنا وهذا المسند في قصد الحكم
وارادته وانما يتبعه لسانهم بحسب نفس الامر بحيث لا يصلح ان يسند
هذا المسند لغيره **او** او سيجى وفاقية هذا ان فيما اذا وجب تقدير المسند
التدريج بحسب التسليم او الفاقية ثم المتأخر في الورد في نقصتي ان لا يتغير
الورد بذكر المسند ليدل على حقيقة الفاقية وذلك فيما يكون المسند
التدريج الفاقية على وزن المسند ليدل على حقيقة الفاقية وذلك فيما يكون
او كقول القائل في الظاهر انه مثل الفوات لوصف فاعلم ان هذا
يعينه من غير ان هذا مثل قول من قال الحكيم المصروف كان من ارقى الناس
وقد نذر ان ينسخ كتابه على الفقه فلم يكن ذلك ما يأتى حتى قصد بقول نفسه
ثم روى انه مطلق فاصاب عنه ذلك قال الحكيم بغيره ان صدر من
المسيح عليه السلام لا ترد **او** ولا مقتضى بعدد لفظه ان الظرف
ليس بجزء من متعلق بل هو من متعلق المتعقبات لانه شبهة بالمتعلق فاعلم
ان ان يقال ان هذا لانه لا يجب توينه وعيد قوله صلوات الله عليه وسلم
او انظروا في قوله لا تظلموا لان كان كمال من لفظ المسند ليدل على تعظيم
نظره لان الحكم على تقدير التولية فاللفظ المحذوف المدلول بالتولية
التعظيم وذكره بغيره **او** حيث لا صفا لاول السماع ويطبق

في هذه **او** نحوه قوله تعالى كما لا يقال انهم قوله وفيها مائة
افوى وان يكون ذكر المسند ليدل على لفظه ليدل على الصفا ولو بسطنا
نقول هذا القول ليجل نقصتي ان يسئل المطلب بل ان يسئل المطلب ليدل على الصفا
فيقع زيادة البسط **او** في لفظه ليدل على الصفا لاول قوله تعالى لان كان
او الخطا بجمع معين لا وللمعنيين او يقال انما بطلته والخطا بطلته ليدل
ان ان يجعل لفظه ليدل على كماله مع معين **او** في غير اى مما لا يخرج
معين وانما لم يقل في لفظه ليدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله
فبه اى الخطا بغير معين لا يدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله
في غير اى مع معين **او** وما وضع فيه ليدل على كماله ليدل على كماله
تبدل المستحق ما لم يزل **او** ليدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله
الموضوع له معلوما ليدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله
اى لفظه **او** ليدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله
ان يقال هذا الوصف لا يخص بالورد للمعنيين بحسب اصل الموضوع
ايضا ما قيل ان الرحمن ليس بعلم مع انه يخص بالحق تعالى **او** اى قول
مرة ينبغي ان يعلم انه لا يزنم ان يكون كل علم ليدل على كماله ليدل على كماله
مثل جاز زيد زيد **او** وعوضت منها اى جعلت منها حواف التوفيق
ثم جعل علماء **او** علم ان كان علمه ليدل على كماله ليدل على كماله
هو اى سببها واما لانه ليدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله
فان كان من ليدل على كماله ليدل على كماله ليدل على كماله

عرفنا ان اذ قصدنا ان نعلم اننا راينا لوليت جندا **هو** هو راينا في خبرنا
 لانهم راوا واذا اردوا ان يسلوا المعنى انوا على المعنى الموصوف للفظ لاننا
 عبرة عن المقصود المعنى انوا على معنى لفظ انوا يكون اني عبرة في هذا المقام
هو وبهذا فظهر في ان خبرنا في ظهور الف في مكان على تقدير ان كان هذا
 الف في ثلث الاربعة على ما اشارنا و لا فاداه من انه لا يفهم من العبارة
 ملكس لان كونه لا و متنا في عقب المشا البديان في ذكر اسم الاشارة عقب
هو وهو ان لا يكونون في افعالهم على ان يكون حصة الاشارة في خبرنا
 عدة حسان لا و متنا انما لم يحصل المقصود لان قوله تعالى الذين لا يؤمنون قد
 يمكن منقطعاً عما سبق على ما في الكشف وغيره ولا يمكن جعل المتقين
 مشا راية اي حصة لان ان يقال لا فرد **كن** الخبر رايا وان كان
 مع وصف الخبر حاشية في نفس الامر بل ذكرنا ان ذلك راكنا في خبرنا عليه
 اننا انما لم نكتب اننا لانست ستملا في مفهوم العلم لا فرد و
 ان كان حاشية بعض الافاد بونية المحمول **هو** غير غريب في خبرنا
 ان العلم لا يميز من عدم اعتبار الافاد و در حاشية خبرنا في ان يكون
 لا ستملا في العلم لا يقتضي في فروع لا م حقيقة القول المقصود في الكشف
 و سائر كتب القوم ان الاصل في حقيقة لا م للعدد اخباري ولا م حقيقة
 و سائر لا م من تعبنا لتحقيق ان معنى العلم لاشارة لا معنى لا م
 في عليه فان كان لا م ليس موضوعا بارا في حقيقة لا م لا م حقيقة و
 العدد ايضا من تعبنا بغيره اصلا لا و در سائر اشعب علم سواد الخبر
 اخباري في ان

فہرست

فيه وضعه فافان تقدم الذكر من بعدة القوانين وقد تقدمت علم فمطلب
فما حكم انفعالي النوع ان معوضه بنحو كفاية في العهد فمطلب بنحو
سائر لاقام وان كان موضوعا باراد فمطلب اصل لم العود في
وسائر لاقام من فروع يجب لمطابقا والقوانين **فمطلب** فمطلب
الح اعلم ان النوع لاقام بنحو وتحقيقه قد يعبر فيه بواسطة فمطلب
اما مطلقا غير مقيد ببعضية والكلية كما في المصلحة واما في ضمن البعض
واما في ضمن الجميع وقد يعبر فيه عدم الوجود كما في مثل الانسان نوعه
قد يعبر الوجود لا عدمه كما في التعريفات **فمطلب** ذلك لانه
ان غير باء لا بد انك المصلحة في اعتبار رعيته لان فردا
معدوم موزن في النوع من كل ما به **فمطلب** وان كان في اللفظ بنحو
ان اجزاء الحكم النوعية ليس كالمصلحة فمطلب فمطلب
لان اللفظ يستعمل في الموضوع لا في الحقيقة ونحوها فمطلب
الفردية مستفادة بواسطة النوعية كما حقق ذلك في المطول نعم ان
جعل النوع بلام بنحو مطلقا كما قال قدس سره بذلك في شرح المصباح
لستم عند الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة في صورة العود لانه
كما هو محقق عند فمطلب فمطلب المصلحة **فمطلب** فمطلب
بجब الوضع لانه لو اريد بالساعة جميع افرادها نظرا الى وضع الشارع
كان استغناء فمطلب **فمطلب** واستغناء المفرد بنحو ان يعلم ان هذا
مستقيم بما اذا استعمل الحكم على كل فرد الحكم جميعا وان شئت واما اذا

فقد مثله قول لا يرفع منه البحر العظيم كل من مثل قول لا يرفع كل جبل
 وكذا قولنا هذا البحر يشجع كل من لا يشك في مختلفه بحسب المقام **قوله**
 بل يخرج الخوف في وجهه وحبوبان كلام القوم على تقدير ان لا يطل معنى الخشية
 وبقي الموقود وجمع على معانها الصلى و لا يرد هذا الا على **قوله**
 منظمة اعراض في لا ينجي اتم ذلك الاعراض على تقدير ان يكون اسم الجنس
 موضوعا على جهة ايضا و ارد على مثل ما من اجل ولا يرد على الرفع او اسم
 موقوف بالسنون للدلالة على الوحدة وتقدر بحوالي اول نسبة الى المالك
 انه تجرد الاسم على معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل قول لا يرفع الشجر انما
 من وجه آخر على من لا يجعل الاسم موضوعا لموقودنا وذلك لان معناه في
 الجنس يعبر عنه بالفارسية ليست مرد ولا تخش الا ان يعتبر وضع آخر
 مجموع بارادته في الجنس **قوله** لهذا فظ في قوله ان هذا لا يفيد الاستعانة
 قدر برأي المصنف وقدر برأي اللفظ في مثل من باعتبار انه موقود اللفظ مجموع
 المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف العشرة لا وافر في باب البنية القدر
 الا العشرة معقدة لا يثبت قابل لواحدة ولا لاثنتين يقال بطرد
 وصفه بغير جميع لفظه على لسان كل **قوله** ولا يرفع كل فرد وانت
 جبره ان لا يرفع من رجل بالفتح وليس لرفع الرفع فان معنى الاول
 ثبت مرد ومعنى الثاني ثبت مرد فاعلم ان كلام المصنف محصور بالموقف
 بالتمام كنهنا يظهر السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لموقودنا **قوله**
 لانا احصر طريق لم يرد ان لا مضافا احصر طريق التعريف بل انما قد يكون

بحسب المقام نظرا الى حال المحكمات او الى مع **قوله** اي هو موقودنا بارادته
 يا ان من نفس الكلمة ويا مضافا **قوله** اليها من جميع ما تحذف بعني
 منسوب اليها من حذف صدر ليل بين وتكون في ألف المتوسطة **قوله**
 له جابج بعني فظ لا فانية من حيث هي وان كانت دافعة الى المعنى
 والامور انما يومية كنهنا حصل بها من الفانية لا لبيته يمنع عن ذلك كنهنا
 عالم القدس في نسبة الى كنهنا **قوله** عن طالع الخوف اي لا حكا كن عز
 بمعنى في اي في ثبات طالع الخوف والمضاف مخدوف عن ص طالع
قوله جابج بعني كن كونه السنون لموقودنا شجر **قوله** اكبتا هذا فنحو
 بالعدد وعنده لا ويا وعلى ما فهم من تفسيره في تعريف اسما والعدد **قوله**
 هي نطفة ابية يكل آدم وحواء وعيسى ومريم من ايوانات النور الموقود
 من النطفة فذا فان المحقق ايضا في من ما هو موجودا دونه وقال بعضهم
 انما كل من كل واية بمعنى اكثر **قوله** او كل نوع في بكل نور الشجر بانه في
 نوع البعل ونوع النور من نوع اي والحي رفق كنهنا ان يقال في لاية ان نطفة
 مطلقا نوع من المياه ويجوز ان يصح تدوير الشجر بانه نوع طالع الخوف البعل
 هو المركب من نطفة النور والنور **قوله** كان قدر اي اي ما كنهنا
 ذى اربعة ولسبع وصفه القلي يجعل الامم للمعنى **قوله** اشتركة
 اي اشتركة المعنوية لاجتماعها في النظر لا لاشتركة في التقطع
قوله كان لوصف مختصا اي على الظاهر فانه يتعين المثال **قوله** وقد يكون
 الوصف بيان في **قوله** الفرق بينه وبين الوصف انما كنهنا الموقود لا مطلقا

قريباً المقصود لا يصلح بل مجرد ان كبر بخلاف الوصف ثم الفرق بينه
 وبين الوصف المحقق ان المفعول منه اصدار المعنى واصر المعاني
 جزيئ **و** بهذا الاعتبار اذا كان قبل كل منهما فوجبه على جهة الوقف
 لا اذا قصد به بيان الجنس لا يتصور زيادة التعيين فزاد الجنس
 هو واصرقتنا زيادة من الاستدانة ان كبر لعموم فيما يرضى عليه الامانة
 بازاوه فصاحبت لا يكمل غير ذلك عند رباب العوية جمعاً من ان سونا
 الانية بان شمول قدرته وعلته لكل فرد من الانية والبر وشمولهما
 انما يتفاوت فن جعل الوصف بان الجنس لم يرد جنس عن عبادهم
 الصلح للفرق بينه من قصد به خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود
 الجنس في ضمن جميع الافراد الوصف لا يخص فرداً او نوعاً فاستوعب
 حقيقته في قال التعيين واصر **و** او عن حمله على معناه في غفلة
 اتبع عن التورية الى ما براد ب حقيقة او جازا **و** بنا على انهم في حكم
 شخص لا نظير له في العالم على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه ينبغي
 في الوقف الفعل الصادر عن البعض الى الكل كما ان اتحادهم ثم انه قد
 عليه ايضا بان يكون نوعهم عدم الشمول في لفظ العموم بل في نسبة الفعل
 الكل اقول ولا ينبغي ان يكون ان يجعل عدم الشمول في عبارة المصباح
 يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يدرج فيه الجزء العقلي قد يقع
 نوعه الجزء مخصوص العقلي في الكلام تعميم به تخصيص و ان تعميمه انما
 فينبغي ان يعتبر في صورة الشمول قبل ان يوضع مثل اعموم الجزء في انما

على ما هو ظاهر اقول كذا ينبغي ان يوضع ان كبر لفظي هذا الجزء
 قد انقص هذا القائل مع القوم في دفعه بانه ناس **و** المؤمن في اخذه
 ركبا كونه بين الفعل واصله الما بالمؤمن التي سبحانه وتعالى وبالله
 الطير الملقبة بالركبة لمن من الصياح انما يافى الركبان بل يحسوا
 والقبول كونه الفين موضع كاسد على ان شرح السبب واما البعض منهم القيل
 والسند فيخرج السبب والنوع موضعاً في جاني الحرم فيما تأمر العابدات
 انما منصوب وهو الظاهر وجوبه بالاضافة ووجه الظاهر منصوب باعتبار
 اصل على الحق **و** على ان جازا ما قبلها لا ينبغي ان ليس له لولها ان كانت
 الاجزاء مترتبة في ذهن المتكلم والسامع ولا تعاقب الفعل البعض
 معتبر قبل الفعل بالاجزاء فالوجه ان معاً اشارت الى ان كانت الاجزاء
 اذا لا فظها العقل **و** حكاية ذلك **و** فرق بين ان يكون الشيء قد
 ذكر قدس من قوله تعالى ولم يبقوا على ما فعلوا وهم يعلمون ان القيد في
 الكلام المنفي قد يكون التقيد بالقيود وقد يكون التقيد بالمقيد بمعنى انتفاء كل
 من الفعل والقيد والمقيد فقط او الفعل فقط فبان ان المعام **و**
 هذا فالعصم يعني ان الحاجب فانه ذكر في الياض **و** اذ قلت جازا
 زيد بل عرو فقد اضربت عن نسبة المسمى الى زيدا وابتدئه لعمرو فهو اذ
 من باب اللفظ لا يقع في نصيب الكلام وان جبر بانه اراد ان لا يلفظ
 بالجار عن جري زيد لفظ على وجوب التسامع المذكور بقوله كبر وعرو
 على ما قال السيد قدس سره في توجيه كلامه بمراد عليه ان ذلك معنى لا ضرب

الموجود في صورة ابدال البعض فيبقى في الواقع ايضا في الفصحى ناس
قوله لا بهام لفظ بينه وبين التشكيك في المقصود في الاول لفظ
 يجب باور لا في الظاهر من الخطاب لا لفظا ولا عرفا بل في
 ولا في المعنى عبارة عنه هذا لا يتم على قدر ان يكون صيغة الفعل للخط
 وثا كذا حكم لفظا لان المعنى لا يدهو لاعدل بدت كعادت على ما قال
 قدس سر في شرح الكشف وذكر في المعنى ان اكثر البهيم على ان
قوله لا بد من تحققة قبل الحكم به اقول التحقق في لفظه فقول له لا بد
 لا وجوب كاستحالة ان تقبل ان لا تقبل لوصف هو المتكسب وذلك
 ان ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعنى هو الذي في باب تقدم المسئلة
 وان اريد بالتحقق الوجود الخارجي فقول له لا بد على ما يراه لكنه لا يخص
 بالموجودات الخارجية الا ان يصح تعديل التقديم فانه نائب ترتيب اللفظ
 على وفق الحاجة لذكر لوله عن المعنى **قوله** ولا يقتضي عطف على اصل
 او حال من انه لا من محمول ان ذلك يكون ان وان عاملين في الحال
قوله بدليل ما قبله بان في انت جازية بان جرد هذا البيت لا ينبغي ان يراى
 بان يكون لثان موسام فانه مبعوض يعرف بهما ان س في دعوى الحق
 وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت غير من ادبيات نوسبات
 يدل على المقصود **قوله** علة التجلي في ذلك لان القول في المنسوز
 نيك كرفق وذلك ما سمع في مفتاح الحكم اذا صحت كذا وكذا كمال
 في النظر يعني قال بذكر فتن كذا بل في ان التقديم كقضية جردا لثا

او تجل المسئلة بل المسئلة **قوله** او انه مبتدأ في لفظ المسئلة ليس لفظ
 لفظ المحسوس فذا صبح عبارة لا بهام فيه **قوله** وقع بعدها البعدية
 غير ظاهرة من اللفظ بل لفظ **قوله** تحقيق تخصيص الحكم كقول وجه
 بحسب الظاهر ان السالبة الكلية نقيض للموجبة الكلية وذلك كما اظهرنا
 بل لوجه ان تخصيص الحكم باللفظ في الاصل هو انما يكون في اذ ان
 الخطاب ووقع الفعل على وجه الثاني وانما في تعيين فاعلة زود الحكم
 ذلك بان لفظ الفعل ممن نعم الخطاب وقوع الفعل عنه وعين غيره
 لفظا عليه وانما هو على ذلك لفظون وتسمية فتع ذلك غير مانع
 كما في كثير من الكلمات ابينة **قوله** نحو لا غير هذا بظاهرة لا يتناول
 نفس لا غير فيبقى انما يخرج عن مغايرة لا غيري ومثله قس على
 امثاله نحو وصدى **قوله** في تخصيصه بعد المعنى لكن ينبغي ان يكون
 بين تخصيص ما سمعت كما هو المقصود وبين ما ناسبت على ما بين
 بان انما سمعت تقدم المسئلة على التقي عند قصد تخصيص انما يقال
 لمن اعتقد عدم س في فاعلة واصاب كونه لفظا في فاعله لذكر
 لم يبع فرغم انه غير كذا وانما في ركة الغير وانما سمعت بان
 المسئلة يدعي لفظي انما يقال لمن اعتقد وجود السعي واصاب كونه لفظا
 في فاعله فرغم ان انما في ركة وانما في ركة وانما في ركة وانما في ركة
 الوجود الذي ذكر في التقي ان عاها فقام وان خاصا في قص **قوله** هذا
 لذكر من التخصيص المبادى من العبارة ان المقطوع عليه قوله وان

يعني هذا المقدر ركن المتكسب بفضل ما ذكره بالتخصيص والتعوي بالغير
 عطفه على قوله فلهذا لم يكن بقدره قيد وشرط اعني اني على موقف فقد
 يأتي في **قوله** واستثنى السكاكة المكية في قولنا لا يمكن تقديره مؤخره في غير
 التقوي داخل من علم على نظيره والقول للمكي ركن السكاكة اذ في
 بائنا وبل الميل الى الله حسب الرجوع **قوله** واذا قد صرح متعلق بخلاف
 اي وزعم طلب وجوه قد صرح في **قوله** ان هذا اعتبار محض اي كونه معلوما
 في اصل مع جوده مبتدأ متعلق ما اعتبر محض متعلق بحسب الواقع **قوله** ثم
 انهم متاع ان يراد في حال السيد روح يتبادر من قولهم ثم احرزنا ما يكون
 الشتر القياس اليه فابكرية ايضا القياس اليه ولا يرد له لا يكون حتمنا لولا ان
 البربر صوت الحجب عندنا ذرية وعجزة عما يؤذي اقول بصل صاحب الكشاف
 في المقصود البربر محض مطلق الصوت وقال في مستقصى لا مثال كانه
 سمعوا سهر بالحب في وقت لا يتر في مثله الا لسوء الفاء ذلك ان الحجب
 انما عمله على البربر ثم يضر به فيما يستدل به على وقوع الشتر ونقل من المقيمت
 عن بعضهم ثم البربر بانه يشام به طوائف ان سكون رتبه بستره المصلحة
 خصوصاً في تلبية المصلحة وحده فترى ان وقال في التمهيد من طبع الحجاب يتر
 دون احد ويتر عينهم **قوله** بان براد بالمثل في ينبغي ان يعلم ان هذا ليس
 لتويفا مصطلحاً بل ساء لتويفا نظراً الى ان فيضا في الجملة ان الله عز وجل
 بالمثل في الموضع المثل والمعارف اذ اريد بها انما خصوص مكان فيضها
 في الجملة **قوله** ان الله عاد في من لا عاد في غير ان حال المثل بذا انما

ان كنهه والعادة لا يجوز تركه ويمكن ان يقال يجوز ان يستمر ان
 بالنسبة الى ما طلب باعتبار ان ذلك مكره ما يزين انما **قوله** موجهة مفعلة
 خبره لا يمكن هذا المثال ان يحمل على سبيل التعليل فيكون سائبة لا موجهة
قوله بالاسم واليه لا بد ان ثبت من ما هو بل يصح ان يرجع التعليل الى الكل
 اي الى الحكمة **قوله** قال عبد الغفار المفسر ان ما ذكره صاحب القيل والي
 من يمكن ويبدو بل **قوله** والحق ان هذا هو ويمكن ان يقال كلام شيخه مني
 على الوضع وافتاده ذلك انما لا يمتنع في التعليل بواحدة لقول **قوله**
 كل ذلك لم يكن في المقام اشكال لا يستلزم صدق ذلك بعد عدمه ان
 ان يجوز ذلك سموا فيها ليس من اخبار عن الموحى وما يتعلق به على قول
 السلف واما على قول الجمهور فلهذا وما ذكره كونه في كتب الحديث وقد
 السيد روح في ما هو من الماد وكل ذلك لم يكن في علمي واعتقادي اقوال
 خبر بان اعتقاد حذف الواقع منقصة سيما اذا نظرت في ذلك اعتقاد
 ثاقب **قوله** من غير الامور علما بغيره على ما قاله قدس سره في اخوه سورة
 كنه لم يبين ان تميز من اني نسبة ولا وجه الاعتقاد بين اصل الماد
 ان الله تعالى وانما لا يميز من نسبة المفعول واعتقاد بين الفعل واليعين
 الكمال والنظر في ان الفعل كنه عن الامور والاطوار وكذا اليقين من
 الكون والشيء **قوله** ترتيبه من في موضع الاستبصار والبدل **قوله**
 قد خلقت سبب في جواب بل خلقت **قوله** فمن يرحم من استغفرت
 ويرحم مجزوم اجزا والواصل مجزوم **قوله** وبالعكس لا نظير له

يكون فيه وادعى ان الشاهد هو ان الله قد جعل في يوم النفل غارة
 مما يحاط به يقال صحوا فاستأه الصبح وهو ما شرع في الغارة والنفل
 موضع والغارة اسم من الغارة وفيه المغيرة والمخاض كذا قيل
 والظاهر ان المغيرة القبة التي روى على غار بل الجبل **قوله** فقد سمى
 لان الظاهر ان صوب غلب وحق الكلام بعد تمام الحديث ان يكون
 الخطاب **قوله** على ارباب التقدير **قوله** اي حين ولى في فعله جعل
 بعيدا لا كمن بعد الكل مع هذا ينبغي ان يعتبر الشائب والميت قبل
 بانفاصه الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح بدل عن
 اي من بعدهم وانما على تقدير لو لم يهلكه فالحق بغيره في الشبان ان
 الكهولة **قوله** اي ذلك الغير والظاهر ان يقال في هذا مراده كاي شعر
 به قوله في العمل على النفس لا وهم القهر ان يراى بالغير فانه لا يراى
 في العمل فاجاب في الدعوى ان يراى الترفق والتوقر لا استعمال
قوله لان النقص لا يبعد بما قول ان كانت لا يراى في الصدقة المفروضة
 فليس في المصروف وحمل الصدقة اعم من الاخر ان يعلم كلاهما ان النفل
 وكذا ان كانت من النفل لان اصل النفاق والخير يحصل باصلاح
 النفع في الجملة الى اصد وانما الكلام في يحصل ان يراى في موضع
قوله وجواب ان كلا منهما لا ينبغي ان يراى في موضعين من اذن الحقيقة
 على انما يراى في حاربه انما ان يقال للمداواة اسم لما فعل حقيقة في
 في حديث الواقع في الزمان كمن انما ليس له ان يراى في حاربه

التوبة ايضا فلي هذا كل جاز خاف فقتضى الظاهر ان تخصيص هذه الجاز
 غير ظاهر **قوله** وانما ان يقول ان ذكر في الساس ان السباع بالكلية لا
 قد يروى الا عن ابن كثر جعل في البيت بعض الطين ويجوز ومن يراى
 الجواز حذف اي حاله من رواده على ثم استثنى قصة بغيره
 وروى بدل من قول الجواز من غير استثناء فتقوله بالمدنية بغير رمله
قوله والمحدث في خبره لا يجوز جعل المدركه لانه لا يراى في خبره
قوله والراي مختلفا في انما انما وشا لمطابق بحسب التهمة
 وروايتها **قوله** اي قصص جمل من من خبره جمل في خبره جمل الظاهر
 المفضل عليه يجب ان يكون ميمنا في وقته ما يراى في خبره جمل من من جمل
 بحسب الاخرة وثبوتها باعتبار تسكين القلب الدنيا والتفضل على
 سبيل النفس كما في قوله من زيد افضل من كذا **قوله** ان هذا الكلام انما
 انما اعتبر وصف السوالية بالفعل فاعبر التمثيل بحذف المسند فيما اذا
 قيل الله في جواب من طعن فوجبه كلام المصنف ما ترى ولو لم يرد وصف
 السوالية بل ذوات السؤال كمن حذف الظاهر البارة يمكن اعتبار
 التمثيل بخلاف المسند في نفس لا يراى **قوله** والدليل على ان المرفوع محذوف
 ان السؤال محذوف اسمية فابا وجوب فعليه انما في كلمة في مطالعة
 السيد راجع ان السؤال في حقيقة جمل فعليه لان من تمام في معنى تمام
 في رواية وعبروا واولد في غير ذلك ولا رواده لا خفاء وضع كلمة من ذلك
 على كذا لانه انما لا يمتنع انما في هذا التفسير قد تفتت نصا

فخرج ما خرج من الجواز عن التمام لكن ينبغي ان يكون انقباض في جمل الشرط
قيد الجواز على ما قال في شرح الكشاف ان موصورة الترواة الشرطية انما
هو ما كان له من الجواز وانما الشرطية لا بعينه لانه الظرف وان كان له ان
سائر الشرطية فهو مبتدأ وقيد الجواز والشرطية مع الجواز على ان تصح وهو مفعول
او ظرف وغير ذلك **ف** المفهوم قوله ان علمه ان كان لا يوافق شرطه يخرج
لا يصلح ان يصح انما المقصود بان على التعلق فالشرطية لا تظهر الا للظرف
التي هي قيد في المعنى التعلق فلهذا جعل الشرطية قيد الجواز ابتداء المعنى
حتى يؤتى مؤداه الحكم بالترجم بين الشرطية والجواز امكن لبناء من السطر
ان صدق الحكم على اصطلاح العودية بالحكم الجواز باعتبار التعلق والحكم
بالترجم ويرد عليه انه يتوقف صدقه على صدق الحكم المقيد بالشرطية صدق
القيود الظاهرة لا يتحقق العود له صدق وشيئ منها وتحقق المقام يحتاج
الى زيادة بسط ليعلمها هذا المختصر **ف** موقفا ان غير من عليه يستدع
بان متساو للطرفين وقوع وانما الذي راجع لاقوعه فليس موقفا له
نكتة ان الحكم ان راجع لاقوعه راجع لاقوعه قوله كفي الفعل ان يقع
ان طلع الشمس في اليوم المقصود والظاهر ان الظاهر فيه مروج
وقوعه قال الزين ان لبس الثياب كفي لبس ادم العتق **ف** لمن
يكفي بالشيء ينبغي ان يريه من اربعة نكت وان قد يكون موقفا ان كان
سبوق **ف** اي التبريز في العتق فيه ما قيل ان علمه لاجلها وهو قد
له في ان لم يدم جزم الحكم فلهذا ان يقال هذا على التبريز وعدم

اعتبار حال الحكم على الحقيقة **قوله** والحال وان كان فيه بغير جعل
حالا لا يلازم من الحكم وان كان داخل في التوزيع **قوله** فغلب
المعنى في المثال ان يقول الغالب بما زعمه وجوبه ونحوه ان يصح ما
موضوعه للخطا مع جماعه عند كونه بلفظ الغالب لا محله هذه الحقيقة
عليه وصار وصفها لوجب المعنى كما يشهد به سياق المعنى وفي مثل
له كمن ارتكب الجوارح في آفة ضرورة الملية وهي موضوعه فليس
في اللفظ ذلك المعنى واللفظ فصح **قوله** متعلق بغيره والظاهر ان
بطون المثال يروى وقد كانت القيمة الرابع على المعنى لمصدر في مجزأه بل
في الطرف فكذا الغير الذي عبارة عن حصول **قوله** بعد واما في المثال
ما هو منزلة الجراء والمعنى زيد متصف بالجنس كما ذكره في موضوعه
وقس على ذلك **قوله** وفي غير ذلك الظهور ان المعنى على المعنى **قوله**
فيا وطلبي في المعنى ان كان زاهي من التدرجات على المقام في وطلبي
فايطلب بقرب ساكنية **قوله** في الحكم اي باكم على البقاء اي لانا **قوله**
المباينة في الشيء لا يعني ان ارادة الاما للفظة موضوعه فاما
في تلك الصورة لا مطلقا بل **قوله** والظاهر من في وانما في
الحكم في فائدة الشرط ولم توجد مع ان لاجماع لا ينحصر **قوله** في
للمرض في هذا ولتوهم ان التعريف في كسنا الفعل في
ذلك الفعل من صيغة الماضي وجب الرد انه لا يتعارف التعريف بنية
المن مصدر عنه الفعل في الاستقبال **قوله** ولما استخرج في لسان

فيقول المتقدم لا يخرج متبعا بحسب العلم على ما في المنطق فغاية الإشارة
 الأولية انتفاء الوجود **قوله** لو دامته يعني لو رصفنا بما يجوز انواعا
 للممدوح لا ذهبت دولتهم **قوله** لو اورد على هذه الآية عرض السبع
 ورود الآية على قاعدة الميزان بعيد جدا اقول قد فصل الشعر في قوله تعالى
 الشعر على القياس الشعري في قياسية المطالع على ما بينا ودرست ثم انه قد بين
 تجوز ان يقع غير العربة في التوازن فلم يجوز ان يقع ما كان على القواعد
 الميزانية في التوازن انزل بعد قوله القواعد الميزانية **قوله** ومنه قوله
 محذوف من على كذا الوجه مطلقا **قوله** واما لا تستحقا صورة روية
 ان الحق الرضي ذكر في الواجب ان كان حكاية الحال المستقبلة لم يثبت
 في كلامهم كاثبت حكاية الحال الماضية ويكفي ان يقال حال المستقبل
 بمنزلة الواقع في الماضي لخصه فصح استعماله لم يثبت عدل عن لفظنا
 اللفظ المضارع لا في كلام من لا خلاف اخباره فيه فيزيل المضارع
 من حيث الماضي فيقول المصنف ولا تستحقا عطفا على التزم هذا المعنى الثاني
 فصح هذا التقدير ايضا في حكاية المعنى المتقدم **قوله** وفيه نظر لان الكثرة
 الموهبة ليست شائعة بعين رائد لا على الكثرة فلا يكون وصفها خصا
 واما الشيوع باعتبار احتمال لفراد في الفعل ايضا فيحقق **قوله** في
 الجملة الخيرية اما تقديره كذا لم يسبويه قال في شئ من لو كانت
 من الاستغناء مية المكرة مبتدأ وضمير موهبة فاما بعض النسخة والحق
 قول يسبويه ان خبره وان كان معلوما في جملة كل مبتدأ في المعنى اعرف

لا تدرك معنى زيدا وعمروا وما ليدرك ذلك من خصوصية المية غايته
 اليقين **قوله** حال المنطق انما خص هذا الحكم بالمال لا بغيره كما نقل في المنطق
 عن النخاعة من ان توفيقا لاضافة باعتبار الوجود الخارجي كالتجسس والجميع
 اقسام اللاتم فيها ايضا **قوله** وظاهر لفظه هو وذلك لا تدرك انما بين
 لتوفيق المسند وكذا معلوما وينبغي ان يعلم ان فعل كذا لا يضاهي
 التوفيق لا يتم في تصحيحه في الايضاح **قوله** الفظ في تفسيره
 قيل يولى جده نور ذهابا **قوله** عايس الخ لانه لا ولاه يقال اذا
 قبح البكا على قبل لم يحسن الا بكاء **قوله** ورد بان المعنى المتخصص
 فيه ان ذلك انما يدل على انه يظفر على نهج البحر بين الغرائس بل ان يدل
 في الغر الجاهل **قوله** ويخرج عند قوله ان الفجر ليس سارا للمسد لا للمسد
 فان الفرق لا تساد وكلمتنا بان يكون مسند اليجارة عن المسند
قوله وفيها قول القول القول لا يتبع شبه الجرح من وجع الرأس ونقص
 الاعضاء **قوله** وانا العكس كما توهمه لانه ينبغي ان يقول على رضى عنه
 ان علم ولا عذر مال يدل على ان العكس ايضا صحيح لكن الحكم في ان
 قصر المسند على المسند لا يبرهنا من تقدير المسند وموهبة المقام جوده
 فان التقدير لا يلزم ان يكون فائدة كحده لا تدرك بالعلم عا في
 او المقتضى اعني في كونه التوازن في محل الرب وينبغي ان يعلم ان في
 المحرر باعتبار انه غير موقوف في المقام لا باعتبار انما ثبات الرب في سائر
 بل وذلك ان خبر القرآن ليس بمنزلة كونه محل الرب **قوله** وكذا الفعل

قوله في قوله
 قوله في قوله
 قوله في قوله

قد عدل عما في المصطلح من منع هذا الوجه لانه لو يده قول المصطلح
مع المفعول ايضا **جول** عائد الى الفعل لا الى المفعول والفاعل المضاف
لستون ان يكون خبر ذكره لفعل ومعه ما كما انه لو يده التوجيه لا كون
الكلام في متعلقه الفعل ايضا **جول** الظاهر ان الفعل يتبع وان يتبع وتولد
كلمة مع **جول** فيكون خبره المفعول لا يتبعه لان بقاءه ولبسته وكلمة ليس ذلك
جمله بل كما هو من فاعله **جول** خبر مفعول مضاف الى المفعول لا الى الفاعل
بين ان سالف **جول** فاعله المفعول لا الفاعل لان ما لا يكون مفعولا للفاعل
لا يثبت به ولا يثبت من هو اصل التركيب في عرف هذا الفن فاعله انما يثبت
من المقام لا ينافي ان يكون المفعول من نفس الفعل الثابت والنفي مطلقا في
يفسر لا يظن ان بعدم التقييد بالمفعول لا توصف افراد الفعل **جول**
ولم يبق له ثبت بكت نظر او فائدة لو كان الامر كذلك لوجب ان يثبت
التقدير مفعولا للابى **جول** فيثبت به فاعله ان قد مر بما اراد المصنف
مسح خبره عما ذكر **جول** كما اذا كانت لشيء في الالب ان يقال لشيء
ان تعطي عطشا ما عطيت درهمين **جول** من سواد الفهم هو وذلك
سواء الحكم المص على حذف ذلك مع ان الحذف المشهور بين القوم
في حذف مفعول المشبهة لغزابة **جول** في حاشيها من المضاف
بيانها او ان شاء الله الى السبب في ظلمه فاعله انما في حاشيها من المضاف
انما يجوز وجوده ونحوه ان يقول هذا ما في كسائي من ان التفتي
طلب وهو متعلق بالمال ايضا ونحوه ان الطلب مستفاد من صفة الطلب

ما يقارب السبق والتخصيص والمطلوب عليه يصيغ التفتي كما يجوز على كسائي
القطبية فانهم **جول** وجهات بحث وهو ان قد اجاب عنه في شرح المضاف
وتبسطه لانه اذا لم يكن قرينة معينة للمفعول يتوصل الى حذف
في المقام الخطابي لا اعتباره عانا من اعراب الترجيح فان في شرح المضاف
مدخل في اعتباره عانا من اعراب المقام الخطابي انما في الموضع الذي يعم
مقام المدح مفعول للتعميم لا فاعله الى السؤل حذف فاعله لو ذكر المفعول
محل على العموم مطلقا في ذلك المقام اذ لم يكن دليل على خصوص فاعله
جول نعم لو كان التقديم في من هذا المقام ان التقديم لا يثبت ان يكون
لان خاص بل هو غير كما في تركيبة هذا الحكم كما فيمن الكلاز في حاشيها
ليس في كل تأكيد على تأكيد قدره وتخصيصه كما في شئ ان زيد الفاعل وفي شئ
ان عرف عرف زيد ويمكن ان يقال ان تخصيصه شتم على انبات وفي
والنكران كما في قوله لا قول ويقال لما كان لا شائنا ان يكون انحصار
يمكن ان يعتبر الفاعل ايضا لذلك في قوله لا في حاشيها في ذلك شارفي
شرح الكشاف في قوله لا وياي فارهمون مع قوله كثيرة **جول** وهو ما
اعني من قولهم غني بكذا بالضم واعني به على ما في اساس كونه بمعنى
المفعول على ما يبادر من المفضل بمعنى شدة شغوفة وشغوة بكذا
وقبحه ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم غني بكذا على ما في حاشيها
والرد عليهم لا يقال ان تخصيص الموصد اسم الله تعالى لا يثبت ولا يكون
ردا على المشركون حيث يبدوا انفعالهم بغير اسم الله تعالى لا نقول المفضل

المختصين لا يندرجون في ان يكون اسمها اسم غير **قوله** مكانه
 بالقوة احتمس اسم الله وان كان في احتم نظر الازالة وانما اعتبر
 لا قول ان بسبب هذه السورة في القول يقتضي ان يعلم ان القوة وانما
 وتعتبر اسم الله يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجموع لا يثبت
قوله انه عمدة في الحكم ان ثلث ان المفعول عمدة في الفعل المتعدي و
 انه وان يقال ان المكاتب لانه يعني ان يعدم الفعل **قوله** مجرى لاصل
 الى المواد بالخاصة **قوله** الكمية المشتقة على النوع الكثيرة والخاصة في هذا
 المقام جارية جربها في الشمول للمواضع الكثيرة اي مواد الامراض **قوله**
 وبها العناية اي بسببها ومنشأها **قوله** وبوف له معنى اي منه واهم
 يكون له بسبب العناية سبب **قوله** بطريق مخصوص ويحيى بيانته
قوله وهو صفي انت جبر ان السور ليس لا فائدة ان بعض الاقوال
 معنى حقيق اللفظ القدر وبعضها معنى مجازي كما ذكره السبكي
 وبان عدم التجوز يحال لا شاذ في الاشياء لا يظهر مقابلته لعدم التجوز
 بحسب حقيقة نفس الامر كما فهم من الشرح فان كليهما في نفس الامر و
 فلتا في ان التقسيم لا الحقيقي وبغيره باعتبار ان تقديره لفظ حقيقة و
 من ان الامر بان كل حال الخطاب من القلب والاشراك والندوة
 وتقديره لفظه كذا وان انفس القدر لا أفراد والقلب واليقين
 بطلان حال الخطاب من انهم القدر الغير الحقيقي و **قوله** وان يكن
 الحق الظاهر وان تجاوز الازالة ان يقال كفي في الغير الحقيقي لعدم التجاوز

اي بالغير القدر لا فائدة **قوله** المعنى القام في ان يقال هذا اصطلاح المتكلم
 والمكاتب هنا القدر انما نقول كذا الضمير لفظه كالعالم ولو
قوله اعني التام في ان يقال يخرج من كذا مثل جاز في القوم انما سأل في
 انما نقول بعد صحة المثال ان المواد بالشمول في كذا استغراق جميع
 ان فرد وبقى ان يدخل في كذا مثل جاز في زيد او كذا وكان في كذا
 دلالة معصودة على القوة او على الصلح في الفرض لاصلي كذا
 النسبة **قوله** لقصد قوما في مثال ان القدر المعنوية بمعنى والفت
 لفظا لان كل النقاد على التحقيق **قوله** واقا في القدر الغير الحقيقي كذا
 ان يعبر عن الحقيقي ايضا على وجه البالد ان يجعل يكون القدر لا فائدة
 اليه بغيره لعدم ادعائه وبما لغير **قوله** على ما يفسر عنه حيث قال في
 ان يوضح والمخاطب بان انما من يعتقد العكس انما من تساوى
 الامران عنده **قوله** لو سلمنا انما قال كذا كذا فاشارة الى ان المخاطب
 في قدر العين لم يثبت صفات في قدر الموصوف حتى يثبت المشكك
 مكانها ما اثبت **قوله** وبغيره قد بين ان وهو ضمير الفعل ولو يضاف له
 وكذا جعل المسند اليه ايضا موقال ان الجنس وكذا مجرد الاستثناء على
 في الشرح العضدي على تحقير اصول من ان الاستثناء من ان ثابت في
 انما **قوله** بل بناء على المثال لا يظهر على قول الجمهور القائلون بان
 المعطوف عليه يربط في حكم المسكون عنه **قوله** بقول المفترق ان ضمير
 بان لا يثبت له لان رباب لما يقبل المفترق المتبعين الحكم

بل الكتاب لا يستدل بالاسماء الويل لو باد **مولد** اي العهد
 المداو بالحقا ورعاية المحدثه على في الدنيا بجزرية فانه الملك الصغير
 انما اراد ان الملك حفظه باور الملك وما يتعلق به **مولد** المعانيه
 القصد سواء كان على وجه المطابقة او القصد من ان التزام ما فهم **مولد**
 النقص على المبتدئ فخطايت كل عمل ما انما قلت هذا على ما بين في اعمال السند
اي **مولد** ما اوجبه بتبوع بشكله على زيد قائم ما عاده وهذا البتة في
 يد على التبع اعني ما عده **مولد** انما ان المفهوم منه في شي من اعيان قد ذكر قدس
 في اول شرح المصنف ان الصغير اصب في الجنس في قولهم اياكم يا ايها
 غيره وبرد ذلك ان الكبريا في الاية لا يخرج مطلقا لكن بية الكبريا
 انما مقتضية لان يعاد غير من ضرورة المعاداة لان ظاهر العدا
 مع غيره من منفصه وقد وجد في نسخة روايت عليه ان يعادى به وكم
 وح الامر ظاهر فان الكبريا ليس معاداة لغيره بل منتهى يكون ان يعاد
 من جهة المبالغة في جهة لئلا يحل ان يعادى من لم يتصف بملك
 القصة **مولد** فطر الفعل المسند الي هذا الفعل المسند الى الفعل لا يتعلق
 بغيره وحده ليس مفروية حاصلة لغيره **مولد** لان الادراج هذا في
 على ان الكلام في الاستثناء المقتضى بقية قوله لا ينبغي ان يست
 ليس موصوفا بما زاد لا نقاطة الكلام لان له الخصوص وكما جعل
 جعل الام في قول المصنف والتلفظ الموصوفه للغايبه والتعليق **مولد**
 كاخوذة منها في قوله لا اخوذة والى اخوذة منه حتى بعد التقييد بالتركيب

في قوله لا اخوذة منه حتى بعد التقييد بالتركيب

ويمكن ان يقال قوله مرتين حال اليك اخوذة مثل قوله لا مدبر او يقال
 اخوذة على تقدير لا فادى ان التركيب والى اخوذة منه على تقدير التركيب
 او الملك فمحتمل على معناه القوي من جوهر الملك تمام الملك فاما اخوذة
 منه مجرد بل لو تم وجوده لكانت لولا تمنى ولا تعيد انما وقع كغيره
 فيمكن من ذلك التبريم وحل في على ذلك لكان لبتا ومن بعد التبريم
 المتكلم ان كذا لا زائدة وانما على ان حل ولو نفي في التمتي **مولد** هو لا يوافق
 لانه لا يقال مرتبة مع ما ولا المزدتين مطلوب بالانضمام التركيب التبريم
 على التزام حل ولو مضي القتي **مولد** وهو طلب حصوله في ينقص
 بمثل على امر ويمكن ان يقال المقصود الاصل في الاستفهام المعلوم من
 حيث الوجود انما هو الذي يتخلل من هذا الامر فان المطلوب لا يوافق
 فيه العلم من حيث الوجود الاصل ولا يبعد مثل هذا الفرق فانهم
 في ان المات بفساد واصالة في النظر المعلوم او العلم واما الفرق
 بان المطلوب في مثل هذا الامر حصول في الخارج لكن خصوصية الفعل
 حصوله في ذاته من غير قيد لان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي حصول
 امر مطلقا في الزمن والخارج **مولد** فان كانت وقوعه بية اخوذة
 مبني على ان المدا بالضرورة المعلوم على ما في تحت الكلي من كناية المدا
مولد او طلب التصور لا يقال لا يتفاوت تصورات العقول في الاستدلال
 لتل فالحال ان طلب التصديق فان تل تصديق قبل السؤال
 انما في الاما مشا التبرس والعسل اي حصوله حاله على التبرين

ووجد السؤال صدق كحصول صدقها معاً، فاما نقول وان لم يتفاد
 حال ليس والعقل بحسب التصور لكن يتفاد حال المسئلة على حال
 ما استدل عليه كونه في انا فانه لو فظا ولا بعنوان احد مما جعل ثم نقول
 بعنوان المسئلة انها لا تترن من قام الطلب التصور لا تفاد وبجواب
 بشي زيد لا شك ان السال عرفه به بخصوص قبل السؤال انه لم يظ
 ما استدل به الاقسام اما اجماعا فبعد ما اجيب ترديد لا حظ بعنوان التميز
 نعم يحصل لتل بعد السؤال التصديق بثبوت المسئلة ليس له المعنى
 واما القول بان السال من لم يعرف بخصوصية نظراً الى مقتضى السؤال
 فهو جدي ففكان السال عارف بخصوصية غاية الامر انه اذا حصل عندهما حصل
 ان ذكرنا بالجاب وليس الاستفهام لا فائدة الذكر ولو قسم فمجرد ان يكون
 بالسؤال من عارف فانه ما يسأل عن قول يجوز ان يسأل بهذا الطبقه اعني
 من هو ولا ان السال من فعل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة اي مثل اي
 هذين التوبيقين خبره جاب وكذا الاستفهام بكيفية مثل كيف ما كنت
 اصحيح ام سقيم وليس شيء من تلك الكلمات الطلب التصديق قطعاً بالاف
حوله ما عسل عني عي والتقدير ما عسل اي ما رقت عن نفسي لار
 يستعمل السينف الاعداء جان على كل علم قد عسل النحى ان ذكرنا بكلمة المفعول
 المبالغة فانه لا يترك دفعه لار في حال من الاحوال **حوله** والعجب منه اي
 انما قال عني لانه دليل فاده يظهر مما جله وليا على عواه اعني قول
 النحاة فان ذلك في الجملة كما يراه في علمها **حوله** اي لو كان له ان كان معني

بالماله واما في الامور والاشياء فبالاخر والنتيج فبالاخر والنتيج فبالاخر والنتيج
 ان لا يضل في الجملة لا سمية **حوله** لان من البديع هذا كونه انما يظهر على تقدير
 ان يكون في الفعلية بخلافه لا تقدير على كل حال مبيع واما العجز لا قدر على كل
 مبيع فيمكن ان يكون غير ايضا وجره من زيد بظن ان السال **حوله** انما عي
 اسمية لو كان عليه ان يتعوض فيها بسبب انه قد يطلب انما رايه تفصيل ما وكره
 الاسم اجماعا اي تفصيل الموضوع له ما هو منه له بحسب الاسم فان ذلك
 التقدير اسمي يصير جاباً حقيقة بخلاف ما في الموضوع له بلفظ استمر كما لا يخفى
حوله العارض المتخصص الظاهر الماد بالعارض المتعلق به سواء
 كان علماً له او وصفاً خاصاً به **حوله** ويجعل ان يكون معناه اي هذا متعلق
 بالاستعمال في الذي ذكره المص **حوله** لا بد على ان يح في بعض النسخ التي
 عليها حفظ قدس تتردد بل ازيادة وهو ظاهر كما ان اثاره ليس له التزيف
 في شرح المفتاح وبلونه ما ذكره ان رج ايضا في شرح المفتاح جت ما
 وقد يقال ما نفع في جعل على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع له
 لما في حال عدم روية اليه بعد حصول ما نفع وحائل وهو غاب **حوله**
حوله اي سيجي معنى هذا اليبغ او ان كان في التثنية **حوله** هذا التقدير
 من توير الفعل والفاعل والمفعول ومن لا يحار كذا **حوله** للتقوير
 بما فعله النحوي وهذا بنا في ما يحسن من ان الموقر يجب ان يلى العزة
 معناه انه اذا كان المفعول توير الفعل مثلاً في العزة الفعل الفاعل
 او المفعول وقس على ذلك تقدير غيره **حوله** من كفا انما الذي من

على ما القيمة وغدا لا قوة غير كذا اذا كلف عما مائة لا تستحق
فقد قل كلف ويخرج لا كلف جهة الاستعداد فيه بذلك ليصير له اذ
والافقة ذكر لا ليس بشرط موضوعه الطلب الفعل لا يعلم ان
الطلب الامر حقيقة بحسب القيمة في القيمة الامر تارة المستعمل له وجوب او
الطلب عند التعمور اما المباح فليس بموارة لكن القيمة حقيقة في الوجوب
فقط عند موطن فالبعوض ثم الطلب يستعد ان مثل الطلب ايضا كما فيهم
من الطول في كلام المصنف في قول غير محمود رواه في التأمل وقد
يستعمل صفة الامر لغيره اقول لا يظهر عند استعمال الامر في كبرهين كذا في
كانت بعد والتغير وغيرهما غاية الامر انها مفهومة من سياق الحكم كالتعظيم
المستفاد من صف المسند اليه تأمل والمستوية في ان الظاهر ان ذلك
معنى الامر وانما فالنفي ايضا المستوية ولم يقل انه بذلك فمثل اي
عند فانه صليت لهوم في انتهار ايضا بتاخر كجوى ان يرح بالها
المهمة الشدايه ويجري بهجيم عرفة وشدة الوجد من جزم او شوق
او طلب ترك هذا لا شوق فبنيت على ان عدم الفعل مقدر والو
وكانه عا فانه ان الظاهر عطفه على قوله كالتعبد فان في كل من الدعاء
والانتماس للطلب كلف او الترتك لكن لا على سبيل الاستعداد فاما في انما
اختصار تأمل لما بين كناية اي وذلك لان الابد كناية عن عدم
انتفاء التزم التنب والتزم فان التنب على غاية سوسارو
التزم ما على التزم طلب التوى محضورا التوافق والتعبد بكسر

باب هو لولد واراد الم البيت ان يني وهو زعمت هو ك
عفا الغداة كاعفا عنها فاعلان بالتوى ورسوم والمضى نعمت
البحيرة ان هو ك با تمام قد ان رس كما ان رس كما رويار حاجدا
الموضع فقلت ليس الامر كذلك واقسم بالله ان العالم بان التوان من
المدان وان المدوح كريم با بعدت من طريق المحبة يا اخو له كما
يشفي الزميل على ابي المعوى لا ابي الاحتار فان قولنا نحن مستزون
انما كنه القول انما معكم بدل عنه واستن لا عطف بل انه يكون جملة
فوجله بخلاف لبدل كما خرج به لا شمولي في شرح التوضيح فخصفا
والشكال وذلك لان المقصود النصوصية على قصد الاجتماع بين
الجملة في الواقع لكن لا يحسن الا بين جملة كانا مستويين في
الانكاد والاتبان وموزة كنه خفية جدا لا يمين عال في مثل
اكثر التماس لكن المحقق الرضى جعل الحال في اذا الشبهة لا شرط دون غيرها
الاولى في التعليل ان يقال المتعارف في الخطا بتة تقييد كذا بعضهم اذا
مع الشرط وبهذا مثال في هذا بنيت ان التعليل باعتبار الحكاية وكلام
الحاكم في الحكم وكلامه لا يرد فليس لما في من اعراب والظاهر صحت تأمل
واعلم انه ذكر قدس سر في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى انما نحن مستزون
بما لم يقل لسن اعراب من اجل ان يكون قبرا او صفة واما وان كان
في موضع المفعول للقول تأمل جوا فاكسر مصدر جازف على ما هو الواقع
في شرح المفتاح لكن المذكور في شرح الهداية الكرماني انه بالضم موز

كذا ونقل الامام التوتوي في تهذيبه لاسمار والفتوح جواز الرفع
 فورا في ذكر شرح المضاعف المعنى نسبة وقرب مع ذلك كلفا نسبة
 نفسه وقرب مع زيد ولا يحتاج الى ذكر لاحقا في غاية الكشف
 مع اتفاقهما في المعنى في هذه الجمل هي تأكيد لفظية ولا ريب ان تأكيد المعنى
 او التأكيد لا يعني انه يكون ذكر المبدأ منه متواليا في ذكره كما
 وهذا لا يخرج في هذا المقام وكان ذلك لا شتر اطلاق اللفظ في حفظ
 مغاير لا محال فلا يكون في قوله لا ريب في تأكيد لفظية
 الكشف مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشف ان قوله تعالى نحن
 مستبدون ان تأكيد لفظية انما يحكم بان وضع بعض الشيء انما يكون
 ولهذا لا يتحقق في الجمل شيئا من ان تأكيد المعنى في الجمل لا يجر
 ان بنا بلفظ لفظ المتبوع او دليل لما لا يكون له وجه لا يتجزأ
 احداهما عن الاخر فلهذا القيد ثم يجعل التعليل لما قبل من ادعاب
 ما منها من نصب في التقيد رتبة متعاقبة والبرجاء طرد لا يجر
 الفقه ان ادعابا جارا عن الخطاب رضائية كما عن فقال ان على جبه
 وادعابا على فانه وادعابا على فانه وادعابا على فانه وادعابا على فانه
 لا البطي واما البيت وهو يمشي خلف بعير فاستقبله عن بعد فمضى
 فلو على بعير وزوده ووكه فلكونهما ان في قوله اعلم انه ذكر في
 ان كانت من المطلق قال ان ع فمضى فمضى ووقى ان كانا
 قال فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى

يكن ان يقال لا يستيناف في او اعطف لاسطقس او لا بدائية
 التي اثبتت في معنى القيد في مثل قوله ومن يضل الله فداي له و
 بندهم يضل عن مذهب سبيد وبندهم قد سبق ان في سبيد سبيد من الموكلة
 فداي سببا في جعل البيت على السؤل عن التصور في تصور الموضع ومجوز
 الا ان الغرض من الخطا في انما راينا ليست من الموكلة لم يفسد اليها كونه
 احسن لكونها باجمل ان است جبر ان كونه الدوام اولى من الاستمرار
 التجدد في المستفاد من الفعل المضارع محل تردد وفضاء لا اذا
 احسن اليه عن غير التجدد باء في معنى السؤل في الجملين بسبب
 فانه اعلم من غير ما سبب الكفاية لا فعلا لا في رتبة قوله ان يكون
 ان في غير الجملين بل التامع ولو سلم فاسؤل في غير الحكم لا في حكمها
 واما التقيد عن ذلك في حال ان لا يستيناف قد ينشئ على سبب
 الحكم فقط وقد ينشئ على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة ان في
 قول يكن ان يكون العلم ايضا اشارة الى الاستحقاق الذات من صفه
 جميع الصفات كما قالوا في تعليق محمد بن حفظ الله اشارة الى الاستحقاق الذاتي
 نظرا الى ان كل صفة صفة كمال وبالمعنى لا يمكن فيه خلاف المعاني
 المحليات له كونه بالفعل غير المص عبارة السكاكي في ان ذكر السبب
 مكان الجملتين ووقف التصور بدل تصور الحكم كما سبب عن قوسية اشارة
 الى ذلك في هذا الشرح ايضا على ما يستفاد من التبيين لا يعني ان
 المستحق هناك يتحقق التماس والتشبيه بجزء المثل في وصفه فاض و

الحقيقة بين العلة والمعلول اي بين حيزين المضمون والذات
 كمن مع حقيقة الوصفين الشئ من نوع واحد نظر الى ان تلك
 الشئ متصفة بالشران او ما شبهه ولو اعدا يتعاقبا على محذورة
 وقد وجد في بعض الشئ قية اخرى هي منها غاية الخلف ما في المطل انشا
 وهذا بناء على ما نقل في شرح المفاهيم عن الشيخ عبارة في الشئ مطلقا
 لا في معظم بوابه الفصل في هذا محل تردد فالاول ان يقال لا يفيض
 احتياج الى اتيان الحكم في كثير وقوع الفصل والوصل لا سيما لجامع
 التماثل لا يتناول على العادة والافعال لا يستلزم التبع
 مع انها لا تدخل تحت احد فظهر انه ليس للماد مع وذلك لظهور
 من تفسير المص لاف م الجامع بن جميع ذلك معان معقولة واعلم
 ان اتمام حكم يكون التماثل جامعاً عقلياً والتضاد وحيثما مع كونهما موقوف
 لان التماثل في نفسه صالح للجميع بل اقل فاذا انفت العقل ويجتمع
 بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك بن بخلاف الاختيار
 فنبه الوجه الذي من شأنه تجزئة وينبغي ان يكون الوجه على ذكره في الحكم
 سلطان القوى كحكمة فيها من ضل بزم فبذلك لا تتشبه او كما ان حيزاً بل في
 العقليات المستخرجة عن المحسوسات عامة لثم انما يبط في الجامع ثم الجامع
 اما بسبب تضاد في خواص العورة او لا فالاول هو الجواب والافعال
 ان يكون بواسطة من باب الجمع ويفتقده بحسب نفس الامر بل اصل امره
 العقل والافعال هو الوجه وان راود ان تضاد هذا التوابع ينبغي

ان يعلم ان التضاد والمضاد لا يجوز ليس بذكر كما ذكر وان المكانية
 كلي وان كان هذا لا مكان جزئياً ثم ان ثبت لا التضاد ليس معنى
 قائماً بالمحسوس ذات الصايف شدة العلية والمعلولية ونحوها ما ثبت
 لا التضاد بآمل ومن حيث ان الوصل في محقق الحكم ان النسبة
 بين المسندين قد يقصد على ثلثة وجوه الاول ان يرد بجزءه عن خصوصية
 كما في قولك زيد متعلق على رأي من ذهب انه مجرد ان نسبته بجزءه
 او دوام ونبوت واستمرار مجرد في ان في ان يقصد خصوصية فلا يكتف
 ح رعاية ان نسبته لا يتفق لاجتماع ان ان ان يقصد النسبة
 في ضمن اي خصوصية فهما تجب عناية ان نسبته كذا بانه فاد من شرح
 المصنف الشريف قام زيد وقصده وكونه في فبحث لان في ان
 الاول قولنا لزيد ولا محالة وان لو فرض في التوفيق للشؤون ان ان
 وهو اشارة للماد القوي في العصور او رادة لا مجرد ولا لفظ
 قريباً يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند ليس في وجه فعلية وحيث
 في عجب رعاية المناسبة ليكون حسناً الا ان الكلام في ان مثل هذا حاله
 في هذا الباعث هكذا يستفاد من شرح المصنف ان في ان قدس نثره لكان
 المكينة نظراً الى اصله او كماله بقاء العطف وكل جملة عائدة في
 لافاعلة بعينه بها في لا يفار لان المسند قريب من المسند ليد مع
 يظهر مما سبق ايضا فخرج الكلام ان يتعرض لمجرد ان المضاعف لمجرد ان
 عن غيره صاحب مجال فلا يكون بالواو فلما صليت في حين فقت

يشيخ الاعداء اظفارهم وان يظفروا الى نجات منهم وارحمتهم بالحق
 وكنهم صلوا اسم فرس وان كان المذكور وارديناج فوجب
 بان القامة ترقوا بان ما بعد حتى يستقبل نظر الانا بقدر ان كان ما بينا نظرا
 الى زمان الحكم فيجوز ان يعتبر الامانة والحيالية والاستقبالية في الامانة
 التي حصلت قبوا بالقباس الى الاعمال المقيدة بها الى زمان الحكم فاذا
 قلت جاز في زبد كرسب منهم كرسب الزكوب ما بينا بالنسبة الى العلي فيقف
 المقارنة واذ احدث على قدر قرب من زمان العلي وبلغ المقارنة اقول
 ذلك لا عتبار ليس لانهم في حقنا يكون فيها بعده الاستقبال نظرا
 الى زمان الحكم ايضا على قياس كرسب خلق من الى حق المقارعة النذر
 لكان كمال غير المقصود فلا يكون كلمة قد الموقية لكان كافية لاحتمال محالية
 بالنظر الى زمان الحكم لالعمل فيما اذا كان ماضيا يحتاج الالامد
 على اعتبار زمان العمل لالحكم مع ان كلمة قد لا تعيد لا التقريب
 دون المقارنة ثائق المشهور ان دخولها من ومن الغيبة بذكر القامة
 التي تحسني في باب الهرة مع التزم من العاقبة في قوله عليه السلام من
 استمع الى حديث قوم وهم له كارهون انه والآن تسرع كينونتها ما
 عند تصفيتها ضيمه بمضيق المصنف بكسر اللام واسم مكان من الغيبة
 اي لاطراح ثم يزعم ان عطف على قوله ان يقول والحاصل انه
 لم يعتبر الاستيناف في إعادة الاسم الصحيح كالبينة لانه عدم اعتباره
 في شئ جاز في زبد ويحوي يسر ما مع ان عتبار الاستيناف لانهم

فعل هذا وجوب الوافق لهذا المثال بالطريق الاولى وهو مشعر
 بوجوب الاول لكن ظاهر المتن مشعر في ذلك وان جعل نحو على
 العلم ذكر صدر ان فاصل ترك الوافق في جملة الاستيناف لانه
 خبرها غير جاز وجوز مع ان زكي يكون انما ويكره ان يكون
 ومما يناسب المقام انه ذكر ان روح قدس سر في تفسير قوله تعالى
 ان تحفوا ما في صدوركم لانه لم يخفى الاستعمال في قول الاول في جملة
 الحالة التي عالمها معنى الفعل والحام المشب لالام التناول
 قدوت لا يرمي قطعت لجملة المصوغ بمنزلة الوافق وهي
 معوقة وتفضل الفضة في جملة ان لا يادقل بالماضية اليك
 بملك الحجة فلما انتظم ملك الزيادة وسكنتها كتبت اليه في التنازع
 ضعف في السلا وتبع محبة السماع فلم يجد غيرك كغوا فاقبل الى ان جميع ملك
 الى ملكك وما ارادته الا القدر بقدره في الما غير المستحب لثوب فضة
 بوعدها وقد عرفت في بواب صحتها جماعه من الوفا لاطرعة وانته
 فلما وصل الى صحتها فتمت فامرت بقطع راسية فذهب من فقلت
 قدم اليه في شأ شعب بفتح الشين الجملة وشقق الضابر لا يقال
 ذلك اليقين على تقدير الموت وعدم انكسار لانه يقول منكم
 لكن به فانه التنازع من شأ في الدنيا بخلاف تقديره في الآخرة
 اعتباره الى ليس بشئ فان على تقدير انكسار وخوف لا يتلوا بالشد
 وان فنيج اكثره علة القلب بحجة المان شد وانما رجا البذل لالام

ينقل الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الحكم و
 ذلك ان ترك الشك في الحال فضل للشيخ اياه تأمل المتأثر بالفتا
 ثم انما اسم مكان من نأى عنه اي بعدد ووسع باعتبار ذلك التي
 الخائب ومقام البعد لا يمكنه والاخر وفي الفصل انما نشر
 فان تقدير الفعل الظاهر لا يحتاج على حذفه لانه لم يفظل كافي
 قوله كما لا يخفى انما السبب في الابهام تأمل يوفى في شجاعة لا في عند
 وضع العادة انما تتركب والبسبب في ذلك ان يريد متى صنع
 العادة التي سرت بها وجهي للتكارة لوفى في كافر في تقدير الزبط و
 جواب لا مورا لاربعه من التقى وغيره ليجي الحق اي ثبت الاسم
 ويظهره ويجوز ان يكون فعله فعل افضل كانه عن كسرة قوله الكفار
 وغلبة المسلمين عليهم مع قوله اصل الاسم وكثرة الكفار فادفعه
 فخاصا واطمارا حاشا على الخوف لا اصلها على التيقن لا يخفى ان
 التقديم لا يظهر هنا كافي الآية ان الله لا يرسل النفس العذاب و
 لا مارة ولد ان العظة الواقعة في يوم القيمة وفي الاصطلاح ان
 هذا على لغة وكانهم نظروا لان المتن في الواقع مفسر بين باسبين
 ففي ذكر المتن انما نشر وليست بكسرة على ما في الفصل
 في الفتح اي فتح مجيهم من سكون الزاد بمسبين من الاستبصار
 لا تخفى لم ينفع اي صلاح حاله والفتن في اصل انتشار الشبهة
 لغة تعمله وخلص معنى البسابة لم يبين كذا في على تقدير ان لا يبين

التي

اصلاح لما لو عطف عن قوله انما لا يؤمن افعال حذبه كحال على ما
 ووجه تسميته انما كسر لال المطاوعة فتركت الين والهاء وكثرة
 يقع ونهني من هو الماد والفتح واداسال كلام المتص في ان يصاح
 مثل التميم بعد كمال ان قالوا البر حتى تنفقوا حاكمه والظاهرة
 لا يتم المعنى بدون ما يجوز فان لا نفاق متعة وانما حقيقة
 فانه تجري في الاعراض ايضا لكثرة سور وفي لا يرام ذكر الشرح
 قدس سره في تفسير قوله تعالى سوا عليهم انذرهم لم يندرج في الآية
 امرة ط كونه اي لا عراض الشك فيها لا يسمون كمال المعنى جعل
 الفاعله القوية والتشديد والمبا ومن تقدير لكشاف ايضا في قوله
 سورة الزمر انما كسر تأمل ولهم ما يشتمون عطف كونه
 يزم الجمع بين ضمري الفعل والمفعول في غير افعال العلوب واجيب
 بان لهم ظرف مستقر لا لغو ولا متاع فيما يكون الضمير ان مفعول الفعل
 واحد لان يكون احدها مفعول المفعول على ان ذلك الجمع جار فيهما اذا
 كان احد المفعولين محورا وبجرف آخر لقوله تعالى وهما في ذلك
 بان ذلك الجمع جار في المعطوف قول لعيل النخلة ملازم للجمع مطا
 حيث قالوا انما قل في غير افعال العلوب ويكون فاعله ومفعولها
 فعنه الجمع بين ضميرها بسبب الوهم انها فلما قضى بالاكثرة فيقع القسر
 فعلا لولا لفظ النفس انما يتحداها واما افعال القلوب فانه كثيرة
 يقع فاعله ومفعولها شيئا واحدا لا كثر لان علم لانسطة

باحواله اكثر وحواله غير تاس الى ارجان بفتح الهمزة مع فتح
 او ضم او ضمها ظاهر بانها لا تسمى بهذا المثال لما يقتضيه اللفظ
 على ما قبله بخلاف الوجودات بنفسه سوى مثل قولنا ما حفظنا على الصلوات
 لكن شأن هذا ليس فمذخرنا من عدمه اذا كانت العلياء بفتح العين
 محذورة بالفتحة بفتح زى وزين يند او اصول اخرى بفتح زى
 المستتر في التوقيف لا قرينة معينة وبجوابه لا يفسر استعمال هذا النوع
 المستتر لا بد من زيادة كل من لا صورة الملكة وتوقيف كل منهما بفتح
 توقيف لا هو المقتضى بالتحقق واحد والمطلوب من التوقيف حصول الصورة
 للوضع مدخل فيها لوزاد التوقيف للوضع مكان حصل له هو الموقوف
 فان الحرف لا يول استعماله مع وضعه ايضا بل يتوقف ان اللفظ المحرف
 عين الموضع تاسل وهذه الدلالة لا يوجب ان اللفظ الضمير
 على قصة المسكوك خارجة عن اقام مع مدخلية الموضع فيها ويكون انزال
 المدخلية الموضع وضع النفس المعنى ولا يتحقق به انما هي من جهة
 التي ينبغي ان يحل على الدلالة بين بواسطة حاله بجمالية وقوة قرينة اللفظ
 بهذا الحكم من الفعل وتقيده لا يولي بقبول ضائق الوضع كذا يقول
 عنه قدس سره في الخاتمة والافصح كثيرا وذلك لان انشكاكها
 عن مجرد لفظ المدحوم ظاهر وان حصل له اللفظ والقرينة فيقف
 لم يوضع الجميع المعنى بفتح كذا المعنى بفتح واكتفاء وان حصل له اللفظ
 المشروط باقراران القرينة فيقول يمكن انشكاكها من القرينة ايضا

ولها ياتي لا يصدق في اعراض عليه في دلالة اللفظ على لا زمر او ضم
 على لا زمر لا زمر وبجواب ان المدحوم لا يتوقف في دلالة لا زمر على
 وان كان لا يغير واسطه كما هو الواقع المعبر عنه لعدم اوان المدحوم
 الوضع لا يتوقف في انتقاله بحال بل لا بد من التوافق بين دلالة
 اللفظ على لا زمر وبين دلالة على لا زمر لا زمر من قبل التوافق بين
 بهذا التوافق كما ينبغي ان يفتقر الى نقصان باعتبار التوافق في الدلالة الضمنية
 مما يشبه اعتقادنا على طلب العقد يعني من المطلب غير بيان لغضا
 متعلق بالزوم لا مثبت له على ان تحقق الاعتقاد به بحدوثه في اللزوم
 بالوجود الفلاني عرف عام لم يظهر له اوجه وكذا اريد به خطاب
 اهل المملعة وراى في الجملة بل يقيده بعدم وبغيره ولا بد من اتفاق جميع
 العالم والعلوم فقط اذ هو المقصود من هذا ليس بغيره في اللفظ
 المنكر فلو لم يعمم اللفظ وجعل وغيره اشارة الى اركان الجمالية والمقابلة
 لا ياتي بالوضع لا بد من ان لا يكون مقتضى ان لا يكون جميع
 دلالة بالوضع ان يكون بعض الطرفين كذلك كما كان في المدحوم ان
 الدلالة بالوضع بمنزلة اصواتها من اشارة الى حصوله وقد ذكر في الخاتمة ان
 العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشك والضعف فمجرد الوضع
 وانما في الدلالة بالوضع ايضا قول التوافق في الظن بالوضع
 لا بوجوب التوافق في انتقاله كما ينبغي اذ اقيم مقام كل لفظا يعني
 مع اتحاد اللفظة وبجواب ان التوقف في العلم بالمدحوم لا بد من

لا نرم بعد حصول العلم بالعدالة فلا يلزم ان يقال للمواد ان تستوفي شروط
بالطريق الفضل لانه لا يمكن كون بعض المعلومات واضحا للعدالة قبل الواسطة
وبعض الآخر بالعكس فيمكن تبادله فيقوم فيه ان الحكماء في قوله
ان نرم ان ان يقال ان الله نرم من الجاهلين ويراد بالعدم والمعلوم
هنا الجاهل والمبتوع لانه لا شيء له لا ينبغي ان يتجاذب في وصفه في
ولانه لا لفظ الشيء له بل لانه بالعكس لظاهر الماد بالعكس
لا يكون لانه لا لفظ الذي له فكيف ينبغي ان نرم من غير معناه او يفتقر من
ان نرم ذلك من معناه والى دليل يقتضي ان لا يكون لانه لا لفظ على
معناه او يفتقر من لانه على جوهده و هو اوضحه مما هو العكس بحسب الظاهر
ولا غير نرم اوضحه لانه لا يقتضي على شيء من الال عليه طائفة ولانه
صرف الحكم في نفسه عن الظاهر وقال يعني انه نرم من الحكماء من لانه
الشيء على جوهده و يفتقر من لانه على جوهده لوجود الواسطة شيئا وان كان لانه
يحكيان على اكبر نرم وضع من لانه ان لا عليه نرم لا يكون لانه لا شيء على
بحسب ان وضع من لانه ان لا على بحسب ان الماد والى اوضحه و يفتقر من لانه
لكن كمن المباد و رضا انتقال الذهن والى دليل على ذلك في المقتض
من ان نرم الماد المعنى على صور مختلفة لا يتبادله في لانه لا العقيدة و هي
من معنى لانه معنى سبب معلومة بينهما و لو افترقا في شرحه انفسا لكن شرح
المطالع و هذا القول لا نرم من اصل الميزان لا يقال قد صواب ان الميزان نرم
على طائفة في المكاتب و على طائفة اخرى و على ما ذكره لا نرم من فهم اصل الميزان

القول باعتبار الشك كان ان الشك وجه في نسخ التسمية يستلزم
الافتقار الى التزام المطابقة على الاستدراك على الصلابة فاختصر
المقصود فيمكن ان يراد بالمقصود اعتمار المقصود بالذات ومن المقصود
باعتبار التبيين في شك الى التكاتف فجعل مقصدا آخر او غير ذلك
انظر ههنا الى المداد بالخرميش قوله تعالى لهم فيها دار الخلد قالوا ليس يصح
ولا استعارة عند المحققين ولا تاجيبي عليه الاستعارة ولذلك ذكر المحقق في
البدع وذلك التبيين لمقصود في الآية فليتم باب التبيين في
نوعه في بابة يجوزعود التسمية كالام الى المطلق الذي في ضمن الخامس
المذكور سابقا مع ان الظاهر في كليهما العود الى الخامس وغاية التسمية
ان الظاهر في المقام التسمية فاذا عدل عنه الى التسمية يمكن اعتبار هذه الكلمة
وهذا مثل مثل قولك ان كان الله لا وعدها لكلام
فالشمول غاية القولور غايته بشرط الفصل في قوله والادراج في قوله
لا وعدها عن كونها لا وعدها باحكام ولا ثالث اذ قلنا مثل قوله
يدل الزم على المشرك في الفصل او في الجملة وان كان منصفه لاعتكاف
فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان الفصل لا غير شرط بل في صفة
لفظية فيتم التسليم في ذلك لا وعدها بالهداية الى ان تراها في
اللفظ بانه لا يكون سبحانه حاله الفعل في اسناد التذكرة
التسبيح لله الى اللفظ حقيقة انه كذا اسناد شخص في اللفظ
والاعتبار الى اللفظ كونه بالمولود قالوا ان الفعل المتبني على آخر من

العبد يصدر عنه وان لم يقصد اليه اصله فلا يهراق ذلك لا سندا وليس
 المجازي بحسب القوة كقدره عليه اصله سنة بانه لا يهراق ولا يهراق
 اصله في الواقع لا صدور عنه ولا انه غير مضر في السند والقوة في حال
 في الشرح المقاصد لا اتفاق واقع على ان الفعل سنة له العبد وان كان
 مخلوقا لله تعالى فان الفعل سنة حقيقة لا قام به الا من اوجده فعلم
 استمرط المباشرة بالاطراف لا والله نعم بغيره بحسب الوفاء في السند والاصل
 لا خيرة له العباد قصد هم وادبهم لكن لا يترجم له اعتبار في المفهوم
 انه لو لم يخال قدس سره بظاهر هذا التفسير يعني لو نظر الى جبره وعجزه لم لا
 لزم التهم لكن لو اعتبر القصد باعتبار القوة وسببه له لا الى المتكلم
 خرج عنه ثم ان قول جازير وعجزه وقائل به وعجزه لا يصير شبيهة
 واصطلاحه لا يجعل مستعلا في المشاركة واما مجرد القصد بالبيع كافي
 الاسرار القوية المفروضة فانهم فاته ببيع اذ المراد بالظن
 مجرود غير تام لا تتقاسم بالاستعارة بالكتابة لولا ذلك لكان
 اي لولا القوية الحالية والمقابلة لكان على رادة الموقوف اليه ثم
 ان هذه عبارة الكشاف وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح
 للموقوف اليه على تقدير عدم القوية غاية التوجيه في حصول الكلام على مقتضى
 ان الموقوف اليه يصح لا يرد بالاستعارة لمعناه المجازي وعدم القوية
 صحيح ان يرد بالمعنى الاصلي في المستعار منه فيكون مجموع حكمه عن
 ذكر الموقوف اليه وعدم تلك القوية مستعلا بصلاحيه المقتنين على

التوزيع ولو تقدم ذكر الموقوف اليه لا فصل كل شرط بمشرط
 بالكتاب ونحوه ههنا معنى على اذ عارضا في القوة في مافي الموقوف
 المكمل التي يمكن ان يطالع العلم في هذا التوجيه ايضا على نفس الامر
 فان ادراكك لا دليل يستدرك ادراكك له لو كان دليل في بحث له
 لا يختص العلم في الاصطلاح بهذا الادراك ولا يفتقر الى ان يكون
 شبيهة بالملازمة مع ان المشبه للزنا وانما المحسوس اصل للموقوف
 اقول ساله المحسوس باعتبار العلم ولا ادراك به لا مطلقا كما يشترط بتقدير
 والتشبيه يقتضي لصالته المشبه في وجه الشبه لا مطلقا فيكون التشبيه
 بالمعقول بل اعتبارا له وقدره بالمعقول محسوسا في وجه الشبه لا مطلقا بل
 هنا انما عرفت ان رتبة المدلية فاشتهر فاشتهر اصل في الحكم بمبانيه و
 احتياج الى التفسير لكن اعتبر التشبيه في حسن ولذلك اذ القوي فاشتهر به
 كما هو المعهود فاشتهر لا الكفاف لان العلم العقلي لا يباذله في العلم
 العقلي القوي بان النفس في مبدأ الفطرة حالية عن العلم كمنها فيحصل
 لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم محصور في العلم المنصوص
 تفصيله بقطع وجوبه باعتبار ما يركب بالقوة فيقبل له من جهة الحكم
 وان قد يركب عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة و
 ليس محسوسا بل من حيث عند المتكلمين مثل ان لا يفتقر القوة العقلية
 يستدركه من معية على ادراك من ثباتها التركيب فاذا ركبها بانفس
 انما طقت المراد بالقوة العاقلة لا يقال انها ليست بما يركبها النفس

امره لا يفتقر لافان او را كفا في العقل لا يحتاج الى صرف عن ظاهر
 كما هو مقتضى درمن العبارة ولكن تحت لودراكش هو حق العبارة
 ان يقال غير ذلك به لعدم وجوده كنه تحت لودراكش لا وركبها
 والحال ان مضاجع في فضي هذا في البس كناية عن ذلك كنه
 في عدم اعتبار الخوف باعتبار الصلوات من لودراكش لا ضايفه بحسبه
 في مضاجع مستحقة ومتفكرة ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس
 تلك القوة بمفعولها الوهم تسمى متخيلا وبمفعول القوة العقلية تسمى
 متفكرة ولا ينبغي ان هذا هو في لافاته فهايس من الحما كانه في القوة
 عنه حكما اذا لا بعد عن قوة واحدة فعلا فينبغي ان يخص المتخيلا برفع
 من لودراكش فقط مثل وبالوهم في المستور في كتب الكلام انما
 المعاني الخاصة بالخصوص ادراكه وبيل وانما لا يثبت بمعنى الوجود
 اللذة لا تحصل بمجرد ادراكه للذة ببل لا يبرمه حصول اللذة بل
 اللذة عند المدرك انما قبة بذلك لان المعبر كانه بالقياس الى
 المدرك لا بحسب نفس الامر كالمخبر الى الامور التي بالمدرك كنه
 بالحكمة للذة لاف من حيث هو كنه كنه انما قبة بذلك لان الشيء كنه
 ما كانه من وجوده ووجوده فادراكه لاف من جهة المدرك لا يكون لذة فان
 ادراكه المسكت من جهة الازالة لذة لاف من جهة العلم المدركية
 بالقوى لا لافه ينبغي ان يعلم ان القوى لا طنة على اخطا كنه
 انما بالخصوص او المعاني الخاصة بها والظاهر ان اللذة والاف ليس من جنس

القليلين فلا يظهر حصول ادراكها بها ولذا جعل بعضهم الوجود
 قوة سوى القوى المشهورة على ما في بحث القوم من شرح المقاصد
 وكان ارباب البنا اراوا بالوجود انيات ما يتعلق بنقل المدرك
 فقط والقسم لا التجميع بل لا دليل انه راجع انيات فغيره فانه
 المتكسب لبيت السابق اعني تمة رتب ليس قطعة بعد وادوارا كان
 فيه وادع في جانب شي منظم كنه المتكسب لبيت ان يقال ان القوة
 وزم بطايع العكس لا ينبغي ان يتمكن ان يحصل كل من التبيينين صلا كنه
 كما في المقاصد كنه حصل المقصود تشبيه لاف بالمتور نوعا لزيادة التبيين في
 اثبات وجوده لاف لاف به بالحقيقة في النهاية الخفيف عند الود
 من كان على دين ابراهيم واصل الخفيف الميل ومنه الحديث تحت
 بالحقيقة السمي وهي قوة لا ولا ان يقال عوفة على متوهم
 العوف والقوة مثلا يلزم في مقدم الدماغ من اللون لوزا
 الاضواء كنه احسن وكانه جود تحت اللون ان قال في شرح المقاصد ان
 ان القوة مغاير للواقع وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعينه
 الكمار بالحس كانه لاف لاف كنه كنه في التوريد وغيره من الكتب
 الصلواتية وقيل اشكال مشهورين تخصيصه بالجنس او افواج الاشكال
 المسطحة كانه لاف لاف ونقصها ويكن ان يقال حل الشارح هنا الالة
 على ما هو بالذات ومحققة وما هو بالعرض والمطلبة في الجملة لا يظهر
 كونه الشكل من الصفا الجسمية ويرد عليه ان المحيط بالمحيط الشئ محيط

بالشيء لا يضاف وجوده لا يتم الظاهر على الجسم على التعليم كما اشار اليه
 في شرح المقاصد متصل فان الذات التي يضاف لا قد اودا خضره بالاعتقاد
 عن بعد ووبان عن الزمان على الخروج من القوة التي ان لم يوفقها
 المتكلمين من حصول الجسم في مكانه حصول في مكان آخر لا ثباتا لمكانه
 بل لم راي الحكماء وفي جعل المقادير والحوادث يمكن ان يقع بالنسبة الى الحركة
 بانها من قول الكيفية عند البعض هذه كما في التمثيل بل يقولون كذا في المثال
 العقلي بالتمثيل واما على الكيفية الجسمية على الصفا الجسمية لا على مصطلح الحكماء
 فحسن لكن لا يرد سون كلام المصنف والمقصود ان المقادير على المطر
 والقصر والوسط والحركة على السعة والبطون والوسط فلهذا لا يفتح
 ج وما يتصل بها ان يقال بالاشياء كما في الفاعلة في افتراق المقادير
 والحركة في المتصلة فان اول السمع عطف على ينبغي ان قوله من الاول ان
 وقاينه ونظائره بل لا يترك كل واحد من الاثرين على تقديره ولا ذكر
 منفصله متصل كل منهما بقوله اشار الى المقصود التوزيع فلا يضر بان
 المذكر البصري بالاول وان كان في ايضا لا تقديره موصولا في المعطوف
 بجعل من التمتع الى ان يفسر في العادة فلا ينافي ما ذكر في شرح المقادير
 من ان الصوت عند نجاته يخص من لانه من غير ان يشرع في التمتع
 والاولى بهما في وجوده التخصيص في التسمية باعتبار ان الفعل اي الجمع
 والتوزيع في الاولين اظهر من الانفصال والامر بالكلية في الآخر
 كالاولى على الكيفية المعنوية لانها الجسمية غير في غير المطلوبة الى الكيفية

المفصلة بسببولة الشكل المختصة بذواتها انضال لا تضاعف بالاعتقاد
 انساب ونحوه وقد يرد ان بعضها كالعلم ثابت لا يتغير وهو في
 الاول بالعرف تغييرا فيكون له النفس ملكة تحصيل العلم لا يثبت في
 اساس فيز كالاشي فطنة وتوقفة مثل الحكماء في مثال الملكة فان قيل
 ما الاشارة الى ذاتية بمعنى الحكم فاعلم ان اشارة الى ذاتية ما تقوم بها
 لا بالغير وان تحقق كالا ضافيا واثر الحكم بانها بالغير بخلافه في عليه
 بل يكون معنى متعلقا كالا بالوادة والبنوة فانه ليس بشي منها
 موقرا في ذاتها نظرا اليه بل لتبعية الى الغير كمن الفون بين الازالة والاشياء
 غير ظاهرة في ان الوجود المحض على هذا خارج عن تحقيقه والاضافي فان
 اشارة الى ذاته ما ذكر في شرح المصنف ان التحقيق لا يتحقق
 في نفسه وتورق في ذات الموصوف والاعتبار النسبي ما لا يكون كذلك
 بان لا يكون موقرا في نفسه ولا يكون لتحقيق في نفسه صلا وان نصا انه
 ان كانت لتبعية والاضافا موجودة كما هو المشهور عند الحكماء فليفت
 ما في شرح المصنف والاضافا في هذا الكتاب هو انضال الملكة
 اما واصل لم يرد بان لا يكون هو واصل بل ان يكون بحيث يفت في شفا
 الافة امر واحد لا يكون الا جساما الجسم الطبعي بل ليس محسوسا انما يعرف
 كمن الجسم التعبدية محسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية فان
 سواء كان تباها في اراء لطرف احسن ما يتركب او يكون به جمعا من
 امور كل منها محسوسا بالاعتقاد كذا صارت ستة عشر

لان حصة الوجه ولو كانا ببعض كانا الحصة ليستند حصة الطرفين بانها
 وقد يقال ان جزء الوجه وجزء الوجه واحد على ما في المقدمة وحقني
 التركيب ان ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيههما تشبيه
 الحقيقة المركبة بالحقيقة المركبة من امر ما تشبيهية احدهما بهية الاخر في امرها
 ولذا عجز عن الطرفين بانتمتع منه البهية وقد جوزوا تشبيه الوجه بالمركب
 وعكسه لا معنى لتشبيهه لا تشبيهية شئ وكذا الكمال لغيره ان انتم ذكرناه
 بهذا الصورة ان كل من الطرفين وان المقصود ما ذكرنا كما ترى على ما يعنى
 على والظرف صفة او حال من الترتيب كصفه مصدر راح الى فلان راحوا
 الظهور العفوق الى او حال من الترتيب او غير مبتدأ ومجوز كما ترى في الترتيب
 حال من غير خبره وعلى الجملة حال الحكم ان تشابه الترتيب بالعفوق على تقدير
 الحال البتة وباعتبار حالها في نفس الامر لو لم يكن كبر في تشابه المركبة
 بينهما ان على ما ذكرنا قد استأى ان حجت الحكم بغيره غير خلاف السبق
 وترتب هو المركب مقام كونه وقع في كثير من التسع على ما في شرح المقام
 بخط قديم من ترسوس ترسوس من غير ان في جوابه ان ثبت ان نظام الوجه
 في كسب القدر فلذا غير لا الترتيب كونه قد قبل الاول هو الواقع في ذلك على
 على ما يجب في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين يقع عليها الحركة المتبادر
 منها ان البهية متحققة الحركة وليس لامر كنه كنه كما يفهم من تقرير المقصود
 فيجعل الواقع على وجود الحركة معها وجوده فيكون مع كل ما تامل وان خرج
 عبارة اسرار البهية وذلك لان التشابه انما يلقى التشبيه في البهية

وانما هذان عبارة المقصود هو وجود البهية في البهية في كسب لا شئ
 المشهور في اللغة اذ المقصود بهذا اللفظ هو ان المراد بالمقصد على ما
 شرح المقصود والمقصد طردي الى اصل المعنى على تقدير القائل ان
 بوقية المقام ويمكن ان يكون من قبل دار في كل حال الى وجهين
 هذا المقصود لما سبق من انما طرديا كما تسمع ان المقصود ان انقباض وانفثاج
 يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والجميع الى العفوق الاول
 والآخر في ان في كونه في جانب البهية كعدم حمل وجهه على
 وجه التقدير نظرا الى عدم الحمل حتى لو ضف ذكر البعض في كل تشبيه
 من تشبيهات المجتمعة مقصودا لافادة وعلو طقد ومطلوبه قد
 كنهها جميعا في القدر اشارة الى اجتماعها في التسع واما التشبيه المركب
 في البهية الاجتماعية محالة من الجميع وليس شئ من الاجزاء متحققة
 قصد بل تبعا واجمالا فليس بعد تحذف لافادة لعدم القصد وان وجدته
 تأمل من افضل التقاد والاداء ما ينشأ من انقباض ايضا ثم تترك
 كلمة ثم الترتيب في الترتيب بحسب الاجاء وتزول التقاد منزلة انما يستجوز
 وجانبه واما ذكر مشترط التقدين فهو له لذلك وتمهيد ودلالة
 ان اعادة وجود التشبيه في التقاد ليس مستكبر بل جنة تشابهية في المحل وكون
 ان يراى لا لبس لاشابهة لا وجه تشبيه يعني يخرج بواسطة التقاد والاشابهة
 بل العلم بما يفهم انساب القصد شئ جعل لك من قبل انساب كنهها
 الوضوح اذ عاود القصد بجميع او محكم قل يفيظ على صيغة المجهول ومعناه

على انما يشبهه كنهها كنهها كنهها
 على انما يشبهه كنهها كنهها كنهها

ذاك يحكم من يمرضه والضمائم اسم الجائز لا يحصل من معي على
 طائر كذا المقدره تحصل عليه يعني لا يماند بروى فانه هزان قوله على
 طائر كذا فهو من معيه يعني لا يماند بروى فانه هزان قوله على
 فالظن خبر بزيادة التقدير والتهوية اصدراى التشبيه لا امر
 النفس شديده الميل الى الضرر ووضح بافاده زيادة التقرير من التشبيه
 فالب ليس معني اللام اى لزيادة كذا قوله ولا زور دية الارور
 بكسر الهمزة والمجهدة وقيل الفتح معوب لا زور وبارا الغلظة وحيث
 والتقاء كذا كان الشان محل التوقيت على شاقين التما
 يناب ذكر التفسير هو كذا قوله بين الرأى لا يرد كذا في عمله على
 اليواقى كذا كاتبا اى تلك الارور دية كذا كونا فوق فاما
 ضعف بها بسبب حمل الارور دية حيث لا يستطيع علمها او ضعف
 بها اوائل ان راى ان المقصود بكبرى تبنى نظرا لزيادة الشدة
 المدققة كان غيرة خاضعة لزيادة الرأى القبح من خاضعة
 اى الموصوفين لوصفها باله على طريقة رجل عدل فان ذاك
 تشبيه بالوجه المشددة وليست بزيادة وذلك لان المسطورين
 كتب الله استعمال التشبيه لا زما واصل في كذا وعدم الزيادة
 صاحب لاسان استعماله حيث قال سبب تسمية اى منها كذا
 ابا زائدة باعتبار الطرفين اى افراد او تقيدا او تركيبا وانما
 طرافاهما حسانا وعليا ثم ايضا تقسيم للتشبيه باعتبار الطرفين

والفرق بين المالكين اذ التبل تشبيه بالتركيب فان كانا
 امر واحد هو لا يصل فيما قصد من التشبيه او المشبهة وكما عده تسمية وتعارف
 الاعتبار كان مقودا مقيدا والآن ان مركبا زهرا لى الزهرة فتع
 وبكسر اللام والجمع لرباعى فافهم منه سببا لاسما وايضا ان تعدد
 ينبغي ان يعلم ان التشبيه في تلك الصورة متعدد يمكن له منه واحدة كذا
 والتعيين بمر واحد كذا في مثال المفرد هنا اى الطيب لرباعى فافهم
 الرباعى الدالية لتعارف والتشبيه لرباعى المشك على هذا المضاف ونفس
 المضاف في جملة حيث الرباعى ذات الرباعى كالمشك افاق فتح
 جمع فحان منتزع من متعدد لا يخلو ان لا تنزع من المتعدد لا يفتى
 كونه المتعدد في طرفي التشبيه غاية الامران المتعدد يكون اى المنتزع منه
 لا المنتزع فانه الالهى كذا من اجتماع اجزاء المنتزع عنه فلا يرد عليه
 في تشبيه التشبيه التقيى بالتشبيه لرباعى كذا غير مركبين مع ان المتعدد
 لا يوجب التركيب نعم الاستعارة التقيية فيها كونه مركبين و
 تركيبها فافهم اى من الجمل ما هو ليس في لفظها هو غير مركب
 الموصوف مع بعض الصلة او الموصوف كجملتين او شيئا واحد
 مجازية على غير من على ذلك ان ما ذكره على اصل المعنى لا يرد
 او فحق الوجه ينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه
 ان التقسيم في التشبيه لا للوجه لظهور وجهه في ذلك لان ظهور
 في نفسه لا يستلزم ظهورا ان تقسيم التشبيه لا المشبهة وظهر الوجه

من حيث الثبوت للطرفين وان استدلوا بكونه مستلزما لكونه جليا ويكون
ان يقال هذا تعليل على وجه التعبد بالثبوت المبني على انتقال المنة
الى المنة بربطه بان يكون انتقال ظهور الوجود وانما يكون ذلك اذا
الوجود انما يظهر لا بالثبوت ايضا فان جملة اقسام النفس لا ينبغي ان
لا يتم بالنظر الا المفصل الذي ذكره المجلد في رتبة ما قبل مع غلبة
في نوع مصادرة لان الغلبة في رتبة من هذه الظهور اذ رتبة لا تنقل
من المنة الى المنة بفعل الغلبة على مصادرة ويجوز ان حضور الظهور
في الا زمان ان بعد مستلزما لان انتقال من المنة الى المنة بعد التثنية
فان قيل قد يقال في واسطة ظهور الوجود قلنا لا يتبدل لا يحصل بمجرد انتقال
المذكور بل مع ظهور رتبة لا يتبدل انما الوجود اذ وصف مستلزما
كان قليل التخصيص قرب الحصول وكثير حضور الطرفين فالظاهر ظهور
مع وصف التثنية كشيء مجردة الصغيرة في بفتح الجيم في الفارسية بسوي
نوقش فيه بانه لا يتبادر بينهما ولا يجازيان الحكم في الكثرة المعول في العود
في العجم في ان الظاهر كونه اكثر ذكره نكرات على الحسن من المدة المتجولة قبل
الاول غالب بحضور المنة وان في غالب بحضور مطلقا نكروا ويجوز
ان الغالب عند العود شرب لما في انا المعول من التثنية بجملة
او تدور في لا ينبغي ان يكون ان يجمع كون الوجود جليا لا تخصيص فيه اصل وكونه
المنة نادرا بحضوره فلا يظهر ان في المنة لا الابد على النفسين
ان يقال مدار الابتدال على ظهور الوجود والابد على عكس ذلك وكون

الوجود جليا بسبب كثر في الظهور والوجود فالتساوي قال في البعد الى
روية بعضهم ان اسماء رتبة نقل ارجاع مستلزما بالفارسية بربط
سبب التثنية وثنى القلب ان في كذا ونداءه باشد
ونقاه الى لا تنقل ما عجز وجود الشكل ونظرة وعدم الانتقال
والثبوتية الى المتكاتب كالمعتمد على طياتهم معهم ذلك في المنة
فقد ردت البعثة مطابقة الحكم لمقتضى الحال وما ردت يقتضي الحال
المبني لسوء فهم مع بعد طلبة التثنية ذكر في اول بحث التثنية
من المطلوب ان حصول رتبة غير مترتبة ولكن قد ذكرنا في ثمانية
المطلوب بما يجد غريبا ويجز في قبل الابتدال من ظهور الوجود
والغاية بجدد وليس التثنية جعل الوجود غير ظاهر قلنا ظهور
الوجود من جهة السبب المقضية لا يتبدل في غير التحلف لان كانه لا
على وجه جعل التثنية دقيا بجذات ول فيخرج عن الابتدال وتناول
الغاية وقد يوصف مانع عن الابتدال فغذا لثبوت رتبة ما يجعل فينا
الوجود الى ان سبب الوجود فوقها لان مثل النجوم في معنى
تأمل النجوم وهي تملأ الى اجمال يوم القيمة تمر السحابة عجايب
الدين بكلمة الهاء استمر سفية والحقان سبب يتراد في سببها ليعقب
الكلام وردية والمثنية بذكر كور قطعا في بحث لا يتجاوز كم
كافي قوله كذا زيد في جواب من يشهد له كذا في شرح المقصود قول
ترك كذا كما يقال في النسخة في جواب من يقول في اي شيء يشاهد

وقد اجاب في شرح المفتح بان ذلك ليس من تشبيه البهائم
 لان حذف الالف ليس له سبب في سبب كل البعدان يقال جاز لا حذف عتبار
 اخلاف الوجود ايضا يقال لا زيد كالاسد في التخصيص وفي النجاة
 بان ذكر الجميع ينبغي ان يحل على ذكر الجميع لفظا او تقديرًا باعتبار صحة الاعراب
 فدخل فيه ما ذكر الوجود والاداة ووجه التشبيه فان الكلام بحسب التخصيص يتم
 ذكر المشبه لانه هو المشبه ومع انه يجر محموله وانته على قول من جعل عامل
 الجوز المتبادر والاختصاص فان قيل لا ينبغي لجميع ما سبق من ذكر الجميع و
 حذف الوجود والاداة ففي حذف المشبه تحذف يفتي هذا المحقق وان تحذف
 عدم حذف الوجود والاداة مع انه ليس براض فيه لا يسبح من ان قوله كان
 في النجاة فان المار بقرينة السابق واللاحق في حذف الوجود والاداة
 مع ان الاستعمال فيما وضع له ظاهر يدل على ان الشرط في الجواز كما
 في الموضوع له او لا وليس كذلك فينبغي ان يحل على القرينة بحسب صحة استعمال
 او على الاعمال غالب من خففت خففا مشددا وانما تشبيه
 هذا على انه ظاهر وتاما على ان قوله جاز ان يحل وصفا لذكر كان
 الملوثة ونقل من كان اي وضعت له في اصطلاح القول بصدق
 هذا على تقدير ان يكون الموضوع له لفظا هو لغة كما جعلنا في اللغة
 المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقف في تعيين الموضوع كما يشوب
 تقرير المفتح والجواب ان المراد بوضع كل لغة اصطلاحهم عنهم ان يكون
 صادرا عنهم فغضهم وان نصب لهم بعبارة مودع عليهم بواسطة لفظ

والعلم القوي وجم متساوون به ومما يطعن بهم جم وراهم على ان
 اي انطواء على سبيل القصدير نعم انه على قانون الموضوع من القوم بل ان
 وضع من عنده على وجه السهو واقررت بقوله في اصطلاح الجوز ان
 ان يكون لفظا موضوعا لمعين في اصطلاح النحاة طبع قد استعمل في هذا
 لا من جهة انه موضوع لدل من جهة اللفظ بالمعنى ان كان كما يشوب تحقير
 المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة اللفظ البصري في
 على البصر مع انه حقيقة فيها كما يستفاد من اساس وانما اعتبروا الاستعارة
 بها لانه في ذلك لانه المعقول بمنزلة المحسوس فلا ضرورة عن ذلك
 الجواز بل لانه في الحقيقة فيلحق في اصطلاح النحاة طبع لا ينبغي تأخر
 العلم باليقين كما في اي بالنظر الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى ابعاد
 اليقين وانما كون المعنى جازا الى الغير لعدم تمامية وصداقته لغيرها
 فيقرضه قد يزم ان يكون الحروف موضوعا لمعنا فيخرج الجواز في القول
 هذا على الاطلاق محقق بحيث لا قد يكون المعنى الجازي لا زمانيا بل موضوعا
 له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والادلة وان اضيف اليه في الاداة و
 بهذا العلم حال قوله وعدم فهم احد المعنيين في الجوز بان يختلف
 اشارة الى ان يكون لفظا بغيره كما ان عربي تركبا وهندي ايضا
 ولا امتنع ان يجعل اللفظ في ان قرينة الجواز لا ترفع الاداة
 دون الفهم وقد تأوله في ادلة الجوزي في جميع كتاباته لانه فضل عن جميع
 اللغات كالتي وان هو وزوال الذكر ونبه على ان نفي واحد

يقال جار جدي بالجملة اي بغير ويصل عن غلبة الشك
 مرجحاً كأنه في كتب اصول وشرح المصطلح ان المجل ما نقل عن معنى
 الى معنى آخر من مشابهة بينهما وبما ضلها والمقول ما نقل بملأ ضلها والمركب
 ما وضع ابتدا لمعان بل ملاحظة موضع في لغة وقال العقدة لا بهر
 المجل ما كان وضع من غير سبق وضع وجعل بعض المجل تحت المشر
 وعن في حاشي تبيين ما قلنا لكن ينبغي ان يثبت لغير الشرع بقرينة اللغة
 لا بتعين ناقله لا ينبغي ان لا يكون ان يكون لفظ موضوع تبيين ان
 يجعل بالكون عرف لفظ مخصوصة فحين ان نقل في ايضا وانهم ارادوا
 بذلك ان لا يخص النقل بمادة مخصوصة كالنحو والصرق والاهل
 الشرع وغير ذلك بل يجري النقل فيما بينهم تأمل وفضل اللفظ
 الفعل الفتح مصدر ففضل بضم ف بالكسر بمعنى الامر والناظر في اللغة
 ففضل في التهم الى الكلمة المحصورة لا سيما لما عليه فاذا استعمل الفعل بكسر
 في جو معناه اعني احدث كان مجازا وليس حقيقة لغوية فيه كما ترى
 من الصلوة والدابة ورواية لذي الاربع ينبغي ان يثبت لغير الشرع
 فانها جارية على زعم المص في الايضاح والمجاز مرسل اي مطلق من غير
 التشبيه في المادة اي في المروءة اعلم ان الرواية اسم علم لان
 العلم والمروءة ظرف الطعام مطلقا فالله ان لا يفسر هذا المروءة
 بالمروءة لعدم المناكبة بينه وبين رواية لكن صاحب الهندس لاس
 والعدوة وغيرهم فسر وعاد فاولوا الصريح المروءة في اصل ظرف الطعام

وصالح لظرفية الى وايضا لكن المص لرواية عليه لظرفية الى دون
 العلم تأمل وهو سهو ونحو وغيره التوجيه المقصود بالتعريف الى
 التمر وهو جاز من سببه اعني لا فذكره لا وروى التمر لذكره لا فذكره
 السبب غير متعين وتم ذكر التمر ليعلم ان الدابة المسببة فائدة لا فائدة
 في ذكره فان قيل قد ذكر في الاصل الى السؤل ويجوز ان يكون بعدة في اللغة
 ان التمر ولم يرد عندنا المص لم يعرف وغيره كان فاللفظ
 الواصل بالترتيب في بحث ان المعنى المطلق على معنى المستعمل في لغة
 شفه لاننا وفي المص المطلق الشفه وذلك المطلق ليس شفهيا بل شفه
 لكن يطلق على شفه لان المعنى اذ وقع عليه بمعنى انه مستعمل في لغة
 بل في المعنيين نعم لو اعتبر المعاملة لعدوة المجاز لفتح الكلام ولكن هنا
 ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعمل في سورة وعجبة محضة على حد المص
 غير محذوف في التسمية على السطح من تلك الرجل على ما لم يسم فمروءة
 ظهرت شوكة والاصل ما يكمل الى لا خوف ففت ايا لا اتم ففكر
 السطح كالقاضي فيمضى باقيا في تلك السطح قدف بكثرة من قدف
 به وروى في اى الله فاللفظ المعنى الكثرة في الحروف قدف بالفتح الظاهر
 ان الباسية اي ربي بواسطه كسر التهم فيكون مجازا او استعارة
 محذوف لا فائدة في هذه الاستعارة فان اذ اصل على زيد الاستعارة
 جعل استعارة عن الرجل الشجاع كان بمنزلة تجر على مشابهة زيد باس
 فان قيل يجب ان يكون ثابتا التشبيه في الاستعارة مسلما موقفا

والمقصود اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم
 فانه لا يجوز في الاستعارة التخييلية المركبة المعقدة ولا في الاستعارة
 البسيطة مثل نطق النمل بالحيوان لطفه فيجوز ان لا يكون التشبيه مستمرا
 في الاستعارة الاصلية في المفعول ايضا والوجه في ظاهره غاية الامر شيوع
 في ذلك لكون الحكم في الوجود ويدل على كونه ان كان قيل لا يستعارة
 اسد لمقصود السجاعة بل لثبات صدق هو عليه وليس السجاعة واهلها في المشبه
 فيجوز ان يعمل الاستعارة على معنى الحقيقة في نظر الانسان لا في المشبه او على معنى
 قلنا ان نسب الزجاجة الى اسد العمل في المشبه نظر الانسان لو جعل عايد
 باعتبار المعنى الاصلى كان لا يظهر ان يجعل المعهودات قيودا للمشبه بل ليس كذلك
 ولو سلم فالمعنى العقلي قبيح للمشبه وان المشبه به تامل فاعاد على عامل
 من السجاعة فان الفاعل منقصة على الجبانة وعلى الفارسية استمر في
 اي بابكرو العله ان العادة يجعل كانه يجبر عن الموت مجازا لغوي في
 عقلي سواء كان غنيا او سريعا او ثويا وقيل ان مجازا عقلي في اقول
 ان محل المجاز العقلي على معناه المتعارف فيحصل بخلاف ان الحكم المستمر
 على الاستعارة اما ان يقع التجوز في الطرف فيكون مجازا لغوي او في
 الاستناد فالجواز عقلي فحينئذ لا بد ان يكون الاستعارة لا بد ان يكون
 ما هو مجازي وايضا ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستعارة بل انما
 ونحوه وان في محل على غير المتعارف باعتبار المذهب المستحدث في الفقه
 الحق فيقول بخلاف الجواز العقلي لاجل الفرق مجازا لغويا او بوجه حقيقة لغوية

كل على التعريف من العقل في علمه لا زعم التعريف العقلي ينبغي ان يكون
 في حق الاتقان بانواع اشباهه وبأحكامه لا يظهر ان يرد السج
 وغيره من علمه البيان في ان اللفظ المجزأ التعريف العقلي لا بد ان
 لا يصير حقيقة لغوية تامل لان مجزأ نقل الاسم في فيضاته لا بد ان يكون
 ان لا يكون في الاستعارة لا بد ان يكون نقل الاسم ولو لم يكن في
 آخر ايضا من علمه انما يبي مقصودا كنهه من علمه لا بد ان يكون
 ازاد الزكبي لرا كانه جاد فاعاد هذان الصغير اجمع الى الفاعل
 بناء على ان السجاعة يجعل الرجوع الى المصوب كالمس من انما يقتضي
 قول الاستعارة لا يقتضي ان يكون في المشبه به تامل او ان المشبه به على
 ان يكون ولو سلم فنقول مستمرا من استعارة اسم مجزأ بحسب الظاهر
 من زاده وجهه بحيث كسرا لا فزا الحقيقة ولكن يصح جعل من ضمنه في الواقع
 على لا بد ان يكون مجزأ على معارف وغير متعارف على ما زعم القوم
 ولو سلم ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه به ذلك
 النقص ويمكن ادعاء بحسب ان يكون في بيان العلم موضوع
 بازا ذات لثبات لفظه المطلوب مطلقا لا بشخصه غاية الامر ان اسم
 بحسب الحقيقة في الواقع فيكون حقيقة لغوية ولا فدا في ذلك وذكر
 السيد رجاء لا يجوز في الاستعارة في العلم لانه لا بد ان يكون بحسب المشابهة
 بوجه السبب وذلك الاستعارة في العلم لا بد ان يكون لا بد ان يكون
 ذلك موضوعا فيكون في علمه لا بد ان يكون بوجه السبب في المشبه به بحسب نفسه

او كونه موعونا بوجه شبه على حال في المصاحح وايضا المكاتب عبادكسما
 عنه المثلين لا مطلقا وكثيرا ما تكرر الشهرة لا سيما بالوصف خاصة
 في قوله عندهم فافهم فمطلق قوله فافهم لو قسم اليه قوله في بابنا
 احسن له لا في المصاحح المماثلة بالثبوت على العكس
 الا قوله وانما اورا لرؤس جمع قوله اشارة الى ان رؤس قريظة
 كمال جماعة اي ناموا وانما قال بالمدونة صابغة اشارة الى ان
 الصابغة بسوالة من غير كلفة فغيبه بالغة في جماعة المخرج استعار
 الطيران للعدو والقوا بلباب بسرعة العدو ولا ينساب اركب
 كالتعبير اول الحديث لتفريق الجماعة متعلق باستعارة قريظة
 في غير هذا الفن في هذا الموضع عند الله ما لكن لا دليل على ذلك ليس
 بتمام ولذا انما بعض المتأخرين المحققين لا يفرق بالثبوت والضعف
 في الآيات ايضا في ذلك وانما في ذلك في بعض التوهم من شرح المصاحف
 قريظة لقولس يفتح ارا كنتم قد بينكم لغير ذلك لشيء كما يفهم من
 الصالح وهو ان يفتح ارا كنتم قد بينكم لغير ذلك لشيء كما يفهم من
 الآية لا نفس الآية بطراف لا عادية في قولها وبنحو ان يراها
 كرايتها فيقال مومن اطراف العوبى كرايتها وقان لخصي الدنيا
 بالضم بمعنى التيقن كافي قوله وقاسم الراشدين لا يفتح ارا كنتم
 في الآية الفصل فاعلم بحال السوء في الحق في الراشدين لا يفتح ارا كنتم
 يسوع في الحق في التثنية لا يفتح في حقك كنتم سيدك لعل على المصاحف

استخرجنا الى الحق اي لا يفتح فابا ليست لشيء بمعنى لا وسأفاته
 ليس المصاحف في حق الله فابا ليست او بمعنى فابا كنتم على القلب
 فاصولنا المصاحف لا يفتح على القسط المصاحف فابا كنتم على القلب
 بالفارسية بزيادة وجمع الحق بفتح الحاء وتشديد الاء والقسط بزيادة
 ما دلت امرى بفتح السين عهد موسى ام حيا على شكل الحق فزع اذ لا
 وموضع الفاعل المنسوب للثبوت بفتح اللام وحماسه بفتح
 خبره بان كشف القصور ليس محتمل الا ان يقال كسبة منظرنا الى ان
 الحاصل بالمصدر صحت بفتح الصاد في هذا البيت على عمل الظلمة
 وجودية فذلك لكان لا يفتح ويكن ان يجاب عنه بان الآية عبارة
 عن مجموع المدة المعلومة فالواقع عقيب المدة بجمعها الدخول في الظلم
 وذلك عار ولا يفتح ثانيا بانها لا يفتح وطولها هذا الاستفهام
 على وجود النكار اي لم يفتح ثانيا بانها لا يفتح وطولها هذا الاستفهام
 وعقدا يقال بفتح الكاف وكذا وكذا بفتح الكاف اسم امرأة وكنك بكافة
 اي واذا كنتم غير حالوا كنتم في اجتمعت كنك الشكاة بمعنى الشكوى
 واخفى في بحث وتعليل لا يقتضي ذلك والمستعارة لا التبليغ
 لا يتعدى الى الاصل فالمصاحف المستعارة الفوق بين الحق والباطل
 كما لا يتصور قوله والمعنى ان الامر لا يفتح في قوله بالثبوت مصدرية او
 موصولة والحادثة في حق فابا بالثبوت من الشرائع وينبغي ان يعلم
 ان التثنية في بابا في طريقة البقرة والافا تصح بمعنى السوق والكسر

المستحق نفسه على ما في اللغة كما في لعل المستورة محو واما
الطقت كلك لعلهم باسناد جناس دون المشتقات لعلها وصف
خارجية عن لعلهم كما في اسناد جناس واذا كان في المشتقات واما
يبيع للموصوفية في ان خبره ان الجواز المرسل لا يتحقق الا اذا انصف
المعنى الحقيقي بالمرضية في جواز اضافي المشتقات لا يتحقق لم نقل
عن القوم بوسطه دخول الزمان في ان التغيير على ما في المستعمل
او كونه يمتنع بابل المستعارة كذا ذكره وفراق المستعمل
يفيد ان لا يعتبر التشبيه صلاح في الافعال المشتقة والحروف بل يمتنع
في المصادر والمتعلقا كنهتم اعتبروا التشبيه والاستعارة يتعاقبان في جواز
على وجه التراب من المتعلقا بعد استقامته في اشارة اليمين الاستقامة
من وجهين احدهما ان كلاما من الحركة والزمان يقع موصوفا مثل حركة
سريعة وزمان طويل مع انه ليس حقيقة وذا بالمعنى ان ذكره ان
متابعة لعلها في كثير من ما روي المفضل نعم يمكن ان يفهم الحقايق بوجه لا
عليه ذلك وثانيهما ان الذي هو ان العفل والحرف لا يقع متشبهان به
الذي ليس يقتضي امتناع ان يصير متشبهان واجيب بان اقتضا التشبيه كونه
المتشبه موصوفا محكوما عليه يستلزم اقتضا كونه المتشبه به موصوفا محكوما
عليه قول لا يخفى ان لا يلتفت الى ذهن قصد او تفصيلا لا يتصاف بالتشبيه
بوجه تشبيه كما يظهر للتصنيفان فلا يلزم ان يكون المتشبه به معنى مستقلا
صالحا للحكم عليه بآل غير مستقيم على ما ذهب المصنف في ان هذا مستقيم

كانت لم يبع الاستعارة التسمية في إطلاق الداعي والفظل لا يتغير
بين العداوة والداعي ثم يستعمل الاسم الموصوفه لقرينة العداوة لا يمتنع
العدوة في الاستعارة منه دون المستعار له وهذا كاف لا توجد المراد
ما هو اعلم بحسب اللفظ والمعنى ان ذكر المراد صرحا بعد تمام الاستعارة
وقرنتها اي سارعا في الفتح يعني ان قد تجاوز حد التسميم في الفتح
فيكون ضاحكا على اعتبار التوسعة في زمان التسميم ومحال قدره واما
اذا كان التسميم من مراتب الفتح فمحال موكدة بفتحها بالفتح على
ما فهم من الصحاح اذا تسميمه لكن المقوم من ناقص المصدر واما
الفتح فمحال على العطاء بخونا وان كانت مرتبة المخرج ثم به الولد
بالقبح فليد قبيلا متى يعنى على المعنى ويقال ايضا مخرج هو تارة
وتوحيلا هذا مخرج يظهر بالتشبيه لا قوله ليد دون مضاف لانه
يختص المستعار له على ما بين معناه في قول الاستعارة دون نظاره لم نقل
لان ان يراوه ليس من عادة تشبيهه تشبيه التسميم وان قد يوجد في بعض
افراد الانسان بشا ذلك وينبغي ان يعلم ان لم نقلهم بها لانه في النسخ لا ينبغي
المبالغة ونظيره ذلك قوله تعالى وما يكذب بظلم العبيد وبنائه بالتشبيه في
النسخ المعنى يتضح قد مر ان الذي هو المخرج واما ما ثبت التسميم على ما في كثر
النسخ المطول في الاستعارة كونه قد سبق ان بناه على اناس في فتح كل
مع ان السون بابه حتى تظن بالتمام وسيفه على ما في قوله
التمام لا يبدل على ما فهم من شرح المصنف لكن دخول كلك الهم على ما في

المنصرف بدون قالم يجوز ان يكون ويجوز ان يكون التام في جواب القسم
 الحمد وشي مع قد فمع جملة اي جملة اصل لان قيل معنى اي على الفروع
 ذكر ما يحتمل وذلك لان ههنا صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان لا
 من لفظ المستعار لاصل اي التشبيه فان المستعار في صورة الاستعارة
 لا تقطع المقيدة بالخاصة مع ادعاء ان اصل اي التشبيه عن التشبيه بطلان
 عليه ان ياتي في ما سبق من ان ياتي على علو القدر ما ياتي على علو المكان
 وقد وقع في بعض شعار العجم في ان ياتي في ما سبق من ان لا لولم يقصد
 تناسل التشبيه بالحارة لما كان متعجب التي عنه جهة التهنئة ان يقال
 انما سر في نفس الترتيب بعد تمام الاستعارة او التشبيه وانما الخ
 المكتوب لا يخفى ان الهيئة التركيبية موضوع للارتفاع والارتفاع
 او الواقع او الواقع وقوعه ولا فائدة في تشبيه شي من هذا وذلك لان
 المقصود من قول اني اراك في مثل تشبيه الترتيب المعنوي بالترتيب الحسي
 بل تشبيه الهيئة الكلية لاصد الترتيب فنقصتم رجوع الماد بالرجوع
 الخطوة يعني بخطوة الخطوة الاولى فخطوة الى خلف لكن القدام لا تنظر الى
 موضعها لا ولا تختلف بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى لان ذلك
 حالة الترتيب فانهم لا يفرقوا امثال اي من حيث الترتيب او الترتيب
 وانفراد التشبيه وجميع على ما فهم من شرح المصنف لان الاستعارة
 هي لما يشبه المثل فانما استعارة غير علم يمكن لفظ المثل اول بينهم مما بقي
 من القيد فثبتت في ذكره الصريح المثل بدون الباء وجعل

القيد منصوب على التوقيد وقال في ان اصل مطلبه بالمثل امرارة
 كانت تحت رجل من سر فترعة كبره فلفظا فترعة فترعة رجل معسر وليست
 الى زوجها الا قال بطلب شيئا فقال لا توج ذلك المثل المرفق في
 ان فصل بالخاصة الى المثل القيد بالخاصة يعني وجدت الميزة
 المرزبان لتركيبك الذي ينظم الواحدة معاودة مع معنى التقوية وبقيا
 اي رحمه وشفقة اسم من عييت على تمام اذا رحمت به فوجها اي
 الداء لا يفرق من تشبه ان الداء لا تشبه بالاسارة نعم ان لا ينظم
 لا يمكن ان يوجد به ومن ذلك ناسل انما يمكن في خطاب لوزبات
 الظاهر في مرض الموت كما هو شأن كنه في ان شعار الما المقصود
 بل تصح اي من السور ان ياتي منه انه وعش من التاج
 واقصر باطله يقال عبا القلب ثم لا ذكر في كتاب القيد يقال قصر
 من ان مراد ان منع عنه وهو قادر عليه انما نقول ان كنه في ان ساس من الجاه
 اقصر المظا اذا اضع مع ان في اسناد اقصر الى البين وان عبا القلب
 اشعار الى ان تشبه به عن فتر فتر فالقيد على هذا الى الصبي بكسر
 مقصورا معصرا بمعنى الميل المذكور كنه لا نسب انما يعمل على اي انه انما
 لانك عند الميل الى الهوى فوجد تشبه لا تشبه ان اتهم بتواهما كافي
 بان التشبيه باي جهتا المسير ويمكن ان يعمل الى ما لا يبدى من كنه من الجرائم
 والتشبهات ويحتمل ان لا يعمل المثل الصبي على هذا بمعنى ان يكون
 متبادرا ويجوز ان يكون كنه من وجهي الاستعارة على معنى واحد بانخذ

اني يجمع بمزلة توفى في اصطلاح في حيث كاد ينبغي ويكره الجواب
 بان السكك في الفوق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله انهم انما
 ان يقصد في ان المصطلح في هذا الموضع ووقع بان يكون مطلقا على غير
 الموضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الموضع بالتحقيق ووقع بان يحصل في ذلك
 للموضع بان قول ايضا وفي كليهما نظراتا ووجه النظر في الاول ظاهر
 واما في الثاني وهو ان الموضع انما يربط بالخط معهود بين المخططين في
 المواد فجزئية بين صاحب الموضع وفيما عليه الراجع الى معنى الكلمة
 هي اعترافه عن الجواز الراجع الحكم الكلمة هو لا عاب فوقه ولا وسئل
 القوية حيث عرفت بالقبول انهم الحكم المضاف الى الموضع في اصل
 بالمعنى لا فائدة عن الكلمة الموضوعة تحققة من يتحقق مع قبلة المستعارة
 في تلك الحقيقة به وان القية بمزلة المقام وصفها هي صورته
 اراو بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة الشبه لها وانما غيرهما
 لان اللفظ كوصف بالشبه الى المعنى وبالوصف ان في معنى اليك فائدة
 استعارة لفظ الصورة الاولى الى الصورة الاخيرة فيجب ان يبرهن
 بمعنى ان لم يزل الموضع العقلي والراجع الى الحكم في الجواز بالمعنى المذكور يجب
 ان يتناول الراجع الى المعنى المذكور صرح الجواز في القوي والعقلي
 بطلان ان الجواز المذكور داخل في الجواز انما هو مقسم وقد خرج عن الجواز
 المتضمن للفائدة على تخصيصه بالمفرد من كثرة الاعتبار ان الظاهر ان ذلك
 باعتبار الموضع او في مشابهة وهو ان كل من انشأ الموضع قوة لينة

مختصة

مختصة بالاصطلاح على انهم في الاول انشأ ما في كتب
 العربية قال صاحب الصحاح يقال انشأ على اسمهم فاعلم من التخييل واللفظ
 وصاحب اساس قال فصل في ذلك على ما خلت في على انشأ نفسك و
 شئت واوجعت نعم فخره انت فخير لان مخالفة القوم في اصطلاح
 جيدة لا يسند غير مستحقة ولا كان مخالفة سؤال في المظهر انما
 كلهم المصنف كما هو في مخالفة لا فائدة لا بد على استعمال لفظ المشتبه في المشتبه
 حقيقة وانما السكك في ذلك فان قيل يجوز العكس ايضا وفي كل منها
 تقبل ان تمام فدا تخرج احد هما على انه فلتا يجوز اعتبار التبعية في مثل
 العينين ان كان يجعل فنيهما لا يجوز فيهما اذا كانت التوتية عالية
 نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكنية في الجواز الحكم ولهذا يظهر
 اي ما هو باعتبار السكك الاستعارة بالكنية في قول انظر الى المشتبه
 بالبيع ان هذا لا يرفع لا عراض عن السكك لا في جعل نطق
 مستعارة في امر وحكي لا يمكن من قبل السكك باعتبار لفظ الاستعارة
 حقيقة لا جازا ووقع لا عراض عن بان الكنية لا يستند التخييل وذلك
 لا تضطر انما امر لا اعتبار الاستعارة التبعية فان نطقه لم يستعمل
 في غير الموضع لا باعتبار المشابهة واذا كان ذلك المستعمل فدا امر
 وجدا للتخييل ايضا وفيه نظر لا بد من الجواز قد كتب قدس سره في كنه
 وفيه نظر لان السكك قد صرح بان نطقه من امر وحكي كلفظ المشتبه
 المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالظواهر الحقيقية ولو كان جازا

عن ذلك لا يمكن انما اتفقنا عقليا على ان هذا لا يجوز ان يجمع لا مثله ولو قسم
يعود ان عرض ان لا قول وهو وجود الكثرة فيها به ومن التجليدية ويكون الكثرة
بان الما و عدم انفكاك الاستعارة بالكثرة على التجليدية لان التجليدية
لا يوجد به ومنها فيها شاع عن الحكم الفعلي و انما في عدم شيع مثل الظاهر
المثلية الشبيهة بالسبع وانما الحكم في العشرة واما وجود الاستعارة بالكثرة
به وان التجليدية متناع على ما قدره صاحب الكثرة في قوله لا يفتنون عنه
الله و صاحب المتناع في مثل انما لا يفتنون فصار حاصل من مذهب
ان قربة الاستعارة بالكثرة قد يكون استعارة تجليدية مثل الظاهر المثلية
و نطقت الحال قد يكون استعارة تحقيقية على ما ذكرناه في مثل قوله لا
يا ارض ابعي مالك ان ابيع استعارة عن غور الى ان لا عرض واما
استعارة بالكثرة عن الغداء و قد يكون حقيقة كافي بنت الربيع الى هنا
ثم كلاما قول قوله لا يمكن جواب عن جواب عن قوله ولو قسم يعود لا عرض
اي لا عن اصل العرض لا قد سبق انه صرح بان نطقت الحال امر وحي
فا صغر ان قوله لا امر لا اعتبار الاستعارة بالتجدي لان يكون و انما
الاولى ذكره لان شرط العشرة لا شرط الحسن و نحو ذلك من كونه و
الشبه غير متبدل يعني ان المرضي له كماله ان المتخلف في ان سأل في ذلك
عن الدنيا عز الوجود قليل وكثير في كذا يكون عدد الامة الكثرة
و تفتت الاستعارة على كونه الشبيهة عن تخلف من الاستعارة ناقص
بفت ارباب لا تريب مع آية وهو بالفارسية اسم زاهر غير متف

ولا نسبة له لوقال المطلوب بها الموصوف لكان اصل كقولك كن في
قولك بعض مقول وحي بل وحيته وكن في حال عنه وهذه غير البعد
بالمعنى الذي يسجد اي باعتبار الواسطة و انت خبر بان يكون ان يشترط
في هذه القسم ايضا باعتبارها بان تحقق صفه الموصوف و يكون هذه الصفه
لازم فيه كلفظ هذه الصفه كناية عن الموصوف نوع فضا و كان
ذلك بالنظر الى اصل و لا فاستدراكها في عرض الظاهر من ان يفي نعم
كوز البعد لا زلة في الخارج فحي ان التسمية معنى الذي اي
الحوادث في الصفه كن الحكم الظاهري قال التسمية بل شي على طلب التفسير
ان ليس بله و اجاب و الذي هو له انما انما كانا لكثير في امور عديدة
الشيء العادة على و بغيره المصطلح و المروءة حصول غيرة صادقة في التخي
بالعادة و بغيره لا بد منه و ازيد قال في باب المروءة من الصحاح المروءة
الانسانية و كانت انما و ذكرهم و فقها ان نفع المروءة السيرة بغيره
في زمانه و مكانه و قيل هي التوفيق له اناس و قيل يعلى و السيرة بغيره
منه في العادة و ما يسمونه و قال الفقهاء من ان المروءة وليس الفقيه ايضا
اقول المقوم من المروءة في العرف سعة الصالح في النفاق لا و غيره
كالعقود القدرة و فيه نظائر و لا نظر ان قسم شي يجوز ان يكون
اعم من المقسم و فيه ان اصل المقسم و من القسم ذكره في بابيات كل في
عليها المتأخرة بعضون عايدة و ما يشبه ذلك و القول بالعمية المقسم
على سبيل الشاع و يمكن ان يوجه النظر بان الشاع لا يتعد بغيره الى ان

يتضح من الامر والمناسب معنا ان انقسام غير عليه ما روي على انقسام
 ان قلت اولا لطلوع خفا الاول ان يقال ان ذكر في لا يضاف
 بل وذلك لان ان كان فيها نوع خفا لزم ان قوله لم يرضى لفظا
 رمز بل واسطة اصل الابداء والاشارة وكان وكون كسبة في
 ان ذلك لم يكن قيداً لكان في التلويح والتمثيل بل لاسم له ان على مطلق
 ابلغ من حقيقة الظاهر ان صيغة التفضيل من الجاهل لاسم له
 اي يتصور معانيها المشهور ان حقيقة العلوم المسئلة والتقدير
 بها والمكسرة لا تصور لها ولا ما يتحقق بها كونه في فرع المقاصد انما
 قد يجعل عبارة عن صفة او شاع او تبيينها واصطلاحها في قوله ذلك جعل
 واحدة في حقيقة حكمية على ما قبل راجع الى تعيين المعنى ولا وبالذات
 يشك في ذلك كله التي من المحقق الابدعية المصنوعة فان الظاهر ان مسنها
 باعتبار ايهام التجسس للفظي والاعادة المصححة في المحاسبة اللفظية تامل
 ما سناه بعضهم بوجوب التلويح لذل المصلحة والجميع من التلويح
 صغر فروع خبر بعد خبر لان القضية على حكاية القسم واذا ر
 اي صل فودى لاس ما ياباه رفي لا رفي رعت نموذج
 وتعد رن لقم ودخل في في الطبق يمكن ان يقال ان ذلك في خبر
 التفسير لا لظهور المطالبه هو مجمع العبدتين والمراشحة كالمسألة
 المستوفى اما المقابلة في المكتبة منها فهي انقص من كل منها يجب التخييل
 لا محصل زعمنا عند الله زعم في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه ولم

ومن فرق بينهما فقد اضطررنا في المتعجب في صفة الابل بل راجع
 الصفوة الزوال المطلقات الخيالية يقال عطف العود وعطف
 حقه بمعنى وياكر واورا منجوبة يقال تحت العود ترا سيدنا ورا
 محصل البيت ان ابل لما نزل في شكلها ووقته اغصانها شابهت
 ثلث القسي بل اذ في منها وحي لاسم المنجوبة بل اذ وحي لا وناكفة
 بل ان يقال لاسم وهو بطلي لاسماع لاسم الكلام الملقى يقال طبع
 الله راحم ضربها وطبع السيف على عمده قال المصداق اذ عرف اروي متباينة
 فان اروي على تفسير حرف انه ينسب على القضية فقال امير مشا وانه
 ان يجوز ان يوفى اروي ومع ذلك لا يذ قبل الجوع من الفقرة والبيت
 عليه كافي قولنا وليس لاسم من غير حرف فانه يجوز ان يكون الجوز محرم او
 حرام تامل لو توعدى ذلك الشئ في محبة نحو ولا يعني ان المشكك لم يثبت
 بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز لعدم العادة ولا محض سوى التزام قسم ثالث
 في الاستعمال الصحيح والقول بان هذا نوع من العادة فيكون محمداً كذا
 من شرح الملتصق واستنبط بان المحاسبة في الذكر بعد استعمال اللفظ والعلقة
 يجب ان يكون متقدمة على الخطا يستعمل لاجلها بل العادة هي المحاور في
 محال كذا في قوله واذا لا يوزن في صورة المشكك المقارنة لحي لانه
 عند استعمال اللفظ فقد وجد ذلك لا يصلح لعدده وقال في شرح ذلك
 في تفسير قوله لا يستحي ان يضر بشئ وظاهر كلامهم ان مجرد وقوع هذا
 اللفظ في مقابل ذلك جهة التلويح زوايا في ان يكون في بعض صور المشكك

اعتبار استعاره كقولهم في مطلق المشاكسة بينهما في قول المنجم لا يقول
المبتدئ ومن كشاف وتفسير القاصي ههنا ان الاستعاره في مقابلة المشاكسة
تأمل في مضافه منكم حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
اشكال ان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في كشاف والصحيح
قد يكون اطلاقه على ما لا اعتبارا له المشاكسة ولو لم يكن ذلك قوله تعالى
على نفسه الرحمة واعتبار المشاكسة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا
محتاج اليه هذا افتراض سرته في المشاكسة انه غير علم معلوم
بل اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعام معاني في نفس كل كنه
قدس سره في شرح الكشاف في اطلاق النفس على القلب ثم ذات يكون
يركز وهذا القبول مشوب باخصاص النفس بذات يكون فلا يكون المشاكسة
عندهما تأمل ولا معنى يحتاج مجاز عن لزوم معناه قريب و
بعد سوا كانا صفتين او مجازين او مختلفين اذ بان بديهم اليد ولا يخفى
ان بديهم القوة ايضا لكثرة النسب باليد عا تأمل اذ انزل السواء
يصف الشا عده قدس تعالى حيث قال اذ انزل المطر بارض قوم وبيت الكحل
رعيته وان كانوا كارهين ولم يفتتلا غصبتهم فحق الغضايب
والغضايب المحبين كون مقصودا نوع من الشجر بالغارسية تأمل ومعنى هذا
البيت زينة الله تعالى بهذا الموضع واحذر بديهم تأمل انهم وانما
واو قد و الشجر الغضا في قبلي او قوله تعالى لا لبس في ثيابنا الغضا
وهو ذكر متعده في توجيه التعبير ارجع الى الالف والتثنية بالنظر الى

نوع من المحسن نعم ولكن باعتبار احتمال في معنى هذا القيد من المشاكسة
المعنى لو ان كان التقدير صالحا بحسب اللفظ لا يرجع الى كل منهما وان
حققت محققا بكونها التقديرية انما يقيد انما مقصودا ومعناها بالغارسية
نوع ريك وعامل البيت كيف اخرج من حيث وود اعني حبس من صلب العيز
واعمال القامة وعظم الكفص موجودة وردفا بكونه لراو والكفص و
يتبعي ان يعلم ان المنصوب بآية من التثنية التثنية اي ان تشبه الغض
قدما اي تشبه قدس سره بقدره والمرايا بالحق العيون تجردا او مخطا عطف
على معكوس الترتيب علمت باجتماع في هذا قوله ان تشبه
بفتح الغرة لكن رواية المصنف على كسره على ضم بفتح الغضا والمجدة
وسكونها والمنقوطة عن تحت على تحذف بفتح الغضا والمجدة
يشج والشيخ الطاهر الشبل المجمع ويجعل المشددة ومنه يجمع التثنية
والفوق بينه وبين التثنية ان ذكر المتعده بها على اجمال وقد على
التفصيل واما الفوق بينه وبين اللف والتثنية باعتبار تعيين لافاضة
الكل متعده وهذا بخلاف اللف والتثنية يجمع ربيع بفتحها باو
قدار المتعده قضيته بانهل على السليم واذن غير حاشية لا يصح
بديهم عن كماله ليس له اي ولا يسلح قول النور كسبه كذا في التاج
وذكر في الصحاح قدس سره انه قد و اللف والمتعده يجمع المقرب بديهم وهو
يصل على ما في دستور و التثنية واللف وان حصل العطف والارتداد ايضا
ومع التثنية السليم وغاية الكام ويكنى بها عن تشبه كذا في دستور

في الكلام مبالغة من حيث ان شرب الخمر ابتداء ما هو لثابت في وقت
 الشرب لا تفرق عن الشرب في الشدة والسرعة مثل الصوب يعني السرعة و
 الاقفا والاقباس الغائب على الغائب والنون الساكنة
 شقا والروم الاولان مع الروم تحت حكم الشقا والياء
 من مبدأ معين في أصل الاء على هذا التفسير كالمعين فيهما من وقت قول
 اصل الجزة بجهة واصل الاء ان الاء مالا نهاية الاء وقت مشية تعلق
 فانه ليس لكل كلمة فقول تعلق على غير جهة وذل قد اس ووقع ان الشقا
 باعتبار الاء لقطع نظرا الى بعض نفي هذا البرد ما بين من ان مود وكثير
 في الجزة لا يتصور الاء بعد وقوعها فيها فله بيعه استثناء الغت في من مود
 باعتبار ما مضى من زمان ودخل خبرهم واما اصل استثناء على ان اصل الجزة
 لهم فيها سوى انهما ما هو كبر واصل حور من ان الاء تعلق وتعلق فبها ان
 الرضوان ايضا في جهة والاء لا تعلق على ان التغير هو انما في جهة فبها
 عن صرحهم ولهم في غرات بجهة اللهم الاء ان بعد مصاف فيهم بجهة و
 وبغيرهم بجهة المقام تامل حتى بالقاء مشاغل القاصد حتى في الكسر
 والقاء على ما مضى قال شراح الاء بالياء الصواب رواية من روى الغت
 اي كبر في معنى بعينه وبلشخ عن معنى كثره بخارهم في امور كثر بجهة
 لا يفرقهم التام والاقاب فكما أنهم من حيث أنهم لم تعلق ما
 يكون من الجوزية علم ان صاحب كثر في جواز ان يكون من ابيانية الجوزية
 ان الشراخ ذكر في قوله تعالى حتى تبين لكم بجهة الاء ببيض من الجوزية

من الجوزية كثر من ابيانية الجوزية الكثر لغة شدة انما الشدة كثر
 الشين المعجمة كثر وحسن وجهه لشدن لا يس له في المعجمة
 التي من مود استثناء على سبيل المبالغة والاء فاعلمت ليس انما في الغت
 لاني في الجوزية فان قيل يعني الاء لغات على موطاة لانا والمعنى في
 في التغير على معنى واحد بطرق مختلفة ومبني الجوزية على اعتبار القار واما
 تخلف بوضو ابناهما على كفي في الاء لغات والاقفا انما والمعنى في
 الام والياء في اعتبار القار واما لاني ان صاحب القفا جوزية
 فانه الاء لغات في مثل لاء واليك ان ذلك المالك لشدن المصيبة وقع
 على كاف في انما ومع نفي فاقامها مقام كبر وما عليها مسليا لها
 فبها في الاء لغات ان يعبر بالمغيرة ايضا بحيث يخرج منه صاحب آخر
 لا يترك ذلك المغيرة والاقفا ان شراخ مشجودا يبيع في انهم
 ان قولوا لا يشرب عطف على قوله يركب والغير لمن قاله يركب الاء
 في حسن المدح والياء في المدح فبها من المبالغة غيرناه فيض
 غير الاء الكمال والثناء في التبعية والادعان في المكاسب بين
 معاينها الاصلية والاصطلاحية ان التبعية في الاصل ما لارس
 يه بنان فرس ليدني في جوبه والادعان مستقبلا ان رفع في القو
 مدحا والفتوح في لاء بصره مدحا ويكشدش
 اللحن بفتح اللام والادع مكث وراك بكسر الاء في الجاد
 زبنا يعني ان ان خبر بان هذا لا يظهر على صاحب المكثين القائلين

بانها والحق روي تجلس في حجر العروة التي تركب منها جلاله من الجوز
 ح اشارت الى ان لا تسترا لاهم لان بيني الحكم على مقام الوقوف و
 العلوم وعظهم وعادتهم غير البكر العين وسكون ان المتن في فتح
 اياها من ثمة من تحت ريثما فتحها من ثمة ان فتح العين ومنه ذهب
 الحكماني وهو ايراد حجة انه لا ينبغي ان يقع في عيوب وسائر ان تر
 الاستدلال سببا بخطا به ويجعل كمن لا يقع في الحكم الاستدلال
 البرهان في كتابنا سببا في هذا الحكم الاستدلال بالمتقدمة
 المستندة على تقدير التسليم كما ينبغي ملوك واخوان لا يدوم في ذلك
 المقام ذكرهم بفظه الاخوان بسبب ذلك وتفوقه عليها هذا التقدير
 يتوابع بالتتابع بين التسحاب نفه وعطاء الممدوح في عوار الطيرة لكن
 التسحاب صارت حمولة مملوطة السفوف ولا ينبغي ان التسحاب عا للفتا
 بين التسحاب وعطاء الممدوح كمن يترجم ان يتبع موطر التسحاب كان في الامر
 عطاء ثم صار على معنى سبب تفوق عطاء الممدوح لان يقال المعنى
 لما علمت سابقا وشاهدت من انما ان نائل الممدوح كون اعظم مني لها
 صارت حمولة مملوطة موطر صاعف فحي من المبالغة لا ينبغي الرخصاء
 بعض الاراء في فتح الحار المملكتين والقدار المجهدة الى ثمة الاتفاق على
 بكرة لتون كالتقطه كمر على في المذهب ووفق صاحب سنة التفتيتها
 فقال لكون بيان يند وانا في الصحاح شقة غيبها المداة فيسلك التسحاب
 في المقام التسحاب لكونه كبر الامم وهو لا يترك لمعن الامم التماس

انفع اى انفع بناء كمارم ابنة جليل في كالمقضاة جمع القاضي
 واساءة كالم لاساءة جمع لاسي عن لاسوة والاسي لاداة الجارية والكلم
 ففتح على وصفهم فان قيل الظاهر ان المتفوق لما تارة هو المشبه
 المشبه به عند المدا بالفتوح منها بمعنى ان لا يترك ان في رتبة
 كالمقضاة والتمسك لكان في فعل ان في متفوقا عليه في الذكر سواء كان
 في ان في حروف الشبهة ولا وهو ضربان الظاهر ان يقول من رتب
 لغيره في المدا ومنه ضربان وكذا ذكره ان المشهور من التقريظ ان لا
 بياني في هذا فصار حسب المعنى ان يسمي اهل ونقل عن ابن
 مالك وغيره ان يسمي غير كافي قوله ولا عيب فيهم غير ان يكون من غير
 ان قول وكان وجهه ان لا تستثنى من صفهم الحكم اى لا تقصود صفه في
 فصاحي بوجه غير ان لان صاحب المعنى قال ان يسمي غير كونه
 ان استثنى منقطع فلم يجعل يدي في تحديث بمعنى غير كان من القرب لكان
 كما ذكر في الكتاب منها وجهه ان اذا قال انا افضل العرب توهم ان يتر
 من قرين وغيرهم من منس العرب فافهم واعلم انه روى في الصحاح
 الحديث بلفظ مبداء الميم لانه في يد لكن رواية التنايه بالياء و
 منه ضرب آخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا القرب متصل حقيقة كذا
 القرب بينات يبين فانه منقطع فيها او في كلمة زافا من زافا
 كبر وارتفع كذا لول هو ملط الكثرة العظوة وجها ان اخوان
 من الممدوح في قول بوجهه من لانه ان كان محقة حيث لم يثبت

من نحوى بالحكم المستوفى بين الجوانح على اضلاع الصدر
 بين وبين كثر في الكون بالخاص المكسورة والنون المشدودة السرة فلهذا
 بهما البت يعني الحال بين وبين حتى ليل اسلم منظم وطريق كما
 اي جمعي لا ترقيص لوصول اليه صاير بغيره كما لا سيف لاطاع
 قضا لا عدله المهرت اذ لم يقع لانعكاس في هذا على نهضة
 الاعتبار لا في العورة والوردة فان لم يكن لم يكن لكن لانه
 يقبل الترتيب تأمل من سباسب اسم رجل قيل ارض اي
 يجمع للتفصيل المستعان فينبغي ان يعلم انه لا يترنم ان يقال نعم هذين الصيغ
 المتخفين بالجاس فاسم الجاس اي بغيره في تقسيم الجاس بغيره المقام قيد
 مخبر لهما اعني مع عدم الجاس لتحقيق الاتيانا وولعب قال الشاعر
 الرضى وقد يقع المفرد موضع المتن فيهما يعني ولا يفتر فان كان الجيز
 وقرب منه قوله الشاعر وعنى في روض من حسن يقع الى على
 الدارج الامام الترمذي القليل والتج على النسي لافاته عليه
 بهما احكاما متبادرة في موضع مفعول وصيرتها مقبلا المقبل
 في لاصل النون في الظهيرة والمراد بهما موضعها اوصفت مفيدة
 هذا على تقدير ان بغيره وصف المعج بالقبيل قبل تقبل المعج يكون في سائر
 بحسب المعنى تأمل وعانى من كلامه والمعنى ان كان في صاحبا
 من الامام الترمذي حكيم عليه السلام فان يجب ان يربط الشوق بغيره
 فكان في قبلي نيل يوتر في الامام واذا البلا بل يعني اذا ترنمت

الطهور في الريح نازل من بئر بختور جمع بياض فخرج الباء
 فتشعر في هذا من بيتي في وصفه اهل البصرة فالفا والتفصيل اي منهم
 الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة مصر طبع
 اقدم في هذا الحكم عن جميع اناس وعن طائفة مخصوصة والمعنى
 املت هؤلاء ورجوت منهم مطايعي ثم تألمتهم ونصفي سببهم فلاح و
 ظهر ان لا ليس فيهم احد يحصل عنده مطلوب لان القافية في دليل
 على ان السج عند السكاكي نفس اللفظ او غير ذلك ذكر الفاضل
 شمس الدين ابن القيس في موضه المشهور ان القافية بعض الكلمة
 الاخرة من البيت بخرطان لا يتركز بكلمة بعينها وسعفا
 فان تكررت تلك الكلمة على اروي والقافية فيها قبل تلك الكلمة فان
 تحركت حرفا قبل حرف لا يفر من التي القافية فيها فالقافية خوف
 لا يفر من تلك الكلمة مع حركة التفت عليها كما يقال الفارسية ربح
 نور وفتح فم واراد ان كان ذلك حرف قبل الاخرة كانا القافية
 الحرف لا يفر الى الحركة كما يقال ان ركس بحار تومست فالقافية ان
 والسين مع حركة الميم وكذلك في المجمع بالكلمة الاخرة حرفه يعني
 المجمع وغيره الا القافية خوف لا يفر الى الحركة كما يقال برفتم من شمس
 فالقافية خمسة احواف مع الحركة بطبع اسجاع الطبع انهم اعمل سيف
 وغيره والاول هو لا يظهر وقد يختلف لوزن فقط استغنى بان
 ما ذكره لا يناسب في المتوازفة من قام لوطوا الفاضل في الغير

المتكلمين وزنا حيث قال وان لم يكن فاني لوزن فان كان في
 ان يوثق قرينة في است خبر بان لا يلا وصل الشئ قربا من الشئ فانظر
 ان المفعول لا قول قرينة انصر والمفعول ان في قرينة كما لا يخفى وقد تقرر
 ان الاول لا يلا فانه مقام المفعول لا قول ان في كافي هذا المقام
 وقد وجد في بعض النسخ بوزن قرينة انصر على ان يكون من لا يلا وعلينا على
 قرآننا بوزن قرينة الاول ومفعول لا انهما بمنزلة المفعول ان اي
 ذاورى هو خروج ان من ان يرفع الزاوي وكونه انما هو بالغا
 انشأه بها الوضوح في خبره من خوف وكون في الخط خبره
 خبره فلهذا يرفع انما موضع بالياء ينسب اليها انما الراجح والمعنى انك
 انما هذا الوضوح من مفعول هذه انما وان في ذلك نواحره
 منسوبة براجح الخط من حيث انك لكون الراجح موصوف بالبول وقد بين
 بالتضاريف والعلاوة فاجم لم يجد في هذا معمد ورجح بقرار
 بما ذكره لا سدا لغيره المسكتة لا سدا في ما يفر عنك حين لم يجد طعنا
 فيك واقتل حين علم ان اذ اهرج لطفه واعلم ان فيك ليس وزنه عنك
 العرف كنه على وزنه بحسب العوض اي التوافق في الحركة والكمون
 خصوصية الحركة فتصح جعل البيت مثالا لمعنى انك وصل كنه ورتب
 ان استفهام لا نكار والمقصود وصفات غريبة من بين لا فخر
 وادعنا في الابقاع في الغنى في المشتق قوى جعل في الجمل
 الرواها لكسر والمدة بنية بل على البعير ويجوز لروية فمن

زعم ان كان ينبغي ان است خبر بان المعنى ان ذكره ان في خبره
 من الجارة تأمل وكذا كجيات تدل على انقص في الظاهر
 دخل تحت كنهية تأمل فانكشاة الظاهر الحسري ما صل العدة
 للظلام والكسوة فلهذا اطلب الحكم والرتبة ويحتل ان يراوت
 الظاهر والحسري لما قدره الله وقوا بها صحت في نصب لجمال
 والعمل فيه فاني البيت ان يوزن كما قال في انك حال وقوف صحت
 واسكانهم على مطيبتهم والوقوف جمع واقف كالشهود وانما هذا المعنى
 فقا قال كوز انصا واقفين على مطالبهم اي لا يجل وانما فاعدت رولهم
 بنكش لما نزل يقولون لا تهنك لاجل محزن ويحل الصبر وانظر في
 خلاف ما في نفسك من محزن هذا انما قصدنا ايراد من القول في لطفه
 والتمهيد الشريف التي اخذت بعضها من مشاهد الامم والاعلام و
 مضاعف الامم الكلام على الله تعالى ورجع في دار السلام واستخرجت
 كثير منها بقوى التورية وفكر في مجرى على شرح التفسير المستحق المختصر
 في فني المعاني المستنبط لاجل من راد لا كما سمعوا اسعد في هذا
 في شهور سنة ثمانين وثمان مائة مؤلفه الفقير الى الله تعالى
 بن يحيى بن محمد بن سبط القزافي اوصلاه الله تعالى والجميع آله
 والاماني بحمد الله المسلول واولاده الغظام عليه وعليهم
 السلام من الملك
 العلامة

تم هذا الكتاب بعون الله الملك المستجاب ببدء ضعف عباد القلوب

الفتاح الى الله الغني الوهاب محتجب على غنى غناه

في ليلة اصدت بوقت الفجر القطيف من سرر السليم

سنة اربع مائة واثني مائة الف بعد الهجرة

من له العزة والشرف

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
"СВЕТОЗАР М. ДОБИЋ" - БЕОГРАД
Д И. Бр. 43.591